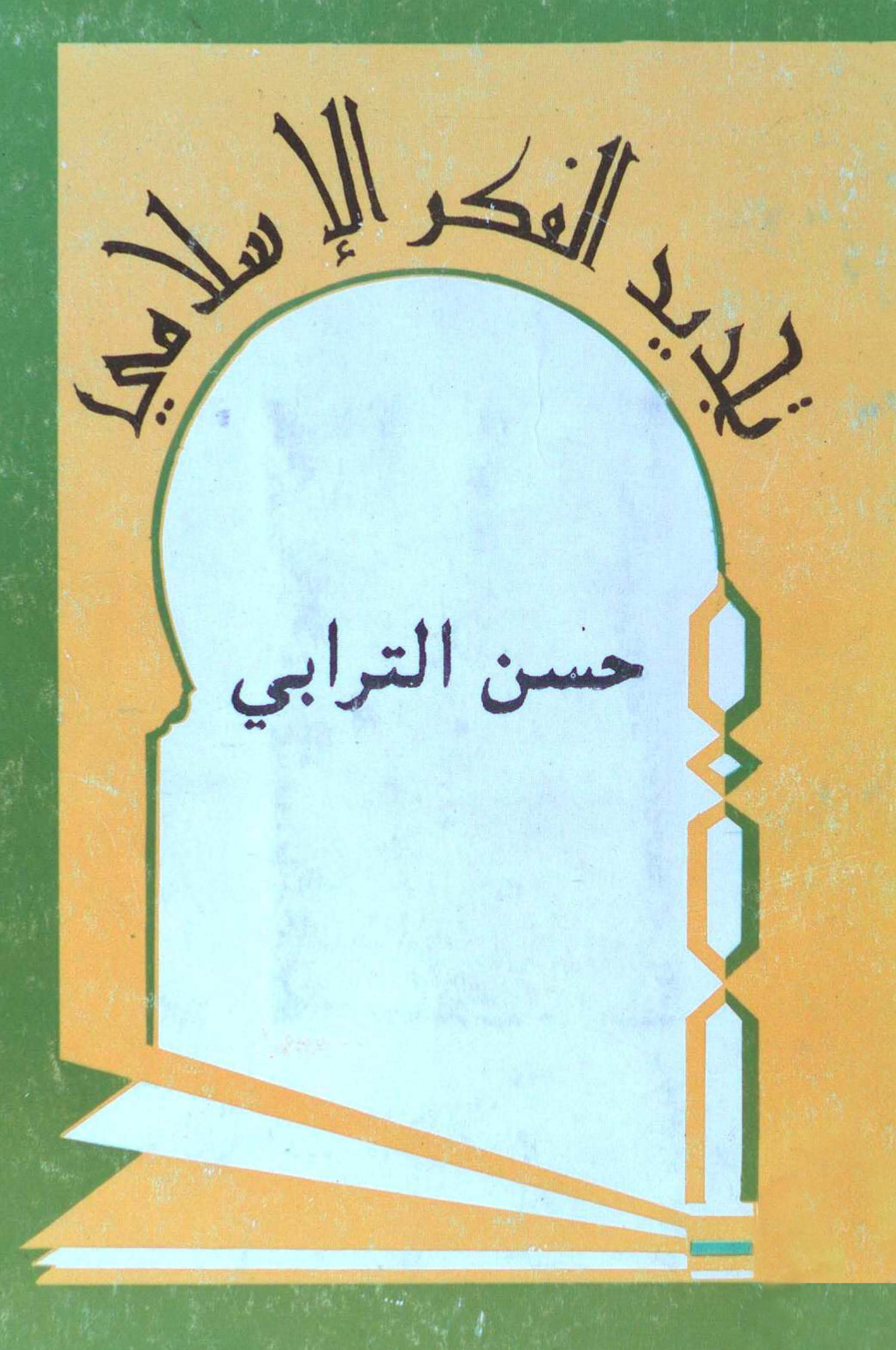


دار القرافي للنشر والتوزيع - المغرب


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

حسن الترابي

تجديد الفكر الإسلامي

دار القرافي للنشر والتوزيع – المغرب

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني :1993/694
ردمك :9981-31-000x

التصفيف والإخراج :
مطبعة الساحل :2 زنقة اسطمبول
حي المحيط الرباط . هاتف 42-34-73

السحب :مطابع الميثاق

الفكر الإسلامي

هل يتجدد

بسم الله الرحمن الرحيم

لعلكم تظنون باديء الظن أن الحديث لا يتجه الى الضعف الذاتي في الفكر الإسلامي، والى وجود علته الداخلية، وينصرف الى حديث شائع عن الغزو الفكري -وإنما يغزى الضعاف ويغزو القوي-. ولقد يحلو لنا ان نتحدث عن الغزو الفكري، لنفلت من التهمة بعد أن نلقيها على الاخرين.. ... والاولى بنا أن ننظر في تقصيرنا ونتأمل هذه الظاهرة التي عمَّ بها البلاء... ظاهرة تمكن الافكار الغريبة في مجتمعنا المسلم..

العلل الثلاث:

الفكر الاسلامي.. هل يتجدد؟ أليس الدين هديا أزليا خالدا لا مكان فيه للتجديد؟ بلى... الذي يتجدد ويتقادم ويبلى إنما هو الفكر الاسلامي... والفكر الاسلامي إنما هو التفاعل بين عقل المسلمين وأحكام الدين الازلية الخالدة...أما عقل الجيل من المسلمين الذي يضطلع بالتفكير في الاسلام فهو يتكيف بنوع وكمية المعارف العقلية... والتجارب التي يحصلها في كل زمان..إذا ضاقت هذه المعارف ضاق. وإذا اتسعت اتسع. ولأنه يتكيف وينفعل بالظروف الراهنة التي تحيط به، وبالحاجات التي يحسها الناس وبالوسائل التي تتيحها له ظروف الحياة، فالفكر الاسلامي هو التفاعل بين عقلنا المتكيف بهذه العلوم، المنفعل بهذه الظروف مع الهدي الأزلي الخالد الذي يتضمنه الوحي والذي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم.

وسأتحدث عن علل الفكر الاسلامي من هذه الوجوه الثلاثة :

فأولا : كان ينبغي أن يتفاعل الفكر الاسلامي وأن يتصل بالاصول الخالدة، الا أنه بتقادم العهد انقطع عن هذه الاصول شيئا ما.

وثانيا : هو فكر يتأثر بالعلوم والمعارف العقلية.

وثالثا : هو فكر ينبغي أن يتكيف بالواقع ويتأثر به. والواقع يؤكد أن الفكر الاسلامي قد انقطع عن حياة الناس وأصبح فكرا مجردا.

هذه وجوه العلة في الفكر الاسلامي والتي سأتناولها بالتفصيل واحدة بعد الاخرى.

الانقطاع عن الاصل

* العلة الاولى في الفكر الاسلامي إنقطاعه عن أصوله الشرعية.. فالسمة البارزة في الاديان أنها وحي يوحى وأنها ليست من صنع البشر، وآفة الاديان الكبرى أن يغشاها الوضع البشري، وأن يحجب الناس عن اصولها الموحاة.

يتصدى علماء الدين إلى هذه الأصول الخالدة من الوحي فيشرحونها للناس ويكيفونها للتطبيق في زمان ومكان معينين .

وما تلبث هذه الشروح وهذه التطبيقات التي تمثل الدين في ذلك الزمان والمكان أن تمتزج بالدين لأنها استنباط منه ولأنها تفاعل مع تلك الاصول. فيأتي زمان ينحدر فيه المفكرون بهذه الشروح وهذه التطبيقات عن الاصول، ويشتغلون بمعزل عن النبع الاصيل.

هذا تحد إشراكي جديد، لا بد من كتب جديدة في العقيدة تجابه هذا التحدي، وتتحدث عن أن الحاكمية ينبغي أن توحد وتخلص لله، ولا نكاد نجد من تلك الكتب الا قليلا. ومن وجوه الاشراك الجديدة الاشراك المادي: اصبحت النهضة الاقتصادية شعار موقرا في بلادنا. أصبحت هي الهم الاول لحكامنا وشعوبنا...

فإلى اين تتجه النهضة؟؟ تتجه الى المتاع الدنيوي وحسب، لا تتجه الى عبادة الله سبحانه. وتعالى... وفرة التسهيلات وطيب الحياة ليس موصولا بشكر الله. سبحانه، والتقدم اليه تزلفا وقربى. هذا التمتع المادي الصرف يقطع الانسان عن الله وهذا الاشراك الجديد- اتخاذ الهوى إلها من دون الله- من وجوه الاشراك التي تحدث عنها القرآن. وننظر اليوم فلا نجد أبدا كتابا في العقيدة يتحدث عن هذا الاشراك الجديد ويعالجه . أنظروا الى الانبياء فقد كانوا جميعا يدعون الى عبادة الله وحده، وتكاد العبارات التي يوردها القرآن عن دعوتهم تتحد- أن اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا- وكل نبي وجد قضية معينة سائدة في زمانه فدعا الناس الى عبادة الله من خلال تلك القضية: ابراهيم عليه السلام، كان الناس في فترة رسالته يعبدون الاوثان ويعبدون الاقمار ويعبدون الشموس. وكانت دعوته هي أن تتجاوز مظاهر الطبيعة التي تختلب الانسان وتشده اليها لأول وهلة، أن يخشع عندها ويتعبد لها. هنالك دعا ابراهيم عليه السلام الانسان أن يترقى وأن يكتشف وجوه النقص والأفول فيها. فيكتشف أنها ليست هي المحط الاخير لعبادته، فيتجاوزها ويرقى من أدناها الى أوسطها الى أعلاها حتى يبلغ بها الله سبحانه.

أما موسى عليه السلام، فقد وجد الناس على الاشراك السياسي والاشراك الاقتصادي. فالاشراك السياسي يمثله فرعون الذي دعا الناس ان يعبدوه إلها من دون الله، ودعاهم الى أن الرشد هو رشد فرعون وأن الهدى هو هدى فرعون. فكانت دعوة موسى أن فرعون ليس اهلا للعبادة وان الله سبحانه وتعالى هو المعبود. ووجد كذلك إشراكا اقتصاديا يمثله بعض أهله -قارون- الذي كان يدعي ان الثروة من عنده لا من رزق الله، وأن غايتها أن يتمتع فيها هو، وهذه هي الغاية القصوى للثروة في نظره. كان المؤمنون- كما جاء في آخر سورة القصص- من أتباع موسى ينكرون هذا الشرك الاقتصادي لأن الرزق من الله سبحانه. وأنه لذلك ينبغي أن يسخر لعبادة الله سبحانه وتعالى وان تبتغي الدار الآخرة في المتاع .. وشعيب عله السلام كانت قضيته اقتصادية.. وهكذا كل نبي عرف قضية التوحيد من خلال التحديات والمشاكل القائمة في عصر معين.. واذا كنت قد ضربت لكم الامثال من الفكر الاعتقادي وكيف يطرأ عليه التقادم، فإننا إذا خضنا في الناس نجادلهم كأنهم معتزلة أو ما تريدية أو اشعرية، لأصبحنا نحن الدعاة ظهوريين مثل الظهوريين الذين نأخذ عليهم عقيدتهم الفاسدة، لأن المعتزلة والاشعرية قد هلكوا جميعا.

إن كنت قد ضربت لكم الامثال في مجال العقيدة، فالمجال اوسع بكثير في مجال الشريعة. ويترتب على ذلك أن فقهنا الشرعي لايتسع لعلاج قضايا الاقتصاد في المجتمع الصناعي المكثف القائم اليوم.. ولا نكاد نجد من الفقه الا أحكاما لا يمكن ان تؤسس لنا بناء اقتصاديا للمجتمع الحديث، فإذن فكرنا الاعتقادي وفكرنا الفقهي قد تقادم وينبغي له أن يتجدد بالرجوع الى الاصول مرة اخرى، وينبغي للفكر الاسلامي ألا يجمد. فالتقليد والسلفية التي تستلهم التاريخ- لا السلفية التي تنظر في حكمة التطبيق وتستوحي من تاريخ الاسلام كيف طبق المسلمون هذه الافكار- وانما تلك التي ترضى وتقنع بكل ما هو قديم.. أصبح الناس عندما يقولون المفكر الاسلامي، لا يكادون يميزون بينه وبين الفقه الاسلامي.

فالفقيه الاسلامي هو الملتزم للاصول، أما المفكر الاسلامي فيتصورون أنه الرجل المنطلق على هواه... وإذ ننتقد هذا التصور، ننتقد الذين لا يهمهم ان يكونوا قليلي الحظ من القرآن والسنة ويحلو لهم ان يفكروا في الاسلام بغير مرجع الى كتاب او الى سنة الرسول، فالتجديد ينبغي أن يكون عودة الى الاصول..

العكوف على الفروعية :

* العلة او الآفة الثانية هي -الفروعية- في الفقه الاسلامي الموروث.. لعلكم تعلمون أن تعاليم الاسلام مبادئ عامة وقواعد مجملة واحكام شرعية، فلقد اعتاد الناس دائما حينما يشرحون الفقه أن يوغلوا في التفصيل، وأن يذهبوا في التفصيل الى درجات اكثر فاكثر. وياتي جيل آخر فيأخذ هذه التفاصيل ويفصلها.. وهذه الظاهرة واضحة جدا في الفقه الاسلامي- أن يكتب الكاتب المتن، فيأتي الشارح فيفصل هذا المتن، ويأتي المحشي فيفصل هذا الشرح ويأتي المعلق فيزيده تفصيلا وتفريعا، وهكذا يتدنى الفقه الاسلامي نحو الفروع.

واذا اردت أن تقرأ الاسلام لا يمكن أن تنظر اليه نظرة كلية فتضطر الى النظرة الجزئية.

احكام للطهارة واحكام للوضوء...ماهي الصلاة جملة؟؟

هذا سؤال كلي قد لا تجد عليه جوابا...ويحدثونك عن تعداد فرائض الصلاة ومندوباتها ومكروهاتها... وهكذا ياخذون كل احكام الدين من حيث هي فروع منثورة. فإذا سألت الفقيه : ما هو نظام الاسلام الاقتصادي، لزم الصمت.. أو انطلق يحدثك عن احكام المزارعة بالتفصيل وعن أحكام المساقاة.. وعن فروع الربا وعن البيع والشراء والاجارة والوكالة..الخ. واذا سألته ما هو نظام الاسلام السياسي، لا يكاد يتصور ذلك النظام. وفي نفس الوقت يحدثك كيف تكون الطاعة وكيف تكون آداب الرعية وكيف تكون آداب الراعي..فلا يكاد الفقيه التقليدي اليوم يتصور ما هو الاسلام.. ولا يكاد ينظر للاسلام من مقاصده ومعانيه ومبادئه العامة من حيث هو إيمان حي يتحرك وانما هو يعلم تفاصيله المنثورة.

وكثيرا ما أضرب لناس هذا المثل. وهو مثل قرأته وراق لي.. سيارة فرقنا أجزاءها مسمارا

مسمارا، ولوحة لوحة، ونثرناها. وجاء عالم الميكانيك فتأمل هذه الفروع تأملا شديدا..لم ير السيارة مركبة ولم يرها سائرة..فاذا سألته لا يكاد يتصور ما هي السيارة وكيف حركتها، مع أنه يعلم كل مسمار فيها وكل لوحة ويستطيع أن يصف لك هذه التفاصيل.

خلل.. في ترتيب الاولويات:

هذه النظرة افقدت العالم الاسلامي أولويات الاسلام، فما دامت الامور كلها فروعا فهو لا يعلم أي الفروع أهم، هل هي الصامولة؟ أم هو المسمار الصغير الذي قد يكون جزءا حيويا من السيارة؟ والذي يبدو للناظر الى اجزاء السيارة المنثورة أن أمره ليس خطيرا، وربما يظن أن صفحة السيارة هي أهم بكثير من هذا المسمار.. اختلت الاولويات اختلالا كاملا، وأصبح مثلا اذا نظر الناظر الي فتاة تكشف شيئا من جسمها ظن أن الخطر قد وقع للدين وندب حظ المسلمين، وهذا نفسه ينظر الى الخطر الكبير، مستعمرا يغزو بلاد الاسلام ويعطل جملة الاحكام الشرعية ويقيم بدلا منها الاحكام الوضعية، فلا يكترث بذلك. لأن هذا حرام وذاك حرام وقد يظن أن هذا الحرام الحقير أمره أخطر. فتختل الاولويات فلا يدري اي الاحكام اخطر وايها يبدأ بها، فهو لانه ينظر الى الفروع، ولا يرى نصيب هذا الفرع في البناء الكلي هل هو عنصر اساسي..؟ هل هو جانب يعتمد عليه؟ أم هو من الثانويات أم من المؤيدات أم من المندوبات؟

إن الامر قد يكون مكروها، وقد يكون مكروها كراهة تحريم، وقد يكون حراما وقد يكون كبيرا، وقد يكون كفرا وقد يكون مندوبا، وقد يكون مستحسنا وقد يكون واجبا وقد يكون فرضا.

هذا التدرج الان استبدل بامرين اثنين بين حرام وواجب.

امور صغيرة كثيرة.. يطلق عليها: هذا حرام، هذا كفر، وذلك واجب، وهذا فرض.. واذا لم تفعل ذلك فلست مسلما. اختلت الاولويات لاننا ننظر هذه النظرة الفروعية.

وقد يأتي التجديد رد فعل.. وكما قلت لكم ينبغي أن ننظر الى الاسلام من حيث فروعه، ومن حيث اصوله، اذا اجتهد المجتهد واذا نظر الناظر الى بناء الاسلام السياسي ينبغي أن يأخذ أولا الايات الكلية والاحاديث الكلية. وعندما يمضي في التفصيل ينبغي أن يضبط بالاحكام الفرعية الفردية التي ترد في هذه الشؤون حتى يكمل البناء وحتى يسلم الاتجاه، ولا ياذن لهواه أن يتدخل بين القاعدة الكلية وبين التفصيل. ويخشى - نتيجة لرد الفعل أن يطرأ فكر اسلامي جديد يجنح للتعميم، يتحدث عن النظام وعن الكليات وعن العنوانات. ولا يكاد يهتم ابدأ بتفاصيل الاسلام، وبفروعه الفقهية التقليدية التي تبدأ بالمريد أو بالتلميذ من احكام الطهارة والوضوء والصلاة.. الاحكام التي تكثفت فيها النصوص. ويتدرج به الى ابواب النكاح والاحوال الشخصية كما تسميها، ثم يتدرج الى الابواب التي تقل فيها النصوص. ويتسع فيها مجال الاجتهاد، فتربى الفقيه على أن ينضبط بالنصوص، فينبغي للانسان أن يأخذ هذا الدين من كلياته ومن مبادئه ومن فروعه كذلك. حتى تنضبط وجهته العامة الكلية، لأنه إذا نظر الى التفاصيل ربما يضل.

الشكلية والباطنية:

ومن الآفات التي ابعدتنا شيئا ما عن اصول الدين هي -الباطنية- وهذه آفة كل قانون وتشريع.. في بعض القوانين الاوربية وعندما اشتدت فيها النظرة السطحية، بدأ الناس يهتمون بالمباني وبالالفاظ اهتماما مفرطا، وفي آخر الامر أعماهم ذلك عن أن الأحكام إنما هي بمعانيها وبمقاصدها، واصبح الفقة أشكالا.

هذه الظاهرة طرأت على الفقه البريطاني، وفي مواجهة هذه الظاهرة إرتد.

والكنيسة الكاثوليكية أرادت أن تعبر عن الدين في أشكال من السلوك ومن الحركة، فتكثفت هذه المراسم حتى انحصر الدين كله في حركات وفي الفاظ، يعبر بها الانسان عن إيمانه.. فجاء لذلك الاصلاح الديني.

بيد أن الاصلاح الديني في اوروبا جنح الى الطرف الاخر، فانطلاقا من حملته على المراسم وعلى الاشكال وعلى الطقوس، طفق يؤكد بأن الدين ليس هو بأفعال ولا باقوال وانما هو بالنيات الباطنية. حتى انتهى الامر بالاصلاح الديني الى أن يجعل الدين مجرد مواقف نفسية مبهمة لا ينفعل بها الانسان لا بقوله ولا بعمله، ولا تكاد تؤثر على الواقع ابدا.

وإننا نرى في تاريخ الاسلام شيئا من هذا الوباء، ففقهاء الاسلام من قديم أخذوا يهتمون بالالفاظ. مثلا قضية ذات معنى خطير في الاسلام -قضية الطلاق- أخذ الناس يتخذون فيها المواقف الحرفية، يقولون إن الطاء واللام والقاف اذا اجتمعت، فلا بد ان يكون طلاق في موضوع من المواضيع. حتى الذي يلقي الدرس لا يقول لو فرضنا انني طلقت امرأتي، او إذا قلت لا مراتي أنت طالق ثلاثا فقد بانت. بل يقول : اذا قال فلان لامرأته انت طالق- يخشى أن يكون هذا الوضع ايقاعا للطلاق عليه- وأخذ بعض الناس يظنون أن النكاح وأن البيوع لا تتم إلا بالفاظ معينة.

اذا قام الاعجمي يبايع او يشاري او يناكح فعقد الصفقة وانزل اللفظ بلغته لا ينعقد البيع، فلا بد أن يلقن اللفظ العربي..

حتى قام فينا رجل من رجال الاسلام هو الغزالي يقول: إن الفقهاء علماء دنيا، لأنهم نسوا النيات ونسوا المقاصد، ونسوا أن الامر امر دين يتجه الى الله والى الدار الاخرة. واهتموا بالالفاظ والاجزاء والتفاصيل والفروع والاحكام فسماهم علماء دنيا. ولذلك قال : اني أريد أن احيي وأن ابعث روحا في علوم الدين، لأنها أصبحت أشكالا وطقوسا. وأخذ الغزالي بدلا من أن يبحث : كيف ترفع يديك وكيف تقيم اصبعك عند قراءة التشهد وكيف تسوي ظهرك وهذه كلها احكام لا بد منها، أخذ يتحدث عن اسرار الصلاة وعن حكمها وعن معنى الركوع لله وعن معنى السجود لله. أخذ يحيي... يبعث روحا في هذا الدين ويرده الى اصوله العقدية، ولقد كان الغزالي معتدلا بعض الشيء بالنسبة الى غلاة الصوفية -الباطنيين- الذين يتجاوزون الاعمال والصلوات والالفاظ. ويظنون أن الانسان يصل الى قصد الدين بمشاعر يستشعرها وبعالم يصطحبها، واصبحوا لا يكترثون بالاعمال الدينية، وبالنظام الواقع الذي يترجم هذه النيات المغمورة.. وينبغي أن يتقرر أن الدين لا ينحصر في هذه

النزعة أو تلك، والشريعة والعقيدة موجودتان وكلاهما نظام عملي للتعبير عن واقع الحياة، عن العقيدة. لأن الدين شريعة وعقيدة.

دور العلوم العقلية:

بعض الآفات التي اعترت فقهنا الإسلامي، وأبعدته عن اصوله العقدية أو الشرعية في الكتاب والسنة، وفي معاني العقيدة. قلت لكم إن الفكر الاسلامي هو تفاعل بين عقلنا بما عنده من المعارف العقلية وبين القيم الأزلية، فاذا ضاقت معارفنا العقلية ضعف هذا التفاعل وضعف الفقه الإسلامي.

* في الدين: العلم كله علم واحد، وقد كان المفهوم بالامس أن المرء ينبغي عليه أن يلتمس العلم بالله الذي هو علم بأفعال الله سبحانه وتعالى، ولكن أفعال الله سبحانه تتجلى في مظاهر شتى: آياته المعروضة في صفحة الكون، فالله يدعونا الى أن ننظر في صفحات الكون فنلتمس الآيات الدالة عليه.. ولا حاجة لي أن اذكر بأن القرآن كله دعوة الى النظر في هذه الآيات، كما لا حاجة لي ان استشهد بان القرآن كله دعوة للنظر في الايات المكتوبة في المصحف..ايات الله الشرعية لم يوجهها الى الناس طوعا واختيارا.. فإذا تليت عليهم آيات الله في القرآن زادتهم ايمانا، وإذا نظروا الى آيات الله المعروضة في الطبيعة زادتهم ايمانا كذلك، وكل العلم هو علم بالله موجه الى معرفته، وكل العلم كذلك مسخر لعبادة الله... العلم الشرعي ينبغي ألا نحمله كالحمار أسفارا بل ينبغي أن نتخذه دليلا وآية لعبادة الله.. والا اصبح العلم علما ظاهريا دنيويا كالذي وصفت آنفا... والعلم الطبيعي ايضا ينبغي أن يسخر لعبادة الله والا اصبح علما شكليا.. ولقد تحدث القرآن وقرر : أن بعض الناس يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا فهم يعلمون قوانين الطبيعة علما ظاهريا، ولا يستخدمون تلك العلوم في الوصول الى الله، ولا يتخذونها آية لعبادة الله.

وبين العلم الطبيعي والعلم الشرعي فاصل -بحكم المصدر- وهو أن العلم الشرعي يؤخذ عن الرسول صلى الله عليه وسلم نقلا صحيحا، بينما يؤخذ العلم الطبيعي بالعقل الذي ينسب الى المشاهدة والتأمل والتجربة.

هذا امر الله في القرآن الذي ينص صراحة (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) فالقوانين الطبيعية المضبوطة مما يتفق عليه الناس مهما كانت مداركهم، ومن ثم ما كان الناس في حاجة الى رسول في هذه العلوم. ولكن الرسول جاء ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، والرسول صلى الله عليه وسلم يؤكد لنا ذلك المعنى : ذلك أنه ذات يوم من الايام أمر الناس ألا يلقحوا النخل، وحسب الناس أن ذلك أمر من أمور الدين فأطاعوا الرسول فخرج البلح شيصا فعادوا إلى الرسول يعرضون عليه الأمر.

فردّ عليهم بقوله : انتم أعلم بأمور دنياكم.. واذا أمرتكم بأمر من أمور دينكم فاطيعوني... فالرسول هنا حدد اختصاص العلم الشرعي، إنه في الاصول الدينية الخلاقية... كيف تكون علاقتكم مع الله ؟؟ ذلك أصل ديني نرجع فيه الى الرسول، أما كيف تكون الزراعة وكيف نزرع ونخطط

ونحرث ونحارب آفات الزرع، فذلك علم من علوم الدنيا أي من علوم العقل الذي نرجع فيه الى التجارب البشرية العقلية، سواء صدرت عن كافر أو مسلم بقدر ثقتنا في عقله وعلمه.

*كان ينبغي بأن يتناصر العلمان. لأنه لا يمكن عبادة الله، الا بأن يتناصر العلمان. فلا يستقيم الايمان الا بالنظر الشرعي والنظر العقلي. ولا تتم العبادة الا بهما... فالعلم الطبيعي يمكّن الانسان من ان يدرك قوانين الطبيعة، وأن يدرك وجوه التفاعل بينها أن يسخر بعضها على بعض. ليستنتج منها طيبات الرزق.. ووسائل الراحة واليسر فيحمد الله ويشكره. ويزداد له حبا. ويقيم حضارة، تتكشف فيها العلاقات. فيجد فيها مجالا لانتصار كريم فيخاف الله ويتقيه..

ويزداد ايمانا وعبادة ودينا.. وكذلك في تدبر الايات القرآنية. فإذا قال الله سبحانه (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) فإن القوة -تتسع باتساع علمك الطبيعي- والا لما اتسعت ولما طبقت أحكام الشرع كما ينبغي في العقل الراهن وفي العلم الراهن .وفي فترات الانفصام في الحضارة الاسلامية.. انفصل علم الدين عن علم العقل كما حصل في ظهور المعتزلة.. ولا أريد أن أتحدث عن الفلاسفة العقليين في الاسلام،لأن جل فكرهم من خارج الاسلام. ولعله من المجاز أن نصف هذا الفكر الفلسفي بأنه فكر اسلامي. فالمفكرون الاسلاميون اتخذوا العقل والنقل فاشتطوا بالعقل... وأوغلوا في الشطط.

* ولقد حدث هذا الصراع في اوروبا، فانتصر العلم النقلي في أول الامر. حين فرض أصحاب الكنيسة على أصحاب العلوم العقلية التجريبية تعاليم معينة، ابتدعوها هم عن الفلك ودوران الارض وكرويتها ومركزها. ولم تكن هذه في التوراة.. وفي النهاية انتصر العلم والعلماء، وهزموا أصحاب النقل. وهؤلاء بدورهم اغتروا وطغوا وتجبروا واستبدوا، وظنوا أنه بالعقل وحده يمكنك أن تضع نظاما اقتصاديا وقطاعا سياسيا بل يمكنك أن تنشئ دينا بالعقل وحده.

وكذلك في الاسلام اغتر المعتزلة شيئا ما، فأرادوا أن ينفذوا عقلهم من فوق الشرع وأن يوجبوا على الله - بحكم العقل- واجبات معينة. ولذلك اشتد عليهم الاشاعرة بأن كبلو العقل شيئا. ولكن المنهج النقلي الذي أسسه علم الحديث، وانتقل من علم الحديث الى علم التاريخ.. هذا المنهج بدأ يظهر شيئا . فشيئا كرد فعل عندما انسحقت حركة الاعتزال. وأصبحت الردة عنيفة. وشاع في الناس هذا المنهج النقلي الذي لا يرضى بالعلوم العقلية والعلوم الطبيعية فأخذ الناس يروون عن الاقدمين آراءهم في الطب، وانقطع المسلمون قليلا قليلا عن العلوم. فقد كانوا يدرسونها في معاهدهم، وكان المرء لا يتم له الامر الا اذا احاط بالعلوم الشرعية والعقلية. وبتأثير ذلك التخلف انحط العلم الشرعي ذاته. لان العقل مصدر من مصادر الفقه الاسلامي فاذا اختل العقل اختلت الرؤية مرة واحدة.

وإننا لنعرف في التاريخ الاسلامي رجالا جمعوا العلم كله... فما الذي جعل الغزالي علما من أعلام الفكر الاسلامي، ذلك أنه جمع بين علم الفقه والطب والهندسة والفلك . فاجتمع له علم باصول الدين وعلم بالعلوم العقلية وعلم بالواقع؛ وعندما التحدث في عقله هذه العلوم رأينا فيه عالما بالاسلام.. وعالما بعصره.. وكذلك ابن تيمية اتصل بالواقع، اتصالا عمليا. ودرس المنطق والفلسفة

ودرس الفقه. وصار علما من اعلام الفكر الاسلامي في عهد كان الفكر فيه راكدا خاملا.

منهج واقعي:

منهج التفكير الديني الحق منهج واقعي، فلم يأت القرآن أبوابا مبوبة، ولا ألواحا تنزل في وقت واحد. وإنما نزل منجما على الاحداث.. تقع الواقعة، ويتخذ الناس فيها مواقف شتى، ويتهيأون إلى حكم من الله يفصل بينهم. فيأتي الحكم من الله بالقول الفصل. وهكذا كانت السنة ... كان الرسول صلى الله عليه وسلم قليلا ما يقف في الناس خطيبا يعرض عليهم -عرضا نظريا- قائمة بتعاليم الاسلام وإنما كان يعلمهم في كل موقع.. في كل حادثة..في كل واقعة...

وبالنسبة للمنهج الفقهي، كان الفقهاء يبغضون: أرأيت..أرأيت؟؟ وكانوا لا يحبون الأغاليط وهي المسائل التي لم تقع .. وكانوا إذا لم تقع الواقعة أبى الواحد منهم أن يفتي فيها حتى تقع بالفعل. وتتبدى معالمها الواقعية وتتضح وجوه المصلحة فيها.. وتتضح وجوه مخالفة الشريعة او موافقتها، والرجحان لهذا الجانب او ذاك.. عندئذ يفتيك الفقيه.. في العصور المتخلفة أورثنا فقها ليس من واقعنا الآن. إذ هو الواقع الذي جابه أبا حنيفة أو مالكا أو الشافعي.. وبهذا أمسى الفكر الاسلامي اليوم فكرا تجريديا... فكرا خرج من التاريخ جملة واحدة، وظل في مكان علوي لا يمس الواقع. فنحن في واد والفقه الاسلامي في واد آخر..

فالخطيب يقف ليخطب في الناس، فلا يحسون أنه يمس أمرا مباشرا فيخاطبهم بقوله : إتقوا الله أيها الناس... ولا يخاطب كلا بما يمس واقعه وكيف يتقي الله فيه؟ فاذا كنت سائق سيارة أو عامل مصنع، فالهدى الحق أن ينزل الخطيب حديثه على الواقع تنزيلا، لأعرف كيف أتقي الله في قيادة السيارة، أو في التعامل في المصنع مع زملائي، ومع الالة ومع اصحاب المصنع .أما الذي نراه ونسمعه اليوم، فإن الخطباء والعلماء يتحدثون حديثا مجردا لا يتنزل على الواقع. والسبب قد انقطع عن الواقع..ومن جهة أخرى، ظهرت قطاعات ضخمة من الواقع، لا دخل لها في الدين واضطر الحكام عندما طلبوا من الفقهاء الفتوى الشرعية فلم يجدوا حلا شافيا، أن ياخذوا مما هو جاهز كيفما اتفق، عرفيا كان أو شخصيا. وكانت الثغرات في أول الامر تظهر ثغرة ثغرة في امور فرعية، وكان الانفراج لا يبدو للناظر لاول وهلة. وطفقت هذه الثغرات تتسع، وأخذ الانفراج الواقعي يتسع، حتى طغى اليوم على الدين كله تقريبا.

ويمكن أن نقول انه لن يتسنى لنا أن نفكر تفكيرا اسلاميا،ألا إذا عاد الواقع الى الاسلام. واتحد معه. وطرحت القضايا طرحا عمليا.. ومن المعوقات هنالك من يقول بأن عندنا ما يكفينا في الكتاب والسنة وهذا وهم شائع. إذ لا بد أن ينهض علماء، فقهاء فنحن بحاجة الى فقه جديد لهذا الواقع الجديد. ومن أجل أن يقوم هذا الواقع نحن بحاجة الى دعوة الاسلام. وهذه الدعوة لا تكون إلا ببعض الشروط العملية لهذا الواقع. فيبدو لي أنه ينبغي أن يقوم الفكر بطرح الدعوة في الواقع القائم اليوم. لكي تطمئن قلوبنا وحتى تزول شكوكنا، وتنهض لتحقيق الاسلام. فإذا حققناه، يمكن

بعدئذ أن تتضح الصورة الواقعية، ويكون الإجتهاد كما ينبغي أن يكون. في هذه الحال علينا أن نجدد فكرنا الاسلامي، بأن نوحد العلم شرعيه وطبيعيه، نوحده في معهد واحد، فهذا الفصل القائم في مجتمعاتنا بين معاهد شرعية ومعاهد مدنية، وبين رجال شرعيين ورجال مدنيين ينبغي أن يزول. .وهذا الفصل القائم بين الواقع وبين الدين ينبغي أن يزول.. وهذا الفصل بيننا وبين القرآن والسنة التي تمثله الآراء التاريخية الإسلامية ينبغي كذلك أن يزول.. وعلينا أن ننظر في أصول الفقه الإسلامي. وفي رأيي أن النظرة السليمة لأصول الفقه الإسلامي تبدأ بالقرآن الذي يبدو أننا محتاجون فيه إلى تفسير جديد... اذا قرأتم التفاسير المتداولة بيننا تجدونها مرتبطة بالواقع الذي صيغت فيه. كل تفسير يعبر عن عقلية عصره... إلا هذا الزمان لا نكاد نجد فيه تفسيرا عصريا شافيا، ومهما يكن من شيء فإن أمرنا مع علم الحديث ومع القرآن ميسور، لأن السابقين قد قطعوا شوطا كبيرا في تحقيق الحديث والله سبحانه وتعالى قد تولى حفظ القرآن. أما المصدر الذي يتعين علينا ان نعيد اليه اعتباره كاصل له مكانته ودوره فهو العقل... يحدثونكم مثلا ان الاصل الثالث هو الاجتهاد، بيد ان الاجتهاد هو أمر عقلي، ولابد من أن نطلق حرية الاسلام دون مخاوف، فإذا تحدثنا عن إطلاق حرية الإسلام يتخوف كثير من الناس، ويقولون أن الامر سيكون فوضى.. والحقيقة أننا في زمان جمد فيه الفقه الإسلامي، بل الفكر الإسلامي طويلا ... ولا حل إلا بان ندفع الناس إلى الحرية دفعا... وأن نحدث ثورة شاملة، لا أن نقفل باب الاجتهاد، والناس دائما ينبغي أن يوازنوا بين النظام وبين الحرية... ففي العهود التي تراكم عليهم فيها قرون من الجمود، الدعوة ينبغي أن تكون لا للتنظيم بل للتحرر من هذه القيود، والتي هي قيود اجتهادية، فمن قيودهم أن تعلم كل القرآن، بينما بعض الصحابة لم يعلم كل القرآن، ومن قيودهم أن تعلم كل السنة، بينما الصحابة اجتهدوا دون أن يعلموا كل السنة، وهكذا فإن أغلب هذه القيود اجتهادية.

لا حل سوى أن نطلق حرية التفكير الديني، وقد يكون بعض الشواذ من المفكرين، فتنتشر مذاهب ليست من الاسلام في شيء. قد يكون هذا ... وما أحسب أن هذه الامة تجمع على ضلالة، فالفقه الاسلامي قديما، ما نظمه قانون ولا نظمه حاكم ولا نظمه سلطان، كانوا يجتهدون بالمئات، فوثق المسلمون بوحي من الدين بأربعة، أبو حنيفة وابن حنبل ومالك والشافعي. وانتظم المسلمون في هذه المذاهب الأربعة. ومن شدة الانتظام صار ذلك جمودا وتقليدا نريد أن نجدده اليوم... فكيف نوفق بين الاراء المتناثرة التي ستقوم وتنشأ وتتفرع وتتكاثر وتتكاثف؟ هذا أمر سيتم ذاتيا.. ولنا كذلك احتياط في اصول الاحكام الاسلامية، فاصول الاحكام ليست اصولا اعتقادية، فالاحكام او التعاليم الاسلامية، التي تنتج عن الاجتهاد ليست ملزمة، فقد يجتهد المجتهد ولا يلتزم المسلم، قد يجتهد مالك ولا ألتزم أنا وقد يجتهد الاوزاعي ولا التزم أنا. هذا أمر ليس للمجتهد سلطان فيه على الناس. أما أذا أمر القرآن أو السنة فينبغي أن التزم.

الكلمة للمسلمين والإجماع-إجماعهم:

الإجماع لظروف تاريخية معينة ورد عليه بعض الانحراف. والاية التي يردك إليها الذين

يدعونك إلى حتمية الاجماع تتحدث عن المسلمين. الاية تقول مثلا : (ومن يشاقق الرسول من بعدما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين) وهذا يعني مجموع المؤمنين...

هذه آية تدعو الانسان الى اتباع المؤمنين...والآيات التي تلزم الانسان المسلم بالشورى تجعل الشورى للمؤمنين (وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربّهم يتوكلون، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) فأولئك هم المسلمون جميعا ، فالشورى هي شورى المسلمين.

*أمرهم شورى.. جملة إسمية..مثل الحج عرفة.. ويقتضى اللغة : الحج وعرفة متلازمان ويقتضى اللغة الامر يلزم ان يكون شورى.. فاذن شورى المسلمين وما تنتهي اليه من قرار يلزم كل مسلم. يعزز ذلك الاحاديث-على تفاوت صحتها-«ولا تجتمع امتي على ضلالة». «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن..» والاحاديث الكثيرة التي تدعو الى التزام الجماعة.. والجماعة ليس فيها افراد معينون بل هي جماعة المسلمين... جمهور المسلمين وسوادهم «من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية».

هذا هو الإجماع:

ولقد طرآ على المسلمين زمان دخلت في الاسلام أقوام شتى، ما كانوا يفقهون من الدين شيئا وأحاطت بهم ظروف عملية ما كان يتيسرأان يستشار المسلمون أبدا.. فكيف يستشار المسلمون وهم مئات الالوف.. بل عشرات الملايين ينتشرون من شرق الارض الى غربها ، وليس بينهم من مواصلات إلا الجمال، التي يستدعي أمرها شهورا طويلة حتى تقطع العالم الاسلامي من شرقه الى غربه. وعندما كانت تتيسر في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم كانت الشورى للمسلمين، كان يستشير الناس، وفي خلافة ابي بكر ما كان يتيسر ان يجتمع المسلمون. ولكن اجتمع ممثلوهم السياسيون لاعلماؤهم، لذلك اضطر العلماء الى أن يجعلوا الشورى بين العلماء وأن يجعلوا الاجماع -اجماع العلماء- وليس لهم مستند في ذلك الا الضرورة العملية التي كانت قائمة يومئذ.. فالإجماع هو إجماع المسلمين .. وهنا قد يعترض علي معترض فيقول : أتترك الامر للغوغاء ولعامة الناس يقولون فيه بأهوائهم؟ كلا ... بل ينبغي على كل مسلم قبل أن يختار رأيا معينا أن يرجع الى العلماء. فهم الهداة الذين يقترحون ويبسطون أمامنا الدين. فيقولون : يجوز ذلك ولا يجوز هذا .. وذلك اقرب الى المصلحة. وفي النهاية القرار الذي يلزم المسلم هو لعامة المسلمين ولجمهورهم. فالصلاة -مثلا- واجبة على كل المسلمين .. ولا نقول أن بعض المسلمين عوام لا يدركون معاني الصلاة فلا ينبغي لهم أن يصلوا... لا ... يجب عليك ان تعلمهم، ويجب أن ترفع مستوى المسلمين ثقافيا وعلميا. وهكذا ينبغي أن يكون المؤمن موصولا بقرآنه وسنة رسوله فيرجع قبل أن يختار رأيا، إالى العلماء ليهدوه ويحدوا له الحد الادنى.

وفكرة الاجماع هذه يمكن أن نعبر عنها بفكرة الاستفتاء الحديث، أو الاجماع غير المباشر.

وهي نظام النيابة الحديثة.. مجلس برلماني ينتخبه المسلمون انتخابا حرا، يكون هو الخطة الاجماعية عند المسلمين.. بالطبع لا يمكن أن يجمع المسلمون على امر يخالف الكتاب والسنة. وللاحتياط يمكن ان نقيم خطة قضائية للرقابة عليهم، كما نقيم خطة رقابية على البرلمان تنبعث من الحفاظ على الدستور.

*السلطة الرابعة في الاسلام ،هي سلطة اولياء الامر، الحكام التنفذيون المسلمون. وهذه السلطة ضاعت في كتب الفقه تماما على الرغم من أنها مقررة في القرآن تقريرا واضحا (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم). ولا نجد هذا الامر واضحا في كتب الفقه لم؟ لعل الفقهاء قد واجهتهم ظروف عملية. فالمعروف أن الحكم الاسلامي قد انحرف عن صورته الشرعية، التي كان ينبغي أن يختار فيها الحاكم عن رضا من المسلمين وأن يحكم برضا المسلمين... يختار بالشورى والإجماع ويحكم بالشورى.

من زمان سحيق في تاريخ الاسلام اصبح الحكم استلابا، في صورة من صور الاستلاب. ومن ثم كان شعار العلماء أنه اذا ترك الامر .. إذا جعل لأمر هؤلاء مكانة في الشريعة وفي الفقه فإن الامر سيؤدي إلى فساد عظيم... لأنهم أناس لم يختاروا لعلمهم ولا لتقواهم، ولم يختاروا قط. وإنما استلبوا الحكم بسيوفهم. وهم أناس هواهم أطغى من دينهم، وأمرهم يصدر عن الهوى قبل أن يصدر عن الدين. وبهواهم استلبوا سلطة التقنين وسلطة الامر. وامسى القاضي لا يحكم بأمر يصدر عن فقه مالك أو فقه أبي حنيفة كيفما كان مذهب ذلك القاضي.. والحمد لله أن مصادر التشريع قد استقلت عن الحاكمين.. أما اليوم إذا اسسنا مجتمعا اسلاميا كريما فينبغي أن نرد الامر الى نصابه ... او أن نرد الى جماعة المسلمين حقهم الضائع، هذا الحق ائتمر عليه الحكام، فأهملوا الجماعة تماما. ووقر في تصور كثير من المسلمين أن الامر بعد النص لرئيس المسلمين إماما كان أم خليفة أو سمه بما شئت.. والترتيب الصحيح.. النص... ثم الجماعة... ثم بعد ذلك يأتي الحاكم كيفما كان. فيلزم أن نرد الى عامة المسلمين، حقهم، ثم من بعد ذلك يلزم ان نرد الى حكام المسلمين -إن كانوا حكاما مسلمين، بمعنى أنهم اكتسبوا صفة الحكم هذه بالصفة الشرعية- فليس كل من تسلط على الناس حاكما .. وليس كل من اقترن بامرأة زوجا، ولكن الزوجية تأتي من باب معين بشروط معينة.

فإذا رتبنا اصول الاحكام بهذه الصورة، يمكن أن تقوم نهضة فقهية. وسواء انتثرت أو انتظمت في مدارس ورجال -هم اهل للثقة والقيادة- فيمكن بعد ذلك في مجال التطبيق العملي الا يكون الامر فوضى. طبعا لن نصدق رأي الف مذهب ولا عشرين فقيها ولا ثلاثين مجتهدا. ومناط الامر أن ما يختاره المسلمون من تلك الاراء ويجمعون عليه يكون الرأي الماضي. وفيما لا يختار المسلمون في المسائل الفقهية، يكون رأي الحاكم الذي يختاره، ويرى أنه في حدود الدين، ويرى أنه يحقق مصلحة دينية للامة الاسلامية. فيكون ذلك هو القانون الذي يقوم بيننا.

الخلاصة:

وخلاصة الامر أن حظنا نحن من الدين يحتاج الى تجديد. وليس ذلك التجديد هو أن نبعث فيه روحا عاطفية، ذلك التجديد وسيلته التربية الدينية. وتلك قضية اخرى لا أتعرض لها بالتفصيل و لاأأهملها بالطبع، فلا بد أن نربي معاني الايمان في الناس، ولابد من أن نشكل من الايمان المنبعث قوة

سياسية واقتصادية وحضارية هي التي تحقق أحكام الدين. إنما الذي أنا بصدده هو الفكر الاسلامي وأرى أن يتم هذا التجديد الديني المنشود في مستويات ثلاثة.

أن نرده الى الاصول الاولى من القرآن والسنة. مستنيرين ومسترشدين بتقاليدنا وتراثنا وتجارب سلفنا الصالح. الذي طبق الاسلام تطبيقا معينا وهدانا بعض الهداية. أن نجدد الصلة بالعلم العقلي.. العلم الاقتصادي..العلم بطبائع البشر والعلم بطبائع الاشياء. وأن نوحد العلم كله في اطار واحد وإن كان ذلك يبدو كثيرا فليكن الاجتهاد اتفاقا.

* أن نربط بين الفكر الاسلامي وبين الواقع، فالدعاة للاسلام عليهم أن يكتبوا كتابات للمشكلات العملية الواقعة. ولا يتحدثون عن الامور العامة النظرية. وأن نحقق الاسلام في واقع الحياة حتى يمكن أن يمتزج الواقع بالدين امتزاجا حيا. ويمكن من بعده أن نقبل على الاجتهاد بروح واقعية كما يقتضيها الدين.

نحن في حاجة الى الاجتهاد وما فعلت اكثر من أن دعوت إلى أمر أحسب أن الحاجة اليه قائمة... وملحة.

وهذه الدعوة لا تعدو أن تكون اجتهادا .. والمجتهد معرض لأن يخطئ ويصيب وأسأل الله أن يعطيني فيها الأجر الواحد إن كنت مخطئا وأن يعطيني فيها الأجرين إن كنت مصيبا.

تجـديـد الـفـكـر الإسـلامـي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الحكيم، والصلاة والسلام على رسوله الامين، وسلام الله عليكم ورضوانه.

أما بعد، فلم تعد حاجتنا الاكبر أن ندافع عن الاسلام، أو نعتذر له أو ندحض عنه شبهات المفترين. لقد تمكنت عقيدة الاسلام وتوطد مذهبه، بعد أن اصطرع مع المذاهب المستوردة حينا من الدهر. لقد استقام اليوم امره، واصبح لزاما على المسلمين بيان الاسلام بايجاب، يصبح معيارا للاعتقاد والسلوك، ومن ثم نطرح القضية التي نتناولها اليوم وهي قضية تجديد الفكر الديني الاسلامي.

ولربما يتساءل المرء: هل يتجدد الفكر الديني؟ أليس الدين حقائق ثابتة لا تتغير من حين الى حين؟ بلى، ذلك حق في شأن حقائق الاسلام. ولكن الفكرهو عمل المسلمين في تفهم الدين وتفقهه، وذلك كسب بشري يطرأ عليه ما يطرأ على سائر الحادثات، من التقادم والبلى والتوالد والتجديد. بيد أننا لا نصدر عن نظرية التطور المطلقة، حين نتحدث عن تجديد الفقه الاسلامي أو فقه الاسلام. ذلك أن الفقه الاسلامي فكر ملتزم بمعالم الطريق الى الله، وليس فكرا مجردا أو هوى معربدا، بل هو تفهم وتفقه للشريعة الاسلامية. والشريعة اذا اطلقنا القول هي شريعة الاعتقاد والعمل، وإن كان المصطلح الموروث يقصرها على الاحكام العملية فيسمى علم العقائد علم التوحيد أو علم الكلام. ففي الدين الحقائق الثابتة والمعاني التي اشترعها الله كلية أو فرعية على وجه القطع والدوام. ولكن فيه فكر المسلمين الذين يأخذون تلك المعاني بالشرح ويقدمونها دعوة للآخرين أو يتفهمونها لكي يطبقوها في واقع معين. وذلك هو كسب للبشر لا نصيب له من الخلود ولا بد من أن يبلى وأن يتجدد.

وأداة التجديد في الفكر الديني قبل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كانت مرهونة ببعثة الانبياء، بتعاقب الانبياء نبيا بعد نبي ورسولا بعد رسول يصدق كل واحد منهم أخاه الذي سبقه ويطور شريعته ليناسب تطور الزمان. ولكن بعد الرسالة الخاتمة اصبح الامر محكما واصبح التجديد منوطا بالعلماء وجماعة المسلمين. بل إن مرد الامر في التجديد إنما هو لجماعة المسلمين التي يستخلفها الله في الارض جيلا بعد جيل. إليهم تسند أمانة التكليف بإقامة الدين وبهم تناط المسؤولية. وقد شاع قديما في الفكر الاسلامي أن تجديد الدين منوط برجل من الرجال نسميه المهدي إن كان صادقا، ونسميه الدجال إن كان كاذبا. ولكن حقيقة الامر في التجديد أنه مسؤولية الجماعة لأنها هي المستخلفة (ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون). وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لا تدل الا على ذلك؛ فقد قال : (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها). وكلمة «من» هذه تصدق على الفرد والجماعة، وقد أبان فقال في

حديث آخر (ما تزال طائفة من أمتي قائمين بالحق لا يضرهم من عاداهم). ولكن كما سبق الحديث تمكن في تقاليد المسلمين أن أمر الفكر الاسلامي والاجتهاد الاسلامي، متروك للأفراد الأفذاذ. فالأحاديث التي بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته، أن سيتجدد أمر دينها وأن سيأتي خلفاء مهديين يعقبونه على أمر هذه الامة، اصبحت في آخر الامر تتعين انطباقا على فرد واحد هو المهدي. واصبحت ظاهرة الدجالين المتعاقبين الذين حذر منهم الرسول صلى الله عليه وسلم أمته قاصرة على عين دجال واحد. وقد اخذ السودان نصيبه من كل ذلك، اخذنا اكبر نصيب من المهدية في العهد الفائت. ونأخذ نصيبا صغيرا من الدجل في حاضرنا اليوم. سوى أن تجديد الدين كما حدثتكم ينبغي أن تقوم به حركة وجماعة واسعة، لا سيما في عصرنا حيث الحياة قد تشعبت وأصبح تجديد الفكر أوسع وأكثر تركيبا وتعقيدا، من أن يقوم به رجل واحد مهما كان دوره في دفع التجديد.

أما النمط التاريخي لحركة التجديد، فهو في تقديري دوري، ينهض الفكر تارة وينحط تارة أخرى. وكثير من المجددين يأخذهم الغرور، بكسبهم في تطور الفكر الانساني. فيتوهمون أنهم أخطر منعطف في تطور الفكر الانساني. ويحسب أحدهم أن تاريخ الفكر البشري ينقسم الى فترتين : ما قبله وما بعده. وليس ذلك بصحيح البتة. ولكن تعاقب البلى والتجديد يدور على فكر البشر الوضعي أو الديني وعلى عملهم. فما يستقيم لأهل الدين ما بنوا من شأنه، حتى يوشك أن يعجبوا بكسبهم ويركنوا الى القعود بعد الاجتهاد والجهاد فيفسد أمرهم، ويذهبهم الله سبحانه وتعالى ليستبدل غيرهم. وتجدون في القرآن كيف سبق النذير اليهود في ذلك. وكيف حذروا أن إذا أحسنوا احسن الله اليهم، وإن ا أساءوا سلط الله عليهم من يحطم حضارتهم، بسنة الله الدوارة. فالامر كله موجات دائرة تعلو وتهبط. وأمة الرسول صلى الله عليه وسلم كما يحدثنا كالمطر لا يدري أوله خيرأم آخره. لكن شاع بين المسلمين أيضا نظرية واهمة، تدعي أن الاسلام، -وقد كمل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم،- ما ينفك ينحط قرنا بعد قرن حتى تقوم الساعة. وليس ذلك بصحيح، لأن الحديث الذي يروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم بأن خير القرون قرنه ،ثم الذين يلونه، ثم الذين يلونه ليس تسلسلا الى يوم القيامة كما يضيف اليه الواهمون. ولكنه وصف لسنة من سنن تاريخ الدين.

إن الدين ينهض به جيل أو قرن من الناس، هم الذين يجاهدون ويكابدون لتأسيسه. ثم يأتي قوم من بعدهم يتكلون على سالفة ذلك الجهاد ويتراخون. حتى يتغير امر الدين وفكره وتتضامل مظاهره الحية، ويتجه المجتمع الديني كله للانحطاط. الى أن يقيض الله له تجديدا وتعميرا على يد جيل جديد. وتدور دورات التجميد والتجديد والانحطاط والانتهاض. فالعصر الذهبي للاسلام ليس هو عصرا بالامس مضى الى غير رجعة. صحيح أن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وفي بعض عصور السلف الصالح صورا مثالية نعتبر بها ونقيس عليها. ولكنها ليست زهرة الدين التي تذبل من بعد للابد. بل ليست الإشكال التي اتخذها الدين في عهد من العهود هي

أشكاله النهائية. وإنما يزدهر الدين بإذن الله في شكل جديد عهدا بعد عهد. وتجاوز الأشكال التاريخية لا يعني تجاوز للدين أبدا. فقد تتسم أشكال الدين بغير ما اتسمت به في عهد الصحابة رضوان الله عليهم. وإذا ضربنا لذلك مثلا فيمكننا أن نتخذ من الشورى ذلك المثل. ذلك أن الصحابة عاشوا عهدا تضعف فيه وسائل الإتصال المادية بين الناس، ويسود فيه طغيان الفرد وعصبيات الفكر، وبرغم ذلك أسسوا مجتمعا شوريا، متخذين في الشورى أساليب وأشكالا معينة. وبلغوا في ذلك أمثل ما يستطيع البشر في عهدهم، بل بلغوا في ذلك ما لم يبلغه أكثر الناس من بعدهم. ولكن المسلمين من بعدهم -وقد جعل الله على كل من التكاليف قدره من الاستطاعة- مدعوون إلى بسط الشورى بأوسع مما كان في عهد الصحابة. وذلك لما أتاح الله لهم من إستعمال وسائل الإتصال والنشر الحديث. فهم قادرون على أن يبسطوا القضايا المطروحة بسطا يبلغ كل مسلم. ليتفهمها وليدلي برأيه فيها، ولتعتمد على أساس تلك المداولة الواسعة، الآراء التي يجمع عليها الناس حسما للقضايا الطارئة. ومهما ارتقت إمكاناتنا او تطورت أنماط الشورى التي يمكن أن نؤسسها اليوم فإن ذلك لا يعني أن نتباهى على سلفنا الصالح من الصحابة بفضل زائد، لأن أجر الناس عند الله سبحانه وتعالى منوط بكسبهم، ومنسوب للظروف التي تحيط بهم وتعسر لهم تطبيق حكم الاسلام او تيسره.

وبذلك يمكن أن يتجاوز المسلمون الاوضاع التي عبر بها سلفهم الصالح عن الاسلام. دون أن يعني ذلك تجاوزا للدين، أو أن يعني ذلك فضلا للمتقدمين على المتأخرين، أو للمتأخرين على المتقدمين. فإن الفضل أمر يرجع الى الله سبحانه وتعالى وهو الذي يحسب للناس حسابهم.

وكثير من الدعوات السالفة تجاوزها الزمن، لا لأنها فشلت في علاج قضايا عصرها، ولكن لأنها نجحت نجاحا حاسما في علاج تلك القضايا، وكان لها بذلك فضل عظيم. ولنضرب لذلك مثلا بحركة المتعزلة التي قامت لتجابه الغزو الفكري، الذي أتى بشبهات عقلانية كثيرة، في وجه العقائد الإسلامية. وانبرى له المعتزلة بمثله أي بالسلاح العقلي، وشاع المذهب الإعتزالي شيوعا واسعا في ذلك الزمان. لأنه كان استجابة حاضرة وكان علاجا لأمراض ذلك الزمان. ونجح ذلك النهج نجاحا باهرا، حتى قضى تماما على تلك العلل وكل تلك الأمراض. ولكن بقضائه على تلك الأمراض كان قد استنفذ أغراضه، ولم تعد من حاجة لذلك النهج الذي اشتط في التعويل على العقل. ولم يتوازن بين استعماله العقل، والتزامه بمعالم النقل عما اختطته الشريعة المقررة. ولذلك غاب الإعتزال عن الفكر الإسلامي من بعد ذلك ،وخلف ذكرا غير طيب ربما ينطوي على قلة على تقدير لدوره في إطاره التاريخي المعين. ولنضرب مثلا آخر من مذهب السلف الذي قام يدعو إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية. فقد قام المذهب ليعالج الشرك الشعائري الذي استشرى في المجتمع الإسلامي في ذلك المكان وذلك الزمان. ونجحت تلك الدعوة نجاحا باهرا. ولكنها لما قضت على المرض الذي وضعت إزاءه، كاد أن ينتهي هناك دورها اليوم. اذ جدت أمراض أخرى ،وظهرت وجوه جديدة من الشرك السياسي والإقتصادي في الجزيرة العربية، لم يتكيف ذلك الأدب المذهبي السلفي

لعلاجها. وليس ذلك لقصور في أصوله ولكنه أثر النجاح الذي لم يسعفه التوجه نحو نجاح جديد. فأفكار السلف الصالح ونظمهم قد يتجاوزها الزمن، من جراء قضائها على الأمراض التي نشأت من أجلها، وانتصارها على التحديات التي كانت استجابة لها، فليس التجديد من ثم خروجا و لا تجاوزا للدين ، ولكنه استجابة لحاجات التدين في عصر متجدد وظروف حادثة. وفي تراث الفكر الاسلامي وتاريخ تطوره، عبر وأمثلة كثيرة لهذه الظاهرة. ولنضرب مثلا واحدا لحالة تقادم سببها تجدد التحديات. وهو مثل موصول بالحديث الذي قدمت عن الشرك. فالفكر الاسلامي الحديث عقديا كان أو عمليا، عقيدة أو شريعة إن شئتم، حدثت فيه ثغرة واسعة من جراء انحساره عن الحياة العامة والحياة السياسية بالذات. وقديما كان الفكر العقدي إما كلاما موجها الى علاج القضايا الكلامية التي أثارها دخول المنطق والغزو الفكري الهيليني على المسلمين، أو فكرا توحيديا موجها ضد الشرك الشعائري، وهو الشرك الذي يتمثل في النذر لغير الله أو الاستعانة بغيره أو الدعاء لمن دونه أو الطواف بوثن أو غير بيت الله سبحانه وتعالى. وكل ما شابه ذلك من صور الشرك الذي ترونه شائعا في تديننا الشعبي الموجود في السودان. ولكن حال الزمان، وأصبح اليوم يجابهنا شرك جديد هو الشرك السياسي. وهو أن يتخذ الناس آلهة من دون الله سبحانه وتعالى يتحاكمون إليها، ويتخذونها مصدرا للتشريع وأهلا للطاعة والتقليد وأصلا لوضع القوانين. هذا الشرك السياسي الجديد، ليس في الفكر الاسلامي العقدي القديم كثير علاج له. ولذلك انبرت له اقلام مفكرين عقائديين مسلمين مهديين، منهم العالم الامام المودودي والشهيد سيد قطب عليهما رضوان الله، فقد تحدثا عن حاكمية الله سبحانه وتعالى، وضرورة التوحيد في تلك الحاكمية. وقد كان هذا نوعا جديدا من الشرك، وكان لا بد من أن يتوجه إليه فكر عقدي جديد.

لابد إذن من تجديد الفكر العقدي الاسلامي في كل طور، لأن الشرك في كل عهد من العهود يتخذ مظهرا مختلفا. فقد يكون مثلا شركا في الاقتصاد والمعاش، فيأخذ الناس متاع الدنيا من أجل المتاع الدنيوي فحسب، ولا يصلونه بحمد الله سبحانه وتعالى وشكره ومعرفة نعمائه وأفضاله وخدمة اغراض دينه وشرعه. وقديما بعث الانبياء ليقرروا معنى التوحيد في هذا الاطار وليحاربوا هذا الشرك، ومنهم شعيب عليه السلام الذي كانت قضية التوحيد عنده مرتبطة بالاقتصاد. وموسى عليه السلام الذي كانت قضية التوحيد عنده مرتبطة بالسياسة من جانب في وجه فرعون -وبالإقتصاد من جانب في وجه قارون- وكانا عليهما السلام يمثلان وجهين من وجوه التصدي للشرك السياسي والاقتصادي. ولذلك لا بد من أن يتجدد الفكر الاعتقادي ليعالج ويجابه نوع المرض الإشراكي وعلل التوحيد التي يطرحها الواقع الحاضر، والتي يبتليها الله سبحانه وتعالى بها، لأن أقدار الله سبحانه وتعالى تتقلب علينا بوجوه متجددة من الابتلاء، ولابد من أن نتجه اليها بوجه جديد في كل عصر وفي كل زمان ومكان فنعبد الله سبحانه وتعالى ونكيف تلك العبادة بما يكافئ حاجات ذلك الزمان والمكان.

ولئن كان فكرنا التوحيدي القديم وعلمنا الكلامي القديم قاصرا عن أن يعالج أمراض العقيدة

السياسية التي ظهرت حديثا، قد كان فقهنا العملي القديم كذلك قاصرا عن هذه المعاني. وهذه علة تصيب كل الديانات ومرض من أمراض التدين.إن تاريخ التدين دائما يتجه الى أن ينحسر به دون مجال الحياة العامة ويقتصر على مجال الحياة الخاصة من الشعائر الفردية والأحوال الشخصية والمعاملات الخاصة. وذلك الاتجاه نوع ابتلاء تاريخي قدره الله ليستجيب له المؤمنون العلماء بما يرد الشمول الى فقههم الديني. وله أسباب جمة، منها أن الحياة العامة معرضة لكثير من الفتن، فالساسة والحكام معرضون لفتنة الجاه وفتنة الطغيان، والأقرب لذلك أن ينشأ عندهم الانحراف عن الدين قبل أن ينشأ عند الخاصة، وعلماء الدين كذلك المؤمنون معرضون للفتنة في نشرهم لاحكام الاسلام، لأن الحكام قد يبتلونهم بأنواع من الاضطهاد والتضييق، ويحتاج التواصي بحق الدين في السياسة إلى كثير من الصبر على البلاء. وقد يلجأ العلماء لذلك الى أن يقتصروا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الأحوال الخاصة. ولما كانت السياسة تجنح للانحراف عن الدين كثيرا، وكانت الفتوى في الشؤون السياسية معرضة لكثير من الابتلاء، فقد حدث في واقع الدين النصراني أن انعزلت السياسة عن الدين تماما، ومرقت عنه مروقا بائنا. وكذلك طرأ ذلك المرض عند المسلمين، ولكن المسلمين معصومون بدينهم المحفوظ وأصوله الثابتة من أن تتسع القطعية بين السياسة والدين فتصبح قطيعة بائنة. ومهما انحسر الفقه الاسلامي عن مجال الحياة العامة عهدا ما، فلا بد قرناً بعد قرن أو جيلا بعد جيل أن تأتي طائفة مجاهدة تظهر دين الله سبحانه وتعالى. ولا يضيرها الابتلاء ولا يفتنها السلطان. ولذلك لا بد من أن يتجدد الفكر الديني في هذا الجانب السياسي. الذي إن التمستموه في كتب الفقه وجدتموه ضئيلا بالمقارنة مع الاحكام الفقهية الكثيفة، التي تجدونها في أبواب العبادات المسنونة أو في احكام الاسرة من زواج وطلاق، أو في أحكام المعاملات التي تنعقد بين خواص الناس بيعا وشراء وغير ذلك.

ولما كان الفكر الاسلامي في كل قرن فكرا مرتبطا بالظروف القائمة، ولا نصيب له من خلود بعدها الا تراثا وعبرة، سواء في ذلك فقه العقيدة او فقه الشريعة. وكما حدثتكم بأن الغزو الفكري اليوناني قد استدعى علماء العقيدة الى أن يحرروا علم الكلام بما لم يعهده الصحابة ولم يعرفه التابعون، لأن ذلك كان من مقتضى الظرف المعاصر -كذلك ينبغي لفقه العقيدة اليوم أن يستغني عن علم الكلام القديم ويتوجه الى علم جديد غير معهود للسلف، وكذلك امر الفقه العملي -فقه الشريعة كما هو مصطلح. ولنضرب مثلا من بعض السمات اقتضتها الظروف التي نشأ فيها الفقه التقليدي.

فمن ذلك ان الفقه كان فقها لا رسميا. فالفقهاء -لما رأوا أن الحكام قد انحرفوا عن نمط الخلافة الاسلامية الراشدة وعن نموذج الحكم الديني الذي تقتضيه الشريعة- جرّدوهم من كل نصيب من أصول الأحكام الاسلامية. وأصبح الفقه الاسلامي قطاعا خاصا، بالرغم من أصول القرآن الكريم تجعل لولاة الامر حق الطاعة من بعد طاعة الله والرسول. ولقد سكت الفقهاء عن هذا الحق فلا تكاد تجد له أثرا في كتب أصول الفقه او اصول الأحكام. حتى لو قرآت كتابا حديثا عن أصول الفقه الاسلامي فانك لا تكاد تقع فيه على ذكر للحكومة البتة. ذلك أن حكومة المسلمين وقتئذ كانت

حكومة تتولى الحكم إما بالوراثة أو بالاستلاب، ولم تكن بذلك مؤهلة لأن تطلب من المسلمين حق الطاعة، ولذلك اغفلها الفقهاء، وجرّدوها من حق وضع الاوامر واجبة الطاعة من المسلمين. أما حكومات المسلمين الحاضرة فهي بالطبع حكومات جاهلية، ولذلك استمر فقهاء الاصول المحدثون في إغفال دور الحكومة في أصول الأحكام بالرغم من أن أصول النصوص القرآنية والسنية تقرر للحكومة نصيبا مقدرا في أصول الأحكام من بعد الأحكام الظاهرة في الكتاب والسنة.

وكذلك إذا كانت الشورى الإسلامية تجعل لعامة المسلمين من الأمة دورا في إصدار الأحكام الفرعية في الاقضية المطروحة للمسلمين، فإن عسر إنعقاد الشورى والإجماع وأحوال المسلمين المادية والثقافية دعت الفقهاء في عهد فائت، الى أن يسكتوا عن حق الشعب في تبني ما يختار من اجتهادات الفقهاء. وهكذا اتسم فقهنا التقليدي بأنه فقه لا شعبي. وحق الفقه في الإسلام أن يكون فقها شعبيا. ذلك أن التحري عن أمر الدين ليس من حق طائفة أو طبقة من رجال الدين، وأن الإسلام لا يعرف التدين الذي يحتكره رجال، ويتخذون الدين سرا من الاسرار يعكفون عليه، يحجبونه عن الناس، ويصبحون من أجل ذلك السر المحجوب عن الناس وسطاء بين العباد وبين ربهم أو يصبحون سلطة مركزية يستبدون بأمر الاجتهاد دون الناس.

والإجتهاد مثل الجهاد ينبغي أن يكون فيه لكل مسلم نصيب. لا يحق فيه لمسلم إلا كما لا يحق له أن يموت ولم يغز ولم ينو الغزو. صحيح أن ينفر للغزو والقتال طائفة من المسلمين، لكن الجهاد ليس تخصصا محصورا بل ينبغي أن يشيع بين المسلمين. وكذلك الإجتهاد : قد يتخصص في علوم الاسلام أو علوم القانون طائفة من الرجال، ولكن ينبغي أن يظل للشعب نصيب من الاجتهاد يستطيع به أن يميز بين مقولات قادته وعلمائه، وأن يقوم الشاذ منهم وأن يختار المستقيم وأن يشارك في الشورى والمناصحة وأن يختار المذهب الذي هو أقوم. بل إن اصول الاسلام لا تجعل للفقهاء ولا للعلماء نصيبا من وضع الاحكام الملزمة للمسلمين، فالفقهاء قادة طوعيون، ولكن الشعب المسلم أو الجماعة المسلمة لها حق الزام الفرد المسلم بسلطان الشورى والاجماع. وليس الإجماع إلا نتيجة قرار ناشئ عن إجراءات الشورى. وهو الأصل الثالث من بعد الكتاب والسنة. وصورته أن يرجع عامة المسلمين الى فقهائهم وقادتهم. وأن يستفتوهم في أمر الدين وأن يقترح عليهم أولئك القادة وجوها من وجوه التدين المتاحة، ولكن هذه الاقتراحات ليست لها صفة الالزام، حتى اذا اختار منها المسلمون مذهبا أو رأيا معينا وأضفوا عليه بإجماعهم الالزام أصبح ذلك واجب الإتباع. وهكذا كان الفقه الاسلامي في عصره المزدهر - كان الاجتهاد شائعا وكان العلم متاحا لكل فرد، وليست هنالك أهليات رسمية ولا هنالك طبقة يعتمد عليها الناس اعتمادهم على رجال الدين في الملل الاخرى. ولا كان الناس مقيدون باتباع مذهب معين ولا بتقليد رجل معين. ولكن في عهد متأخر من عهود الاسلام استماز الفقهاء بوجه معين وأصبحوا طبقة متميزة وأصبحوا هم رجال الدين. وظهر في ملة الاسلام ظواهر الكهنوت أو بعض الكهنوت التي ظهرت في الملل الاخرى. وهم الذين يعتصمون بأصول ثابتة كفيلة بأن تردهم دائما الى الطبيعة الشعبية للدين لو تابوا الى الله. وبذلك تعطل

الإجماع بصورته الأولى، وتأثر بالظروف التي طرأت على المسلمين فاتسعت بها رقعة وجودهم الجغرافي، ودخل فيهم مئات الاف من العلوم ولم تسعفهم وسائل نشر الاسلام المتيسرة اليوم كالتدوين والاذاعة والكتاب. ما كانت تلك الإمكانات متوافرة بالصورة التي هي عليها اليوم، وما كان ممكنا لقادة المسلمين أن يصلوا تلك الشعوب المترامية والجماهير العريضة أو يربوا تلك الملايين التي تضاعفت ودخلت في الاسلام فوجا بعد فوج، حتى غلب الجهل جمهور الاسلام ،وبعد ما بينهم وبين الدين. وقدر الفقهاء عندها أنهم هم وحدهم خير من يمثل المسلمين، أو يعبر عن مصالحهم وقيمهم، وأنهم أهل الحل والعقد والشورى. هكذا شأن الشورى وتاريخها -حيثما يتعسر أن تكون مباشرة يمارسها كل الشعب، تتحول دائما الى شورى نيابية تمثيلية. والعلماء في ذلك خير من يمثل المسلمين، وليس بدعا أن يستبدل إجماع المجتهدين من فقهاء المسلمين بإجماع المسلمين كافة، فقد اتخذ القانونيون في كثر من البلاد غير الاسلامية حجة يؤول بها اليهم ذلك الحق في التمثيل، عندما ساد الجهل واستبد بالناس، وهكذا أصبحوا أو ادعوا انهم وحدهم اهل لأن يمثلوا الامة، وأن يقودوها وأن يضعوا لها الأحكام التي تهتدي بها، وذلك أمر يعرفه أهل الدراسات التاريخية القانونية، وظاهرة شائعة سادت عند المسلمين وغير المسلمين.

فإذا يمكن للفكر التقليدي أو الفكر القديم أن يكون منفعلا بظروف معينة، تؤثر على منهجه الاصولي تأثيرا بينا. فإذا حالت تلك الظروف وقامت فينا مثلا حكومات شوررية، ينبغي أن يكيف علم الأصول بما يرد إلى تلك الحكومات حقها في إنشاء الأحكام بأمر الحاكم، فتطاع وقفا على موافقة الكتاب والسنة. وإذا أمكن لنا بوسائل الاتصال الحديث أن نحيط بشعبنا المسلم وأن نربي فيه ورعه وتقواه وفكره وفهمه، وأن نوثق بينه وسائل الاتصال بحيث يتيسر عقد الشورى وإجراء المناصحة وتبادل الآراء، فيمكن أن نرد إلى الجماعة المسلمة حقها الذي كان قد باشره عنها ممثلون الفقهاء وهو سلطة الإجماع. ويمكن بذلك أن تتغير أصول الفقه والأحكام ويصبح إجماع الأمة المسملة أو الشعب المسلم وتصبح أوامر الحكام كذلك أصلين من أصول الأحكام في الاسلام.

ويعاني فقهنا القديم كذلك من علل فنية لا أريد ان أخوض فيها تفصيلا، ولكنها مما يطرأ من مجرد التقادم، وتتمثل في دورات انحراف تغشى كل فكر من أفكار البشر. فمنها الدورة بين الظاهر والباطن أو بين العقائدية والطقوسية -يبدأ الفقه فقها جوهريا يعبر تعبيرا واضحا عن جوهر الدين ومقاصده، او عن العقيدة أيا كانت تلك العقيدة، ثم ما تلبث الصور التي يتخذها ذلك التعبير أن تجمد وتصبح طقوسا. وتكاد تصبح غاية بذاتها. وتنكسف وراءها معاني العقيدة، ولكن ذلك الجنوح يشكل تحديا يستدعي استجابة ترتد عليه، فتاتي دورة اخرى من دورات الفكر تحيي الجمود، وتنعش الطقوس بالروح، حتى توشك أن تستغني عن الصور والطقوس. والدورة بين الباطنية التي تشتط في النظر الى النيات والمعاني، وبين الطقوسية التي تشتط في النظر الى الاشكال والمباني، سنة تطرأ على كل فكر. وقد طرأت على الفكر المسيحي، فكانت الكنيسة الكاثوليكية في أول أمرها كنيسة متوازنة بين العقيدة ونياتها من جانب وصور التعبير العملي عن تلك المقاصد من جانب آخر. ولكن

ما لبثت الطقوس أن طغت وأصبحت غاية بذاتها. وأيما امرئ شهد بعض المظاهر والشعائر الدينية في الكنيسة الكاثوليكية، يستطيع أن يدرك لماذا ارتد عليها المصلح الديني المشهور لوثر، الذي كره الطقوس وكره القوانين وكره الاذكار. وادعى أن الدين ما هو إلا موقف باطني. وفي تاريخ الإسلام طرأت تلك الظاهرة، ولكنها طرأت في مجال محدود فلم تبلغ درجة الاستفاضة، لأن الإسلام كما قدمت يعتصم بدستور ثابت، وكان الله يقيض له دائما رجالا يجددون الفقه كلما اشتطت فيه الشكلية والمظاهر، ويحيونه بالنيات وبالمقاصد، وبالرجوع الى معاني الايمان. وقد بدأ الفقه الاسلامي فقها حيا تتحد فيه العقيدة والشريعة، وتتحد فيه المعاني والمقاصد مع صور الشعائر والعبادات. لكن ظروف تطور طرأت عليه، فأدخلت فيه كثيرا من مظاهر الشكلية. وبذلك احتاج تاريخ الفقه الاسلامي ويحتاج تاريخ الدين دائما في دوراته الى حركات تجديد وتقويم : إن وجدته موغلا في الباطنية والعقائدية استدعى الأمر أن يجدد أمره بتكثيف وسائل التعبير عنه، لأن النفوس لا يمكن ان تمتلئ بالايمان دون أن تفيض به في واقع الحياة أشكالا وأعمالا محددة. ولا بد للفقهاء من رسم تلك الأشكال والقوالب وعمران واقع الحياة، تعبيرا عن العقيدة التي تعمر بها الصدور. وكذلك إذا كان الدور دور أشكال مكثفة وقوانين غزيرة وشعائر متشعبة، فلا بد من أن يدور الأمر ويأتي فقهاء عقيدة يحيون تلك الأشكال الظاهرة، بباطن الاخلاص والنية المتوجهة الى الله. فأمر الدين يستدعي تجديده في كل حال بما يحفظ هذا التوازن من أن يشتط نحو عقائدية مجردة، وباطنية تنكر الصلوات ذات الأركان مثلا أو شكلية تنكر المعاني والنيات.

وكذلك تدور على الفكر دورات التنظيم والطلاقة. فلا بد من أن يتوازن في كل فكر ضوابط النظام التي تحكم الفكر من أن يصبح فوضى، ودواعي الطلاقة التي تعصم الفكر من أن يتجمد.

ولكن الناس معرضون في كل ظرف الى الجنوح نحو قطب أو آخر من هذين القطبين. فقد يتسع الاجتهاد وتتفرع شعاب المذاهب، وتتكاثر الاراء حتى يخشى الناس أن ينتهوا الى التيه فيها ومن الشقاق حولها. ولذلك يتمذهبون لينظموا فكرهم، ويكفون عن مزيد الاجتهاد والابداع ويصبحون بذلك الضبط أقرب الى التقليد. وهذه الدورات تدور على كل فقه. دارت على الفقه الانجليزي ودارت كذلك على الفقه الاسلامي فقه العقيدة وفقه الشريعة. مثلا : بدأ الاجماع إجماعا فقهيا تتداول فيه الاجتهادات حتى تستقر على وجه غالب، ثم غدا من بعد رصدا تقليديا لنقول من السلف، إذا تواترت لا يجوز الخروج عليها باجتهاد جديد. وبدأ الاستحسان أصلا فقهيا واسعا - وهو أن ينظر المجتهد الذي اكتسب بصيرة وخبرة من كثرة نظره الى الشريعة في المسألة، فينقدح في ذهنه أن عدل الدين يقتضي حكما معينا غير الحكم الذي تفترضه الأحكام القياسية الظاهرة وكان ذلك هو الاستحسان. ولكن الفقهاء أخيرا ضيقوه وضبطوه حتى قضوا عليه. وبدأ القياس في عهد الصحابة والتابعين قياسا حرا - كلما رأوا شبها بين حادث وقع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وحكم منه وحادث وقع من بعده، كانوا يعدون ذلك الحكم الى هذه الحادثة. ولكن خشية من أن يضل الهوى بهذا القياس غير المنتظم، عطل الناس ذلك القياس الفطري. واستعملوا المنطق الصوري

التحليلي الدقيق حتى جمدوا القياس في معادلات دقيقة عقيمة لا تكاد تولد فقها جديدا. هذه الدورات لا أريد أن أخوض في كثير من أمثلتها الفنية. ولكنها دورات نمطية تجعل التجديد المتوالي أمرا لازما. فالمسلمون مثلا لما تكاثر لديهم المجتهدون وخشوا من الفوضى، تواضعوا من تلقاء أنفسهم دون أن يأمرهم بذلك حاكم على نحو سبعة مذاهب أربعة سنية ومذهبين شيعيين ومذهب خارجي. والتزموا تلك المذاهب طوعا فنظموا أنفسهم تنظيما دقيقا. ولكن بعد تطاول العهود، يأتي بالطبع دور تصبح الجولة فيه لا للنظام الذي يشتد حتى ينتهي الى الجمود أو التقليد، الذي ينتهي الى الانضباط الذي يحرم الناس من المرونة والسعة التي يقتضيها الدين، بل تدول الدولة وتدور الدورة ويأتي قوم يجددون ولا يقلدون. ويامرون الناس بالخروج من التمذهب والعصبية المدرسية الضيقة ويخرجون كذلك من ضيق الانضباط الشديد، الى سعة تهيء لكل مسلم أن يجد الرأي الذي ينشرح له صدره، ووجه العبادة الذي يناسبه هو. فيستطيع ان يعبد الله كما هو ميسر له. ويستطيع كل شعب من المسلمين أو إقليم من المسلمين ان يجد نمطه او كيفية العبادة التي تناسبه. فهذه الدورات الناشئة عن التقادم والتطور تستدعي دورات تجديد متعاقبة متقلبة. فقد يكون أمر الدين في زمن ما تهدده الفوضى، فلا بد من أن نجدد فيه بان نضبط الأمر، وقد يكون الامر مهددا بالجمود فلا بد من ان تدور الدورة نحو الحرية.

ولكن تجابهنا مشكلة جوهرية فيما يتعلق بالتجديد الذي يلزم أن يتوالى ويدور في كل عصر. ذلك أن الفقه الاسلامي عقديا كان أو عمليا اضطرد بعد الرسول صلى الله عليه وسلم. وأخذ التابعون وأتباعهم فتاوى الصحابة وطوروها ووسعوها وبنوا عليها واستنبطوا منها الأحكام. إلتماسا للمصالح المتجددة مثلما التمس الصحابة رضوان الله عليهم ذلك، بطرائق واسعة فيها الاجتهاد الفقهي وفيها التشريع الحكومي كما كان يفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فاتصل الاجتهاد بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ووصله من بعد ائمة الفقه المشهورون، ووالوا تطوير الفقه ليعالج الاقضية الحادثة. ولم ينقطع خط الفكر الفقهي - كلما جدت حادثة جديدة حاصرها الفقهاء والتمسوا لها حلا، واستنبطوا لها أحكاما فرعية. ولكن تعلمون كيف أعقب ذلك أن انسد باب الفقه الاسلامي عهودا طويلة. والواقع أنه لم يسد احد باب الاجتهاد بحجة في العقيدة أو في الشريعة. وانما انسد ذلك الباب بحكم أطوار الفكر الاسلامي وأحوال الحضارة الاسلامية. ولو أن الفقهاء افتوا بفتح ذلك الباب لظل مسدودا لا يلجه أحد. ذلك لأن دوافع الحياة الدينية قد تضاءلت بعد الدفعة الاولى. فأثرت على الواقع واأرت على الفكر. وإذا انحط الواقع انحط الفكر وإذا تحرك تحرك الفكر تحرك الواقع، فهما متلازمان تماما. وحتى المذاهب التي دعت الى أن الاجتهاد واجب في كل عصر من العصور، لم تستطع أن تثمر اجتهادا يذكر بعد القرن الرابع الهجري الذي استقر فيه التقليد. وقد قام الفقه الظاهري على يد الإمام ابن حزم يدعو الى ضرورة الاجتهاد والتجديد، ويحمل على الفقهاء والائمة الذين أصبح الناس يقلدونهم. ولعله بتلك الحملة العنيفة التي تقرأونها في المحلى مثلا، أراد أن يكسر القداسة التي يبسطها الناس على أولئك الائمة. ولكن بالرغم من أن القرن الخامس كان هو عهد ابن حزم والقرن الرابع الهجري كان بداية التقليد، تمكن التقليد شيئا

فشيئا حتى جمد العلم الاسلامي في القرن السابع. وبالرغم من ان المذهب الحنبلي ما كان يوافق أبدا على سد باب الاجتهاد ولا على نضوب الاجتهاد ولا على انعدام مجتهدين في الزمان، وبالرغم منأان الامام ابن تيمة وتلميذه ابن قيم اللجوزية قاما بحركة عنيفة من أجل فتح باب الاجتهاد في منتصف القرن الثامن، بالرغم من كل تلك الدعوات ظل المجتمع الاسلامي بفكره وواقعه راكدا جامدا منذ ذلك القرن الى يومنا هذا .

ومهما جمد الفكر فإن الحياة لا تتوقف، بل طرأت في الحياة أطوار وأحوال من بعد ذلك القرن. وأصبح جانب كبير من الواقع الجديد خلوا من اي أحكام شرعية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل غزتنا الحضارة الغربية في القرنين الأخيرين وأحدثت في واقعنا صورا جديدة ما تزال تتكشف كلما تسارع عصر النهضة وكلما تعقد المجتمع وتطور. وتلك هي صور المجتمع الحضري الصناعي الذي غير علاقات الحياة وأسبابها. ولذلك نشأ هنا واقع واسع لا يغطيه فكرنا الديني. وقد كان للمسلمين أن يطوروا حياتهم في اتجاه حضري صناعي، ويرعوا ذلك التطور المادي بتجديد فكري يلاحقه ويستوعبه شيئا فشيئا ، حتى لا تهجم عليهم اقدار التطور بهذا الحجم الضخم جملة واحدة من الخارج، فتزيد فكرهم المتجمد ارتباكا. ولكن لعلكم تدركون في تعليل هذا التخلف المادي أن العلم العقلي كان قد اشتط في عهد المعتزلة، ورأى الناس من بعد أن وظيفته قد استنفذت مهما قدمت، وانه لا معنى للجدال العقلي البحت. لأن الذين كانوا يثيرون الشبهات في وجه الاسلام قد انتهى أمرهم. وأصبح الأمر حوارا وجدالا بين المسلمين الموقنين. فمن بعد ذلك اقتصر العلم كله تقريبا على الاحتكام الى المأثورات وإلى النقليات.

وتعلمون أن العلم الاسلامي له مصدران أحدهما عقلي والثاني نقلي، وهذان المصدران يتحدان في الاسلام ويتناصران ولا يمكن لاحدهما أن يستغني عن الآخر. فلا يمكن أن تقرأ القرآن غير متدبر ومتفكر. وكذلك لا يمكن للفكر أن ينظر في الطبيعة او لا ينبغي له أن ينظر، ليعلم ظاهرا من الحياة الدنيا ، وصفحة من الأسباب التي تربط بين الاشياء المشهورة. بل لا بد للانسان كذلك من ان ينفعل بعلم الوحي والغيب حتى ينفذ الى أعماق الطبيعة، ويهتدي بالعلم كله الى خالق الطبيعة. فالعلم الطبيعي والعلم الشرعي فرعان من علم الدين ينبغي أن يتناصرا وأن يتحدا ، ليوحد العلم كله ويوجه الى الله ويسخر لعبادته فوق الارض. ولكن لما اقتصر علمنا في عصر من العصور على النقل تأخر فينا علم الطبيعة، حتى استيقظنا على صراعات الغزو الفكري الاجنبي، ووردت الينا علوم الطبيعة اليوم، وهي تحمل روحا يجافي الدين مرده الى الصراع بين علوم الدين وعلوم الطبيعة، أو بين رجال الدين ورجال العلم في أوروبا. هذا الصراع وهذا الجفاء لم يحدث بتلك الدرجة في مجتمعنا الاسلامي، ولكن حدث شيء من الاختصاص والتباعد التاريخي بين شعبتي علم الدين. ولكن وردت علينا من تلقاء أوروبا العلوم الطبيعية تحمل هذه الروح المجافية للدين المتباعدة عن علوم الشريعة. وأصبح لدينا فصام بين الواقع الطبيعي كما نعلمه، وبين المعايير الدينية التي يجب أن تنزل عليه وتحكمه، اصبح ثمة فصام بين علم الطبيعة وبين علم الشريعة.

ولا يمكن أن لمجتهد إلا إذا تعلّمنا علوم الطبيعة كما نتعلم الشريعة. ذلك أن علم الطبيعة هو الذي يعرّفك بالواقع وأدواته، ومهما حصل لك من العلم الديني بمعالجات الشريعة وبأدوية الشريعة فلا بد لك من تشخيص المجتمع لتعلم الداء. ثم تقدِّر ما هو الدواء الشرعي المعيّن الذي يناسب ذلك المجتمع، وذلك يستدعيك أن تدرس المجتمع دراسة اجتماعية واقتصادية، وأن تدرس البيئة الطبيعية دراسة فيزيائية وكيمائية حتى تستطيع أن تحقق الدين بأكمل ما يتيسّر لك. لا يسعنا اليوم أبداً أن نحقق الدين بمنأى عن هذه العلوم الطبيعية، لأن الله سبحانه وتعالى قد سخّر لنا من العقل ما أحاط بهذه العلوم وأنه لسائلنا عنها، إن السمع والبصر والأفئدة مسؤول عنها عند الله سبحانه وتعالى. لا بد مثلاً حين يقول الله سبحانه وتعالى ويأمر أن نعد للعدو ما نستطيع من قوة - لابد من دراسة العلوم الطبيعية التي تمكننا من إعداد القوة بأقصى ما نستطيع، لتنفيذ حكم الله سبحانه وتعالى. فإذاً لا يقوم الدين أبدا إلاّ بهاتين الشعبتين من العلم. ولكن تباعد ما بين العلم الشرعي النقلي والعلم الطبيعي، وأصبح عندنا من يُسمّون علماء دين ومن يسمّون علماء دنيا. حتى في مجال القانون، أصبح عندنا علماء قانون وضعي وعلماء أحكام شرعية، يتمايزون في المعاهد وفي المناهج وحتى في الأزياء. وأصبح لذلك أمر تجديد الدين في أزمة.

ولن يكفينا اليوم أن نحاول استدراك ذلك بأن نوسّع اطلاعنا على الكتب القديمة، وأن نعمّق نظرنا فيها وأن نكثّق التحقيقات والأنابيش، لننظر ما هي فتوى الأسلاف في مثل قضايانا المحدثة. ولكن ينبغي أن نحدث ثورة في تجديد فقهنا أو فكرنا الديني، لنستدرك هذه المتأخرات عبر القرون الطويلة. ولنضفي من التديّن على كل هذه القطاعات الجديدة من الحياة التي لا حكم اليوم للدين فيها. قد يعلم المرء كيف يجادل إذا أثيرت الشبهات في حدود الله، ولكن المرء لا يعرف اليوم تماما كيف يعبد الله في التجارة أو السياسة أو يعبد الله في الفن - كيف تتكوّن في نفسه النيات العقدية التي تمثّل معنى العبادة، ثم لا يعلم كيف يعبّر عنها عمليًا بدقّة، وليس ثمة من يفتيك كيف تسوق عربة أو تدير مكتبا، ولكن الكتب القديمة تفتيك حتى كيف تقضي حاجتك. الفقه كان شاملا في كل قضية الحياة القديمة، ولكن بين أيدينا اليوم أنماط جديدة من الحياة لا تفتي فيها كتب الفقه القديمة، ولابد من أن نستدرك الأمر ونضفي التديّن العقدي والتديّن الشرعي العملي على كل قطاعات الحياة الحديثة، ونسترد ما فرطنا، من جراء انفصام الدين عن الواقع والعلم الشرعي عن العلم الوضعي.

ولكن للتجديد محاذيره، فقد يخشى الناس من الضلال الجديد، وقد يشير المحافظون إلى أن الناس أصبحوا مفتونين بالتطور لذاته وبالتبديل اعتباطا، يبدلون السيارات ويبدلون أنماط اللبس يوما بعد يوم ويبدلون حتى الأزواج سنة بعد سنة، كما يحدث في بعض المجتمعات الأوربيّة الغربية. وقد يخشى المحافظون -لاسيما وقد فشا الجهل بأحكام الإسلام- أن يتصدى للفتوى في الشؤون العقدية والشؤون الشرعية العملية مفتون جاهلون فيضلّون ويضلّون، ويخشى الناس إذا فتحنا الباب على مصراعيه لكل ذي رأي وكل ذي هوى، أن تتفرّق بالمسلمين المذاهب وتتشعب بهم السبل فتتبدد

وحدتهم. ولكن مهما كان في ذلك الاعتبار من وجاهة، ومهما كان ما يلزمنا أن نحاط له من ضمانات- فينبغي أن نقدر أن الجمود الفكري يؤدي إلى ضلال أوسع من الاجتهاد في كل حال، وأن التفرقة تتأتى من الجمود أكثر مما تتأتى من الاجتهاد. ذلك أن الله سبحانه وتعالى يبتلي المسلمين في وحدتهم جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن. المسلمون مثلاً تفصل بينهم الأقاليم الجغرافية ولابد لهم من أن يجتهدوا ليستنبطوا من العلوم الطبيعية العقلية ما يهيّؤون به لأنفسهم وسائل اتصال سريع، ليعقدوا بينهم أسباب الوحدة. وإذا رضوا بتلك الأقدار الجغرافية وركنوا وسكنوا فمعنى ذلك أنهم لم يستجيبو للتحدّي الكامن في أقدار الابتلاء، ولم يعبدوا الله حق عبادته. وكذلك غزت المسلمين أفكار شتى، وأصبح العالم اليوم وثيق الصلة بعضه ببعض، وسينال منهم ذلك الغزو إلاّ أن يتصدى المفكرون المسلمون لتلك الأفكار المعاصرة ويستغلوا تلك الوسائل في الاتصال ليكونوا هم الدعاة الغزاة- كما تصدى المسلمون من قبل كما تعلمون للغزو الفكري القديم الذي كاد أن يقسمهم شتاتا من نحل ومذاهب. وقع ذلك الغزو كما تعلمون في العصر العباسي، حين ترجمت الكتب وانفتح المسلمون على الثقافة اليونانية التي ذهبت بهم كل المذاهب. والذي مكّنهم من تجاوز تلك الأزمات الفكرية الممزقة ليس هو الجمود ولا مجرد الوعظ بضرورة الاعتصام برأي السلف، ولكنه جهد مجتهدين ومسلمين تصدوا لمجابهة ذلك الغزو تفهموه ثم ردوا عليه بأسلحته، فاكتشفوا من خلال تلك المعارك الفكرية طريقا يضمن وحدة المسلمين، وأصبح المذهب الأشعري أو الماتريدي إن شئتم هو المذهب الذي ساد وقُبِل عند المسلمين عهداً طويلاً. فلما جدت تحديات فكرية جديدة كذلك قام دعاة مجتهدون يحاولون أن يكتشفوا للمسلمين طريق وحدة جديدة من خلال مذهب عقدي جديد، ينشأ في إطار الأقضية والمشكلات الفكرية الجديدة. ولو أن فقهاء العقيدة نكصوا عن واجبهم في التماس حلول إسلامية للقضايا النظرية التي جابهت المسلمين في حضارة العراق مثلاً، فتفرّق المسلمون وذهب كل مسلم أو طائفة من المسلمين مذهباً مختلفاً- لو حدث ذلك الجمود لكانت محنة المسلمين عظيمة، ولكن المجتهدين حالما لحظوا نشأة الخلافات الأولى اكتشفوا بالاجتهاد ما يمكن أن يوحدوا عليه المسلمين، حتى اتحد المسلمون في مذاهب محصورة فتقاربوا تقارباً وثيقاً. فإذا وحدة المسلمين وعصمتهم من الضلال والزيغ إنما تتأتى بفتح باب الاجتهاد.

وأرجو أن أؤكد أن المجتمع المسلم تتركب فيه ضمانات طبيعية تعصم المسلمين من التفرق ومن الضلال. وأول تلك الضمانات هو الرأي العام المسلم الذي يلازمه حد أدنى من الرشد مهما استبد الجهل بالمسلمين. والمسلمون الأوائل لم يقلّدوا كل داعية وإنما اختاروا من بين مئات الدعاة وعشرات المجتهدين عدداً محصوراً، أولوهم الثقة وانتظموا وراءهم ونظموا أنفسهم ولم يسمحوا بمجال للفوضى. فإذا يمكن أن نحتكم إلى الرأي العام المسلم ونطمئن إلى سلامة فطرة المسلمين حتى لو كانوا جهّالاً في أن يضبطوا مدى الاختلاف ومجال التفرق، وأن يحصروا ذلك الخلاف في مذاهب معتمدة محصورة. ولكي يتاح لنا في المجتمع الحديث أن نرقى بعلم المسلمين وأن نربيهم بوسائل الإعلام الحديث، ونعلمهم علوم الاسلام الطبيعية والشرعية.ونمكنهم بذلك من أن يراقبوا ويقوّموا المجتهدة والمتصدين للفتوى وللحديث عن الدين . فيعزلوا الشاذ والغريب، ويلزموا القيادة الرشيدة التي تهديهم الطرق الملتزمة بأصول الاسلام.

والى جانب الرأي العام المسلم الذي كان هو الضمانة الوحيدة في العهود السابقة، فإن النظم الاسلامية في العهد الحديث ، يمكن أن تصبح ضمانة كبرى لوحدة الفكر. يتحدث الناس مثلا عن شرائط الاجتهاد ويبالغون ويشتطون في تقدير مداها، حتى يبدو بعيدا أن يجمعها أحد من الناس. ولكن شرائط الاجتهاد كما تعلمون ليست حدودا، وإنما هي تقديرات نسبية- أن يبلغ المجتهد درجة من علم القرآن والسنة، ومن الإحاطة بالتراث الفقهي الاجتهادي، وبتاريخ الاسلام وبفكر المسلمين من السلف، وبواقع أطر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية التي يعيشها ويلتمس معالجتها بمعيار الاسلام. ودرجة من المعرفة باللغة العربية التي يتفهم بها النصوص الشرعية ويعبر بها عن أحكام جديدة. عليه أن يبلغ من كل ذلك مبلغا مقدرا فضلا عن التقوى مما يؤهله لأن يثق به المسلمون. فالشرائط إذا مجرد توجيهات يهتدي بها المرء ليعرف قدره من الاستعداد وحده من الجرأة على الفتوى، ويهتدي بها عامة المسلمين ليميزوا بين المجتهدين أيهم الأهدى قولا والأتقى إمامة.

ولما كانت مؤهلات المجتهد تقديرات نسبية، فإن مداها رهن بمصالح حركة الدين عامة، ونظم حياة المسلمين. فهي تتوقف مثلا على مدى حاجتنا لتحرير الحركة الفكرية، أو ضبطها، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة في كل عصر على النمط الدوار، الذي تقدم عنه الحديث. فإذا وجدنا أنفسنا في عصر نشكو فيه تجميد الفقه وتخلفه، وتكاثر الأقضية وافتقاد المجتهدين، فإن ضغط تلك المصلحة الاسلامية الملحة نحو استيعاب الحياة في الدين، بتوسيع مواعين التدين، تقتضينا بالضرورة الى أن نرخي من تلك الشرائط لأهلية المجتهد. وبذلك نسمح باجتهاد واسع يفي بحاجات الدين. وإذا اتسع الاجتهاد في عصر آخر حتى خشينا الفوضى، ينبغي أن نضيق تلك الحدود، وأن نرقى بشرائط الأهلية استغناء بما عندنا من الاجتهاد وخشية من اجتهاد يتصدى له من ليس أهله.

أما في اطار الدولة الحديثة فقد نتسامح في كل حال، غير محاذرين من التعرض لمحاذير التفريط او الافراط في الاجتهاد.

وليس للدولة في الاسلام حق في أن تستبد بضبط الفتوى لأن الفتوى. ليست حكرا على مؤسسة علمية معينة، ولا على طائفة أو موظفين معينين، ولا يجوز للدولة أن تحوز الرأي في الاسلام فتزعم أن الذي تعتنقه وتعتمده هي، هو الإسلام لا غيره، ولكن يمكن للدولة بالتأهيل القانوني في المعاهد، أن ترقى أهلية الناس للإجتهاد. وبالمؤهلات الرسمية التي تمنحها أن توجه المسلمين إلى من هو أهل للاجتهاد. ثم يبقت للمسلم من إتباع غير المناهج الرسمية أو دخول المعاهد الرسمية أو نيل الشهادات الرسمية، أن ينال حظا من العلم كيفما شاء، لأن الفكر الاسلامي فكر شعبي شائع مباح لا يجوز لأحد أن يسد بابه ولو كان سلطة رسمية. ويمكن للدولة من بعد تأهيل القانونيين والفقهاء كذلك ان تمهد لهم أسباب التعاون وتبادل الرأي في المؤتمرات العلمية وفي الجامعات والمجلات العلمية حتى يمكن للمجتهدين أن يتعاونوا. ولما كانت الحياة قد تشعبت وتركبت، بحيث لا يمكن لمجتهد واحد أن يحيط بكل شعاب عقيدة الإسلام سياسيها واقتصاديها وفقهيها وشعائريها، أو كل أشكال الإسلام الشرعية معاملاته وعقوده وشعائره، فلا بد إذن من أن تتناصر على ذلك جماعة من الفقهاء. يمكن للمجتمع الحديث أن ينظم ذلك التعاون. ثم إن أغلب الفقه الاسلامي لا سيما في

مجال المعاملات لن يترك عفوا كما ترك بالأمس، حيث كان المسلمون موصولين مباشرة بالفقهاء يلتزمون بفتاواهم. وكان القضاة كذلك يعولون على الائمة الفقهاء يأخذون عنهم ما يقضون به بين الناس . لكن الدولة الإسلامية الحديثة هي التي تعتمد عن طريق الشورى والأمر التنفيذي من آراء الفقهاء المتكاثرة المتوافرة ما تجعله سنة تضعه على الناس. وسيكون القانون الاسلامي في جملته قانونا مدونا وتشريعات معتمدة من قبل هيئات شورية تهتدي بالطبع بكل الإجتهاد الفقهي، وتستند بالطبع الى الدعم الاجتماعي، وهو سلطة واجبة الطاعة في الإسلام. فإذن ستكون ثمة ضوابط محكمة. ولا خوف أبدا من أن يتسع الأمر ويؤدي الي فرق أو شتات أو فوضى. وقد تمهدت الأوضاع إذا لأن يتجدد الفكر الاسلامي، وتتجدد التصورات الإسلامية بهذا الإعتبار النظامي في حياة المسلمين، وبفضل تيسر الإطلاع والبحث.

ولكن يبدو أن أزمة الفكر الإسلامي، أكبر من الجهود المبذولة اليوم. فقد تصدى كما حدثتكم علماء من المفكرين العقائديين الإسلاميين ليبسطوا عقيدة الإسلام ،ويدخلوا قطاعات الحياة الجديدة في إطار عقيدة التوحيد. وتصدى كذلك علماء مجددون ليأسسوا النظم الاقتصادية والنظم الدستورية التي قصر عنها الفقه التقليدي. وليكيفوا رصيد الفقه الاسلامي الغزير الذي ينبغي أن يعتز به المسلمون في باب المعاملات والأحكام، ليكيفوه لأوضاع جديدة. بدأت تلك النهضة التجديدية في غير مكان واحد. لكن حاجة المسلمين اليوم أكبر من تلك المبذولة. ذلك أن الإرادة الإسلامية التي لم تكن قد استقام لها الأمر من قبل، والتي كانت تجابهها إرادات جاهلية ترفض الإسلام جملة واحدة. تلك الإرادة قد سادت اليوم، ولا يمكن لمجتمع مسلم اليوم أن تستبد عليه طويلا دولة غير إسلامية. ومذ نجحت الدعوة الإسلامية في أن تمنع وتحول بين استبداد غير المسلمين في مجتمع المسلمين، بقي علينا أن توجه المسلمين إلى الإسلام وان تهديهم إلى حركة تجديد واسعة لا يمكن أن يضطلع بها فرد او جماعة محصورة. ولابد من أن يتناصر عليها طائفة واسعة، من العلماء. ولابد من أن يتجاوب معها الشعب ، لأنه هو الذي يدفع العلماء للفتوى ويلاحقهم بالاسئلة وطلب الفتوى، وبالتضييق عليهم إن قصروا في واجبهم، ويردهم إن شذوا في فتواهم. ولا بد من أن يتناصر الشعب والقيادات الفكرية الإسلامية والقيادات السياسية الإسلامية كذلك، بل لا بد من أن يتناصر كل المسلمين مهما كانت مواقفهم في المجتمع المسلم ،على حركة واسعة من أجل تجديد الفكر الاسلامي. وقد بدأت لذلك ملامح وبشائر كما حدثتكم. فظهر في غير بلد إسلامي واحد نحو ذلك الإتجاه. ولكن الدعوة التي أقدمها اليوم اليكم إنما اريد بها أن أزيد من عمق الشعور بالحاجة الى تجديد الفكر الإسلامي عقيدة وشريعة. ولا سيما في مجال شريعة الحياة العامة العام، من أجل هداية المسلمين الذين تتوجه فيهم اليوم إرادة تدين صادقة، ولكن يحول بينهم وبين التمكن بدينهم في الواقع، أن ينهض الفقهاء المسلمون ليحرروا لعامتهم، قوالب من التدين العقدي والتدين العملي، ويضعوا لهم مناهج وأبنية من الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يمكن أن يحققوا بها تلك الإرادة، وأن يعبروا بها عن عبادة الله سبحانه وتعالى.

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تجديد أصول
الفقه الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن العالم الاسلامي لفي حاجة إلى نهضة شاملة في كل المجالات، تثور على الأوضاع التقليدية وتخلص العقلية الإسلامية والواقع الإسلامي من الجمود. وتؤسس النظام الإسلامي وتقيمه على هدى الشريعة الإسلامية، وتسخر من أجل ذلك كل علوم العصر وتقنياته. ولا يمكن أن تقوم هذه النهضة على غير منهج أو بانفعال عام بالاسلام أو باشتغال بالجزئيات دون النظر الى مقاصد الدين الكلية. فلا بد أن تقوم هذه النهضة على منهج أصولي مقدر. علما بأن منهج أصول الفقه الذي ورثناه بطبيعة نشأته بعيدا عن واقع الحياة العامة، وبتأثره بالمنطق الصوري وبالنزعة الإسلامية المحافظة والميالة نحو الضبط والتي جعلته ضيقا- لا يفي بحاجتنا اليوم ولا يستوعب حركة الحياة المعاصرة.

هذه الرسالة دعوة ومساهمة من الدكتور حسن الترابي لتجديد أصول الفقه الإسلامي، حتى تتسع لتلبي حاجتنا ولنبني عليها نهضتنا. نتمنى أن يستجيب لها المفكرون الإسلاميون وأن يفيد منها القارئ الكريم.

أصول الفقه وحركة الاسلام في الواقع الحديث.

لا بد أن نقف وقفة مع علم الأصول، تصله بواقع الحياة. لأن قضايا الأصول في أدبنا الفقهي أصبحت تؤخذ تجريدا، حتى غدت مقولات نظرية عميقة، لا تكاد تلد فقها البتة. بل تولد جدلا لا يتناهى، والشأن في الفقه أن ينشأ في مجابهة التحديات العملية. ولابد لأصول الفقه كذلك أن تنشأ مع هذا الفقه الحي.

حاجتنا لفقه جديد:

وإذا أردنا ان نقدر ضرورة منهج أصولي في التفكير بحاجات الحركة الإسلامية الحديثة، نلقها اليوم ضرورة شديدة الإلحاح. ذلك أن حركة الاسلام منذ تجاوزت العمومات النظرية التي طرحتها لأول عهد الدعوة، لتذكر الناس بأصول الدين وكلياته، التي كانت عهدئذ منكرة أو مجهولة، ومنذ أن تقدمت الى قضايا أكثر مساسا بالواقع، وأقرب إلى تناول الفروع في الأحكام، اصبحت مدعوة إلى أن تعالج مسائل الفقه المفصل. وأصبح مسيرها لا يتقدم إلا بالتفقه الأدق بمقتضى دين الله -سبحانه وتعالى- في مجتمعنا المعاصر. فالناس قد سلموا أو اقتنعوا بالعمومات، وغدوا يطلبون من الدعاة بأن يوافوهم بالمناهج العملية لحكم المجتمع، وإدارة إقتصاده، وتنظيم حياته العامة، ولهداية سلوك الفرد المسلم في ذلك المجتمع الحديث.

ولدى هذه المرحلة في الدعوة، أدركت الحركة الإسلامية أنها غير مؤهلة تمام التأهيل لأن تجيب على هذه الأسئلة إجابات شافية. وقد بان لها الفقه الذي بين يديها مهما تفنن حملته بالإستنتاجات

والإستخراجات، ومهما دققوا في الأنابيش والمراجعات لن يكون كافيا لحاجات الدعوة وتطلع المخاطبين بها. ذلك أن قطاعات واسعة من الحياة قد نشأت من جراء التطور المادي، وهي تطرح قضايا جديدة تماما في طبيعتها، لم يتطرق إليها الفقه التقليدي. ولأن علاقات الحياة الاجتماعية وأوضاعها تبدلت تماما، ولم تعد بعض صور الأحكام التي كانت تمثل الحق في معيار الدين منذ ألف عام تحقق مقتضى الدين اليوم ولا توافي المقاصد التي يتوخاها. لان الامكانات قد تبدلت، وأسباب الحياة قد تطورت، والنتائج التي تترتب عن إمضاء حكم معين بصورته السالفة قد انقلبت إنقلابا تاما...

ثم إن العلم البشري قد اتسع اتساعا كبيرا، وكان الفقه القديم مؤسسا على علم محدود بطبائع الاشياء، وحقائق الكون، وقوانين الاجتماع، مما كان متاحا للمسلمين في زمن نشأة الفقه وازدهاره. أما العلم النقلي الذي كان متاحا للمسلمين في تلك الفترة، فقد كان محدودا أيضا مع عسر في وسائل الاطلاع والبحث والنشر، بينما تزايد التداول في العلوم العقلية المعاصرة بأقدار عظيمة. وأصبح لزاما علينا أن نقف في فقه الاسلام وقفة جديدة، لنسخر العلم كله لعبادة الله، ولعقد تركيب جديد يوحد ما بين علوم النقل التي نتلقاها كتابة ورواية، قرآنا محفوظا وسنة يديها الوحي، وبين علوم العقل التي تتجدد كل يوم وتتكامل بالتجربة والنظر. وبذلك العلم الموحد المتناهي نجدد فقهنا للدين وما يقتضيه في حياتنا الحاضرة طورا بعد طور.

حاجتنا لمنهج اصولي:

لقد استجابت الحركة الإسلامية الحديثة لهذه التحديات الفكرية إستجابات شتى. فمن الناس من يؤثر ألا يلتزم بمنهج مقيد، بل يظل طليقا ينتقي من الآراء ما يناسبه، ويتخذ مصادر فكره وطرائقه حيث شاء في صفحات الكتب. ويعرض آراءه حسبما يتناسب مع الموقف، في إطار الإلتزام بالإسلام عامة. وأقل ما يقال في هذا المذهب أنه لا يعتمد البناء على منهج أصولي مقرر. مهما قدرنا أن الإستقراء يكشف لكل مفكر منهجا اصوليا، خاصة لو كانت الأفكار تترتب بغير وعي كامل. وبعض الناس يتخذ منهجا واسعا لا ينطلق إلا من روح الإسلام العامة ومقاصد الدين الكلية، ويرى الرأي الذي تقتضيه تلك المقاصد وتلك الروح أيا كان. وبعضهم يترك القضايا الكلية لأنه لا يستوعبها جملة، ويقتصر على معالجة القضايا الجزئية التي تلتمس حلولها بيسر في النصوص الجزئية...

سوى أنه لا مناص من الاصطلاح على منهج مرضي نتخذه لأنفسنا. وليس المقصود من المنهج الموحد أن يفضي في النهاية الى إجابات مجمع عليها في كل المسائل، فذلك أمر يتعذر بما طبع الله عليه الناس من تباين النظر. ولا تستتبع وحدة المجتمع الديني، أن يصدر الناس كافة عن رأي واحد في كل قضية فرعية مطروحة. ففي ذلك المجتمع من عواصم التوحيد والمناهج الجماعية للقرار، ما يضمن أن الخلاف الفقهي مهما يكن لا يؤدي الى تفرق عملي في غاية الأمر. وتعود تلك المناهج الموحدة إلى مبدأ الشورى، الذي يجمع أطراف الخلاف ومبدأ الإجماع الذي يمثل سلطان جماعة

المسلمين والذي يحسم الأمر بعد أن تجري دورة الشورى، فيعمد الى أحد وجوه الرأي في المسألة فيعتمده إذ يجتمع عليه السواد الأعظم من المسلمين. ويصبح صادرا عن إرادة الجماعة وحكما لازما ينزل عليه كل المسلمين ويسلمون له في مجال التنفيذ ولو اختلفوا على صحته النسبية...

فليس القصد إذن من اتخاذ منهج هو أن تنتهي به الى رأي واحد. إذ لو الجأنا الناس إلى رأي واحد، وحملناهم عليه، لتوقف تقدم الحياة وجمدت، دون السعي الدائب لتحسين الكسب، وتكييف المواقف حسب ظروف الحياة المتطورة التي تنتج كل يوم أسبابا أقرب للمصالح، وتقتضي مطالب متجددة. إنما نستهدف من توحيد المنهج أن نحاول رد الخلاف أو تقريب أطرافه وتفهم مسائله. وأن نسد الذرائع في وجه الأهواء الشخصية والقصور في رأي الفرد الواحد....

ويلزمنا في شكل تمهيد المنهج الجامع ما كان لازما على الفقهاء الاوائل، لما بدأ الفقه الاسلامي يتسع ويتركب بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين. لأن الحياة ماكانت لتجمد. وليست صورة التدين ولا مشكلاته التي عاشها الرعيل الأول، هي صورة الإسلام الوحيدة ولا الجامدة. فالتحديات التي تطرحها أقدار الله، في حاجات الناس وعلاقاتهم ومشكلاتهم تتجدد أبدا ولا بد أن تتبدل تبعا لها صورة الحياة الاسلامية، التي تستكمل إستجابة المسلمين لتلك التحديات إنطلاقا من أصول اعتقادهم ومعايير شرعهم الواحد. ولقد طرأت على عهد الصحابة كثير من القضايا الجديدة، وأخذ الصحابة يجتهدون فيها، ويذهبون المذاهب في الرأي والفتوى. وقد كان كل من الصحابة المشهورين بالإجتهاد، إنما يصدر عن منهج في طريقة فقه الدين، ولكنهم في بداية الأمر ما احتاجوا إلى التواضع على منهج واحد، يقدمونه بين يدي الإجتهادات الفرعية لأن التطور كان محدودا، ولان ترتيبتهم المحكمة كانت تطبع مناهجهم بسمات موحدة، وقد سار على ذلك التابعون والفقهاء من بعد، حتى إذا اتسعت وتشعبت الأقضية، وتوافرت مادة واسعة من الفقه الفرعي، اتجه االنظر نحو الجزئيات الاصولية. واخذ الفقه الاصولي يتبلور، حتى تمكن للمتأخرة من كبار الفقهاء كالشافعي مثلا، أن يعالجوا قضايا أصول الفقه بطريقة منهجية كلية علمية يرتبونها ويؤسسون قواعدها. ومن بعد ذلك اتسعت المعالجات الأصولية.

لكن جنوح الحياة الدينية عامة نحو الإنحطاط، وفتور الدوافع التي تولد الفقه والعمل في واقع المسلمين، أديا الى أن يؤول علم اصول الفقه -الذي شأنه أن يكون هاديا للتفكير- الى معلومات لا تهدي إلى فقه، ولاتولد فكرا. وإنما أصبح نظرا مجردا يتطور كما تطور الفقه. كله مبالغة في التشعيب والتعقيد بغير طائل. وقد استفاد ذلك العلم فائدة جليلة من العلوم النظرية التي كانت متاحة حتى غلب عليه طابع التجريد والجدل النظري العقيم. وتأثر بكل مسائل المنطق الهيليني وبعيوبه كذلك. ومهما يكن الأمر فإن الحياة الفقهية قد عقمت إلا من بعض الفقهاء المجتهدين الذين جاءوا من بعد، منهم من اتخذ له مذهبا في طريق الفقه، ومنهم من اجتهد على مناهج الاقدمين.

وفي يومنا هذا، أصبحت الحاجة الى المنهج الأصولي الذي ينبغي أن تؤسس عليه النهضة الإسلامية حاجة ملحة. لكن تتعقد علينا المسألة بكون علم الأصول التقليدي، الذي نلتمس فيه الهداية، لم يعد مناسبا للوفاء بحاجتنا المعاصرة حق الوفاء. لأنه مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها، بل بطبيعة القضايا الفقهية التي كان يتوجه إليها البحث الفقهي.

الأصـول الفـقـهيـة بـين الخاصة والعامة

1- الأصول التفسيرية وفقه التدين الفردي:

ولا شك أن طرائق التفقه وأصوله تتباين سعة وضبطا، مناسبة لنوع القضايا الفرعية المطروحة، فمن الأحكام الفقهية ما يتصل بالشعائر مثلا، وهي العبادات المسنونة التي تشعر من حيث أشكالها بعبادة الله. لأن هذه الأشكال لا تكاد ترد إلا في سياق وسيلة العبادة لله كالصلاة والصوم والحج. والمعروف من استقراء الشريعة ، أن هذه العبادات قد فصلت في أحكامها تفصيلا دقيقا. وتتكثف فيها النصوص، بدرجة تجعل مجال التقدير والاجتهاد محدودا جدا. ولا يتعدى فقه الفقيه أن يجمع النصوص، وأن يملأ الثغرات المحدودة حتى يصل ما بين نص ونص، وليؤلف الصورة الكلية للعبادة. وبذلك تصبح القضية الأصولية كلها قضية تفسير للنصوص، إستعمالا لمفهومات الأصول التفسيرية، ونظرا في معاني العام والخاص، والتعارض والترجيح ووجوه الدلالة للنصوص وضوحا أو خفاء، ودلالة النص المباشرة ،ودلالة الاشارة ومفهوم المخالفة ،ونحو ذلك. ولئن كان فقهنا التقليدي قد عكف على هذه المسائل عكوفا شديدا فإنما ذلك لأن الفقهاء ما كانوا يعالجون كثيرا قضايا الحياة العامة. وإنما كانوا يجلسون مجالس العلم المعهودة. ولذلك كانت الحياة العامة تدور بعيدا عنهم، ولا يأتيهم إلا المستفتون من أصحاب الشأن الخاص في الحياة. ياتونهم أفذاذا، بقضايا فردية في أغلب الامر. فالنمط الأشهر في فقه الفقهاء المجتهدين، كان فقه فتاوى فرعية. وقليلا ما كانوا يكتبون الكتب المنهجية النظرية، بل كانت المحررات تدوينا للنظر الفقهي، حول قضايا أفراد طرحتها لهم ظروف الحياة، من حيث هم أفراد. ولذلك اتجه معظم الفقه للمسائل المتعلقة بقضايا الشعائر والزواج والطلاق والآداب، حيث تتكثف النصوص، ولا تتسع لمجال الكثير من الخلافات الأصولية حول تفسير تلك النصوص.

2- الأصول الواسعة وفقه التدين العام:

وإنكم لتعلمون أن الحياة الإسلامية الجماعية قد انحرفت كثيرا عن مقتضى شرع الإسلام، لقضايا الحياة العامة، وانحرف معها الفقه، فالفتاوى المتاحة تهدي الفذ كيف يبيع ويشتري. أما قضايا السياسة الشرعية الكلية - كيف تدار حياة المجتمع بأسره، إنتاجا وتوزيعا واستيرادا وتصديرا، وعلاجا لغلاء معيشة أو خفضا لتكاليفها -هذه مسائل لم يعن بها أولياء الامور، ولم يسائلوا عنها الفقهاء، ليبسطوا فيها الفقه اللازم. ومثل قضايا الاقتصاد العام التي أهملت، قضايا الأوضاع السياسية وتدابيرها العملية، وكيف تدور الشورى في المجتمع، وكيف يتبلور الاجماع، وكيف يكون الأمر والطاعة، والولاية العامة. على وجه الإجمال لم يسأل عن ذلك كثيرا. لأن الحكومة بكل أمورها العامة قد انحرفت عن مقتضى العقيدة والشريعة الاسلامية منذ زمن بعيد، وحينما انحرف الواقع ومرق من الدين، فالفقه بالضرورة منحسر أيضا عن هذا الواقع. ومن ثم قلّ كسب الفقه في هذا الجانب : جانب الحياة الإسلامية العامة.

وإنكم لتعلمون أيضا أن النصوص الشرعية في مجال الحياة العامة أقل عددا وأوسع مرونة.

وهي نصوص مقاصد أقرب منها إلى نصوص الأشكال. فلا تجد في باب الإمارة مثلا ما تجده في الصلاة من أحكام كثيرة منضبطة. ولا تجد في الاقتصاد ما تجده في الطهارة أو النكاح. وقد قدمنا أن هذا الجانب من الفقه المعني بمقاصد الحياة العامة ومصالحها، قد عطل شيئا ما بسبب الظروف التي اكتنفت نشأة الفقه وتطور الحياة الاسلامية. ولا غرو إذا أن تكون المفهومات الأصولية التي تناسب هذا الجانب قد اعتراها الإغفال، وعدم التطور أيضا، وحينما كانت حياة الإسلام شاملة، وكانت الممارسات الاقتصادية والسياسية العامة للمجتمع ملتزمة بالدين، نشطت قواعد الأصول التي تناسبها.

من تاريخ منهج الأصول.

كان أشهر عهد تشريعي رعى مصالح الأمة العامة رعاية شاملة، بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، هو عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .ولئن لم يكن الإمام عمر قد اتخذ لنفسه منهجا أصوليا معلنا في تشريعاته، فإن لنا أن نستنبط من اجتهاداته المختلفة منهجا معينا، يتسم بالسعة والمرونة. وبالرغم من أن التابعين وفقهاء المدينة قد ورثوا من ذلك المنهج سعة الأصول، فإن التاريخ الفقهي اللاحق لم يشهد تطورا لتلك الأصول بل تعطلت تلك الأصول كما تعطلت الحاجات التي اتخذ المنهج من أجل الوفاء بها. وفي مذهب مالك بعض تلك الأصول العمرية. ولكن مالكا وتلامذته لم يكونوا أولياء امر، مسؤولين عن رعاية مصالح الأمة وسياستها بالشرع. فلم يستعملوا أصول المصالح بعد أن قرروها وآلت الى التعطيل الكامل. لا سيما أن الحياة بالمدينة -بعد انتقال مركز النشاط العام عنها- ظلت ضيقة جدا، وما اتسعت أو تشعبت بما يستدعي الفقه أصوله من الاتساع، لاستيعاب المشكلات العامة مع القضايا الفردية.

أما في مناطق حدود الإسلام في العراق، حيث دخل الملة أقوام شتى ،وقامت حضارة أعمر من حضارة المدينة، طرحت أقضية ومشكلات أكثر. فبالرغم من أن المنهج الأصولي ظل منهجا فروعيا وأن الذين توالوا تطوير الأحكام فقهاء من الرعية. ولم يكونوا من المسؤولين عن مصالح الرعية العامة إلا في مدى محدود وكقضاء ابي يوسف وفقهه، بالرغم من ذلك اتسع النهج ليسع الحضارة ومشكلاتها. واستعملت أصول هي أقرب للوفاء بتلك المشكلات. وهكذا اتسع الفقه العراقي في استعمال العقل والقياس والاستحسان أوسع مما استعمل في المدينة، حيث القياس مقبول ولكن الحاجة اليه أدنى. سوى أن القياس الذي استعمل كان قياسا محدودا جدا، تضبطه معايير ضيقة، إذا استثنينا بعض أبواب الاستحسان. وهو الأصل الذي ما انفكت تحاصره المجادلات الفقهية، حتى أردته في مهده، وساعد في ذلك أن الحياة الاسلامية التي كانت مزدهرة في عهد أبي حنيفة، أخذت تتجمد شيئا فشيئا، وما كان لما يوازيها من الجوانب الخصبة الواسعة في التفكير الإسلامي الا أن تتجمد ايضا. والاستثناء الاخر هو ما قدمنا من تولي أبي يوسف القضاء، ولكونه قاضيا اضطر أن يعالج بعض القضايا المالية العامة، واحتاج في ذلك أن يستعمل أدوات فقه أرحب وأوسع.

وخلاصة القول أن فقهنا الاصولي القديم بعد نهضة حميدة، آل الى الجمود العقيم، بأثر

انحطاط واقع الحياة الدينية نفسها. فلم يتطور ولم يولد فقها زاهرا بعد تمامه فنيا. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى فقه ابن حزم، وهو رجل ذو صلة واسعة بالسياسة وبالحكم وبالقضايا الاجتماعية العامة. فلا غرو أن نجد في منهجه الأصولي شيئا من أسلوب واسع، هو الاستصحاب الذي فتح بابا لتطوير الفقه، بالرغم من التزام ابن حزم بالمنهج الظاهري في تفسير النصوص.

الأصول وحاجتنا للإجتهاد.

إن القضايا التي تجابهنا في مجتمع المسلمين اليوم، إنما هي قضايا سياسية شرعية عامة، أكثر منها قضايا خاصة. ذلك أننا نريد أن نستدرك ما ضيعنا في جوانب الدين. والذي عطل من الدين أكثر يتصل بالقضايا العامة والواجبات الكفائية. وأكثر فقهنا من ثم، لا يتجه الى الاجتهاد في العبادات الشعائرية والأحوال الشخصية، فتلك أمور يتوافر فيها فقه كثير ويحفظها المسلمون كثيرا. ولو ضيعوها أحيانا لا يضيعوها إعتقادا. ولا يغفلون عنها غفلة كاملة. أما قضايا الحكم والاقتصاد وقضايا العلاقات الخارجية مثلا، فهي معطلة لديهم ،مغفول عنها. وإلى مثل تلك المشكلات ينبغي أن يتجه همنا الأكبر، في تصور الأصول الفقهية واستنباط الأحكام الفرعية. ففي مجالها تواجهنا المشكلات والتحديات والأسئلة المحرجة أما قضايا الفقه التي تعني الفرد المسلم في شعائره وأسرته ونحو ذلك، فهي مما كان فقهنا التقليدي قد عكف عليها وأوسعها بحثا وتنقيبا. فما تحتاج منا إلا الى جهد محدود جدا في التحديد، إستكمالا لما حدث من مشكلات وطرافة في وسائل الشرح والعرض. وإنا لمحتاجون إلى ذلك القدر من التجديد حتى في فقه الصلاة الذي يبدو مكتملا في كتب التراث. سوى أنه يجدينا فيها صدور كتب فقهية جديدة تقدم الصلاة وتشرحها بوجه يناسب أوضاع الحياة ويخاطب العقل المسلم المعاصر. ولكن حاجتنا تلك محصورة، ولو لم نحظ بمثل ذلك العرض الجديد لا نستشعر أزمة كبيرة. ونحن أشد حاجة لنظرة جديدة في أحكام الطلاق والزواج نستفيد فيها من العلوم الاجتماعية المعاصرة . ونبني على فقهنا الموروث. وننظر في الكتاب والسنة مزودين بكل حاجات عصرنا ووسائله وعلومه، وبكل التجارب الفقهية الإسلامية والمقارنة. لعلنا نجد هديا جديدا لما يقتضي شرع الله في سياق واقعنا المعين. ولكن حاجتنا إلى ذلك ليست ذات خطر، ولو قنعنا بما هو موجود في كتب الفقه الموروثة تظل حياتنا الأسرية قريبا جدا لمقتضى الدين. وإن لم تبلغ التحقيق الأمثل فهي بفضل النصوص الكثيرة الهادية في القرآن والسنة، لن تضل ضلالا بعيدا. والمجالات التي نحتاج فيها إلى اجتهاد جديد يضبط اعتصامنا بهدى الدين جد محدودة.

أما جوانب الحياة العامة، فالحاجة فيها للاجتهاد واسعة جدا ونحتاج في نشاطنا الفقهي لأن نركز تركيزا واسعا على تلك الجوانب. وعلى تطوير القواعد الأصولية التي تناسبها. فالأصول التي تناسب هنا ليست هي الأصول التفسيرية وحدها - وأعني بها قواعد تفسير النصوص. ذلك نظرا لقلة النصوص التي تتعلق بنظام الحياة العامة. ولئن كانت كل آية في القرآن وكل سنة فرعية تؤثر على تلك الحياة تأثيرا ما، فإن النصوص المباشرة ليست كثيفة للطبيعة المرنة في وظائف الحياة

العامة، وما تقتضيه من سعة. وقد أدى انحسار الطبيعة الدينية للحياة العامة في تاريخ المسلمين، إلى أن تكون الممارسات والتجارب السابقة ضئيلة كذلك. وإلى أن يكون الموروث الفقهي الذي يعالجها بمثل ذلك. ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة للتواضع على منهج أصولي، ونظام يضبط تفكيرنا الإسلامي، حتى لا تختلط علينا الأمور وترتبك المذاهب ويكثر سوء التفاهم والاختلاف، في مسائل تتصل بالحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية وغيرها، مما يؤثر على وحدة المجتمع المسلم ونهضته.

نحو أصول واسعة لفقه اجتهادي.

وفي هذا المجال، العام يلزم الرجوع الى النصوص بقواعد التفسير الأصولية. ولكن ذلك لا يشفي إلا قليلا، لقلة النصوص. ويلزمنا أن نطور طرائق الفقه الاجتهادي، التي يتسع فيها النظر بناء على النص المحدود. وإذا لجأنا هنا للقياس لتعديه النصوص، وتوسيع مداها فما ينبغي أن يكون ذلك هو القياس بمعاييره التقليدية. فالقياس التقليدي، أغلبه لا يستوعب حاجتنا بما غشيه من التضبيق، إنفعالا بمعايير المنطق الصوري التي وردت على المسلمين مع الغزو الثقافي الأول الذي تاثر به المسلمون تأثرا لا يضارعه إلا تأثرنا اليوم بأنماط الفكر الحديث. ولعل تأثر الفكر الإسلامي الحديث المخلص -ولا أقول الخالص- بالفكر الغربي الآن أقل من تأثر الفكر الإسلامي المخلص قديما بالفكر الغربي القديم.

القياس المحدود:

فالقياس كما أوردنا تعريفاته، وضوابطه الضيقة في أدبنا الأصولي، لا بد فيه من نظر حتى نكيفه ونجعله من أدوات نهضتنا الفقهية. وعبارة القياس واسعة جدا، تشمل معنى الاعتبار العفوي بالسابقة، وتشمل المعنى الفني الذي تواضع عليه الفقهاء من تعديه حكم أصل الى فرع، بجامع العلة المنضبطة. إلى آخر ما يشترطون في الأصل والفرع ومناط الحكم. وهذا النمط المتحفظ من القياس، يقتصر على قياس حادثة محدودة على سابقة محدودة معينة، ثبت فيها حكم بنص شرعي، فيضيفون الحكم إلى الحادثة المستجدة.ومثل هذا القياس المحدود ربما يصلح استكمالا للأصول التفسيرية، في تبين أحكام النكاح والآداب والشعائر. لكن المجالات الواسعة من الدين لا يكاد يجدي فيها الا القياس الفطري الحر، من تلك الشرائط المعقدة التي وضعها له مناطقة الاغريق واقتبسها الفقهاء، الذين عاشوا مرحلة ولع الفقه بالتعقيد الفني. وولع الفقهاء بالضبط في الاحكام ،الذي اقتضاه حرصهم على الاستقرار والأمن، خشية الاضطراب والاختلاف، في عهود كثرت فيه الفتن. وانعدمت ضوابط التشريع الجماعي الذي ينظمه السلطان.

القياس الواسع:

ولربما يجدينا أيضا أن نتسع في القياس على الجزئيات، لنعتبر الطائفة من النصوص.

ونستنبط من جملتها مقصدا معينا من مقاصد الدين، أو مصلحة معينة من مصالحه. ثم نتوخى المقصد حيثما كان في الظروف والحادثات الجديدة. وهذا الفقه يقربنا جدا من فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لأنه فقه مصالح عامة واسعة. لا يلتمس تكييف الواقعات الجزئية تفصيلا، فيحكم على الواقعة قياسا على ما يشابهها من واقعة سالفة. بل يركب مغزى اتجاهات سيرة الشريعة الأولى، ويحاول في ضوء ذلك توجيه الحياة الحاضرة . وكل القياس يستلزم شيئا من تجريد الظروف المحدودة التي جاءت سياقا ظرفيا للنص. مثال ذلك ما روي عن أن رجلا جاء إلى رسول اله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت. وقعت على امرأة في نهار رمضان...الخ فتلك واقعة لا تكرر بشكلها الكامل أبدا! وربما يحدث مثلها لرجل غير الرجل مع امرأته هو، ولكنا رغم ذلك نسقط اعتبار الأعيان ونعدي الحكم بين الواقعتين. ولربما يطرأ فساد الصوم في رمضان بغير ذلك الأسلوب من أكل أو شرب، ونطرح السؤال: هل نتجرد ايضا من اعتبار ذلك الأسلوب، ونعتمد كل وجوه إفساد الصيام ونتسع في تعدية الحكم أو لا نفعل؟ يختلف الفقهاء في ذلك .وهكذا يتعرض منهجنا القياسي للسعة أو الضيق في درجة التجرد من الظروف الأولى، تنقيحا لمناط الحكم الجوهري، وليس في الاختلاف على ذلك حرج. أما القياس الإجمالي الأوسع، أو قياس المصالح المرسلة فهو درجة أرقى في البحث عن جوهر مناطات الأحكام. إذ نأخذ جملة من احكام الدين منسوبة إلى جملة الواقع التي تنزل فيه ونستنبط من ذلك مصالح عامة، ونرتب علاقاتها من حيث الأولوية والترتيب. وبذلك التصور لمصالح الدين نهتدي إلى تنظيم حياتنا، بما يوافق الدين. بل يتاح لنا -ملتزمين بتلك المقاصد- أن نوسع صور التدين أضعافا مضاعفة.

الاستصحاب الواسع:

وأبلغ الإجمال في مقاصد الدين ما تهدي إليه العقيدة من معنى عبادة الله -سبحانه وتعالى- هو مقصد يجمع جملة النصوص الشرعية. فإذا توخيناه حكمنا بأن مطلوب الشرع يشمل كل عمل أو نشاط بشري يقصد به عبادة الله إلا أن نستثني ما نصت الشريعة على أنه لا يحقق ذلك المقصد. وعلى درجة أدنى من الإجمال نلقى كليات الشريعة وأنماط تنظيمها للحياة العامة، وما نجد في ذلك من هداية واسعة للمصالح، ودرجة اعتبارها وقوتها، إذا تعارضت في واقع الحياة. وفي هذه الدرجة من إجمال مقاصد الشريعة، نتفق مع أصل آخر من أصول الفقه الواسعة وهو الاستصحاب. ومغزى الاستصحاب هو أن الدين لم ينزل بتأسيس حياة كلها جديد .وإلغاء الحياة القائمة قبل الدين بأسرها. فما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا يعتبر أن كل الذي كان ساريا من القيم من قبله لغو باطل، ينبغي هدمه، لتأسيس الدين على قاعدة جديدة مطلقا. بل كان المبدأ المعتمد أن ما تعارف عليه الناس مقبول. وإنما ينزل الشرع ويتدخل ليصلح ما اعوج من أمرهم. فحينما يطلق الكلام في القرآن عن الامر بالعرف فهو ما كان سائدا معروفا، إلا حيث يصححه الدين. وحينما يدعو القرآن للحكم بالعدل والقسط فهو مراعاة القيم العدلية التي عرفها الإنسان، واستشعرها الوجدان المخلص، مقرونة مع التصويبات والتقويمات التي ترد عليها من تلقاء الشريعة المنزلة. وهكذا يقال في القسط

والخير والظلم والاحسان والإساءة، بل في نظم الاسرة وفي الشعائر. فقد كانت تقوم على كثير من أثارات الحق الذي أورثته الديانات أو اهتدت إليه الفطرة البشرية. وجاءت الشريعة الخاتمة تحيي ما درس وتقوم ما اعوج، وتكمل ما نقص، فما جاءت فيه بنص يعتمد المعمول به أو يصوبه فالشريعة حاكمة. وما تركته عفوا فهو متروك، لما يقدر فيه البشر. فيعرفون وينكرون وفقا لما تهدي إليه الفطرة، المنفعلة بمعاني الدين المنزل. وفي الكتاب والسنة نصوص مباشرة تدل على قبول قاعدة الاستصحاب تأكيدا للدليل العام الذي تلقيه كما تقدم في استقراء وقع التنزيل مع الحياة السابقة. وحسب قاعدة الاستصحاب الفقهية : الأصل في الاشياء الحل وفي الأفعال الإباحة، وفي الذمم البراءة من التكليف. وكل ما تطوقه المؤمن يقصد به وجه الله عبادة مقبولة. وكل ما أخذ لمتاع الحياة الدنيا عفو متروك لا له ولا عليه، إلا أن يرد النص فينفي صفة العفاء أو الاباحة عن فعل معين، وإذا جمعنا أصل الاستصحاب مع أصل المصالح المرسلة تتهيأ لنا أصول واسعة لفقه الحياة العامة في الاسلام...

والترتيب النظري هو أن يبدأ المجتهد بالنصوص مستعملا القواعد الفقهية التفسيرية، ثم يتسع في النظر باستعمال هذه الأصول الواسعة، من مصلحة واستصحاب. وهذا ترتيب نظري لا بد من تقريره، لتستقيم أولويات النظر والتقدير. ولكن عملية الاجتهاد في الواقع عملية مركبة ، إذ لا ينفك المجتهد وهو يقبل على النصوص من تأثر بالواقع الذي يعيشه بمصالحه وأسبابه، وتأثر بالثقافة الفقهية التي أخذها نقلا عن السالفين. ولا ينبغي له كذلك أن يقدّر المصالح إلا منفعلا بتقديرات النصوص ومعاييرها، حتى لا يغني أصل عن أصل، ولا ينفصم النقل عن العقل، ولا الشرع عن الواقع. وما يكاد يكون من حكم يتلقاه المجتهد مباشرة من معنى قرآني إلا احتاج بعده في كل حال، أن يرجع الى واقع السنة التي مثلت تطبيقا واقعيا لهدى القرآن ، فيزيد الحكم بيانا. ثم يلزم النظر إلى واقع التطبيق، لأن الفهم الذي يتبادر اليك من النصوص نظرا، قد تلفيه عند التطبيق مؤديا إلى حرج عظيم ،أو محدثا من الأثار ما يأباه نص آخر أو مصلحة أخرى مقدرة في الدين. فلا بد من النظر في الأسباب والعواقب والمصالح، لاسيما في مجال الأحكام المتعلقة بالحياة العامة، حيث لا يغني المنهج التفسيري وحده، وحيث التطبيق وما يؤدي إليه تصور أكمل للمصالح والمقاصد أمر لازم.

أصول ضوابط للفقه الإجتهادي

الشورى والسلطان :

وحينما نحيي الأصول الواسعة التي عطلت في الفقه الإسلامي التقليدي، تنشأ لنا الحاجة إلى ضبط نتائج الاجتهاد فيها. لأن سعتها تؤدي إلى تباين المذاهب والآراء والاحكام. وأهم الضوابط التي تنظم المجتمع المسلم، وتتدارك ذلك التباين هي أن يتولى المسلمون بسلطان جماعتهم، تدبير تسوية الخلاف، ورده إلى الوحدة. مما لا يتيسر أن ترك أمر الأحكام حرا لا يرتهن إلا بآراء الفقهاء وفتاواهم. ويتم ذلك التنظيم بالشورى والاجتماع، ليتشاور المسلمون في الأمور الطارئة في حياتهم العامة. فالذي هو أعلم يبصر من هو أقل علما، والذي هو أقل علما يلاحق بالمسألة من هو أكثر علما. ويدور بين الناس الجدل والنقاش حتى ينتهي في آخر الامر الى حسم القضية : إما بأن يتبلور رأي عام أو قرار يجمع عليه المسلمون، أو يرجحه جمهورهم وسوادهم الأعظم. أو تكون مسألة فرعية غير ذات خطر يفوضونها إلى سلطانهم، وهو من يتولى الأمر العام حسب اختصاصه، بدءا من أمير المسلمين إلى الشرطي والعامل الصغير. ولا بأس مع هذه الضوابط -من إجماع تشريعي أو أمر حكومي- لا بأس من ان تكون الاصول الفقهية التي تستعمل واسعة جدا. او ان تكون الفتاوى الفرعية الناشئة عنها مختلفة جدا. بل إن كثرة الخيارات المتاحة بشورى المسلمين وغزارة المادة المعروضة تحضيرا لقرارهم، أمر فيه مصلحة واضحة.

أهلية الاجتهاد وإطاره:

وإلى جانب هذه الإجراءات الرسمية، التي تشكل ضمانة لرد اختلاف الرأي وشتاته إلى وحدة ونظام. تقوم نظم لأهلية التصدي للاجتهاد، تكفل تأسيس التفكير الديني على علم واف، يضبط الهوى الذاتي، ويقرب عناصر الفكر. فالمجتهد الأوثق هو الأتم من غيره إحاطة بعلوم الشريعة واللغة والتراث، وإحاطة كذلك بعلوم الواقع الطبيعي والاجتماعي. وهما شعبتا العلم وحيا ونقلا وتجربة وعقلا. ولا تقوم الحياة الدينية إلا بهما معا. وتسود بين المسلمين معايير في درجات العلم الأتم ودرجات السيرة الأقوم، يستعملونها ليميزوا أهل الفقه من المفكرين ويرتبوا أقدارهم النسبية، ليولوهم بناء عليها ما يستحقون من اعتبار عند ترجيح الآراء. وتقدير أهلية الاجتهاد مسألة نسبية وإضافية ولكن بعض الكتاب المتنطعين في الضبط والتحفظ يتوهمون أنها درجة معينة تميز طبقة المجتهدين من عامة الفقهاء. وما الاجتهاد إلا وظيفة في استعمال العلم والعقل، يتربى عليها المتعلم ويترقى نضوجا ورشدا. وتتفاوت فيها طبقات المفكرين الذين ينبغي أن يعمر بهم المجتمع المسلم. فإذا عنينا بدرجة الاجتهاد، مرتبة لها شرائط منضبطة، فما من شيء في دنيا العلم من هذا القبيل. وإنما أهلية الاجتهاد جملة مرنة من معايير العلم والإلتزام، تشيع بين المسمين ليستعملوها في تقويم قادتهم الفكريين. فمن ألفوا لديه علما مناسبا وثقوا فيه ثقة مناسبة. ومن رأوا عنده علما كثيرا وصدقا في الالتزام اولوه ثقة كبيرة واتخذوه إماما مقدم الرأي. ومن لاحظوا زهادة علمه أو قلة اخلاقه، سمعوا قوله واستخفوه أو أهملوه. وقد ينظم المجتمع أحيانا ضوابط شكلية مثل الشهادات ليكون حمل شهادة الجامعة مثلا أمارة لأهلية بدرجة معينة. وحمل الشهادة الأعلى إيذانا باستحقاق

ثقة أعلى وهكذا. وربما يترك الأمر أمانة للمسلمين ليتخلوا بأعرافهم مقاييس تقويم المفكرين.

ومهما تكن المؤهلات الرسمية، فجمهور المسلمين هو الحكم. وهم أصحاب الشان في تمييز الذي هو أعلم وأقوم. وليس في الدين. كنيسة أو سلطة رسمية، تحتكر الفتوى او تعتبر صاحبة الرأي الفصل. فالأمة التي لا تجمع على ضلالة هي المستخلفة صاحبة السلطان. تضفي الحجة الملزمة على ما تختار من الآراء المتاحة، ولكل فرد فيها أن يشارك في تطوير رأي الجماعة بنصيبه من العلم. وعليه أن يحصل لنفسه علما خاصا، بقدر ما يمكنه من تمييز ما هومعروض في سوق العلم. وإن لم يكن للسلطة العامة في المجتمع أن تقنن ذلك، فإن لها أن تقنن نهضة العلم والفكر بتنظيم وتيسير التأهيل والاجتهاد، وتأسيس معاهد للبحث بدلا من أن يترك كل متعلم يحاول التحصيل، ويطمع في الإحاطة بكل علوم الشريعة واللغة والعلوم الحديثة. لا سيما أن مدى ما ينبغي الاحاطة به من علوم التراث والعصر، أصبح معجزا للفذ من العلماء. ولا يستطيع العالم أن يخوض في الاجتهاد دون أن يلم بعلوم الشريعة، ولا أن يعبر عن نفسه دون معرفة اللغة. وما لم يعرف علوم الاحصاء، لا يستطيع ترجيح رأي في الطلاق على رأي آخر باستقراء مدى النتائج التي تؤدي إليها فتواه وخطورتها، وأثرها على سلامة الأمة واستقرارها و على سائر مصالح المجتمع. فسيدنا عمر رضي الله عنه لما عرف في كثرة الحلف بالطلاق أثرا معينا ،على الالتزام والعهد أمضى في المسألة حكما غير الذي كان معهودا. وبغير الاقتصاد مثلا لا يتمكن الناظر من تقرير رأيه في الحاجة للنفقات، في قوانين الأحوال الشخصية أو في مداها، فضلا عن الإفتاء في الأوضاع والأحكام المالية في الدولة الإسلامية.

وانه لجد عسير على مجتهد أو مفكر واحد، أن يلم بكل هذه العلوم من تلقاء كسبه الخاص. ولا بد للدولة من أن تقيم معاهد للبحوث، يتعاون فيها العلماء. فيأتي كل واحد متخصص بنصيب من العلم. ولا بد للدولة من الجامعات، لتؤهل المتعلمين وترتب الشهادات بما يمكن الناس كما قدمنا من تمييز أهل الفقه ودرجاتهم، لا على وجه الإلزام بل النصح للرأي العام.

التقنين:

وعلى الدولة أخيرا حين تصدر الآراء والمذاهب أن تعقد الشورى ،وتقنن الآراء والأحكام المعتمدة. بل عليها أن تحتاط لذلك التقنين والتدوين تنظيما مسبقا لحياة المجتمع الرشيد. وإذا كان النمط التقليدي هو إيكال أمر تطوير الأحكام للفقهاء، الذين ينتظرون الحادثات والمسائل، ليستنبطوا لها المعالجات والفتاوى. فشأن المجتمع الرشيد الذي يتخذ لحركته وجهة مقررة و لا يركن الى العفوية والتجريدية، أن يخطط نظامه القانوني ما أمكن. والواقع أن المسمين قديما لما توافر لهم كسب كثير من الفتاوى والفقه، أخذوا يرتبون الأحكام في مدونات ليست كتبا فقهية، تورد الادلة الشرعية، وتعالج وجوه النظر من حواشي الإيضاح والإستدلال، وتحرر في لغة واضحة تخاطب الأفهام بشيء من البرود، وهذه المصنفات أشبه شيء عندنا بالمدونات القانونية الحديثة، فيها معنى وضوح الأحكام لمن يريد الاطلاع عليها. وفيها ما يعيب هذه المدونات الحديثة تجريد الأحكام. فما ينبغي وصلها به

من الإسناد إلى أصول النصوص، وربطها بنظام الشريعة ومقاصدها، ووصلها بالعامل الأخلاقي في الدين حافزا ووازعا. فالنشاط الفقهي ينبغي أن يظل حرا مباحا، ولكن الأمر لا بد لها من سلطان عام، يرعى تنظيمه وتوظيفه لتوجيه المجتمع وضبط حركته.

الحركة الفقهية من طور التجميد إلى التجديد

الخوف من الحرية:

ولربما يقدّر المرء بعد كل ما قدمنا أن هذا التصور للأمور يؤدي إلى خطر عظيم. فلو فتحنا حرية الاجتهاد بهذا المعيار النسبي الواسع للأهلية، وضممنا إلى الأصول التفسيرية المنضبطة أصولا إجتهادية واسعة، كالمصالح والاستصحاب، فإن المذاهب عندنا ستختلف اختلافا بعيدا. وقد قدمنا الرد الشافي على ذلك، في إيضاح دور سلطان المجتمع في اعتماد الآراء المعقولة، ووضعها قانونا ملزما من دون سائر الاجتهادات. والحق أن الحذر من مغبات حرية الاجتهاد متمكن منا بدرجة بالغة. والشاهد على ذلك أنك حتى في دوائر الذين يدعون عموما لفتح باب الاجتهاد، تجد من يبلغ به الفزع منتهاه، إذا صادف رأيا جديدا لم يقل به قائل من السلف. وكأن المقبول في المجتهد، هو فقط أن ينقب حتى يجد في المسألة رأيا قديما يناسب الظروف، أو حجة جديدة تؤيد رأي إمام قديم. أما إذا تجرأ المفكر على توليد رأي جديد، أو فند الآراء القديمة جملة فذلك يدعو للخوف المبالغ فيه على مصائر الدين. وإنما جعل الاجتهاد نظاما ثابتا في الحياة الدينية بظروفها المتجددة، لتتولد الآراء الجديدة استجابة للتحديات المتقلبة، واقدار التاريخ المتحركة. ومهما يكن، فإنكار الجديد هو سنة اجتماعية معروفة. وعن طريقه يعمل المجتمع عملية التوازن بين عناصر الثبات وعناصر الحركة لئلا يجمد المجتمع. فإنكار المحافظين المتزمتين، ظاهرة تتحرك في وجه كل اجتهاد جديد، وتنشط بقدر هجمة حملات التجديد. وما دمنا في أوضاعنا الحاضرة نعاني من جمود طويل، ومن مخلفات اجتهاد مضيع، تركت ثغرة كبيرة في نظام أحكامنا الفقهية، فإننا نستقبل عند ما نتحرك، حملة تجديد ضخمة، تستدرك ذلك الفوات. ونحن بذلك شاهدون بغير شك ،توازن ردة فعل محافظة تحاصر الجديد وتتهمه وتحمل عليه، مثل الحملة التي جابهها ابن تيمية وحركته عندما قام ليجدد أمر الدين بعد جموده بضعة قرون فقط. ويستدعي القيام بتكاليف الاجتهاد في مثل ظروفنا، جرأة في الرأي وقوة في الصبر على ضغوط المحافظين، لا سيما أن التجديد لن يكون محدودا بل واسعا يكاد يشكل ثورة فقهية تصلح الأصول مع الفروع، وتسعى لتبدل الأحوال بسرعة الذي تذكر بعد غفلة طويلة.

الإعتدال أم الإقدام:

وأن يكون الاتزان بين الثبات والتطور، حكمة مطلوبة. فإن مخاطبة المجتمع المسلم الحاضر، بمعاني المحافظة والحذر من التغيير، بقدر مساو لمخاطبته بدواعي النهضة والحركة. إنما هو في مثل ظروفنا وضع للأمور في غير مواضعها، وسبب لإضرار بالغ بالمجتمع ودينه. والخطاب المناسب لمجتمع نائم خامد قرونا طويلة، أن نبادره بالمنبهات ودواعي الحركة ،وأن نصيح له أن يتيقظ! جاهدا اجتهدا حتى إذا جاد بالحركة، وتباركت نهضته ،نخشى عليه فيها الجنوح والفوضى، عندئذ يجوز أن ندعوه لما هو الأسلم والأحوط. ولكن المسلمين في عهود الانحطاط ركزوا على معاني المحافظة تركيزا شديدا. فالحياة الدينية في عهود الانحطاط، منحسرة دائما، تمرق أطرافها من الدين والارض منحسرة. تقع أقاليمها في قبضة دار الكفر، ولا مطمع للدعاة حينئذ أن يطالبوا الناس بالاقدام في الحياة والارض، بل غاية همهم ان يدعوا إلى المحافظة : إحفظوا ما بقي من دينكم، تورعوا من

الشرور المخوفة، حاذروا من كل جديد، فانه لن يأتي إلا ببدعة. فالسلامة وراءكم والخطر أمامكم. وظل هذا الشعار تتوارثه العهود وتدعمه بالتربية المتورعة غير المقدامة، التي تذكر بالخوف من الله واتقاء الشبهات والمحارم ،ولا تشفع ذلك كثيرا بالتذكير بالرجاء والندب إلى الصالحات والمبادرات، وسن السنن الحميدة. وإنك إن اردت للمرء أن يتقهقر حذرا، خوفته، وإذا اردته أن يتقدم رجيته في الله. والخوف والرجاء شعبتان من الإيمان متكاملتان. ولكن عمل الصالحات العلي، يجد دوافعه في رجاء الجنة والرضوان، وفي معاني التفاني في حب الله وشكره. بينما يجد النهي عن تعدي حدود الله وازعه في الخشية من غضب الله وناره. واستمع إن شئت لإمام خطيب جمعة تجده يحاصر الناس بالتخويف، ولا يحفزهم بالرجاء إلا قليلا. وتجده يذكر التقوى أكثر من الجهاد ،والورع أكثر من عمل الخير. واقرأ إن شئت لمتأخرة العلماء تجدهم يؤثرون الاسلم والأحوط والأضبط وهكذا.....

وهذه الروح في تربيتنا الدينية، لابد من أن نتجاوزها الآن، ولا نتواصى اليوم بالمحافظة بل لا ينبغي إطلاق الدعوة الى الإعتدال. لأننا لو اعتدلنا نكون قد ظلمنا ولو اقتصدنا نكون قد فرطنا. فالمطلوب أن نتلقى اليوم من حصة الكلام كل منبهة منعشة منشطة، وأن نشيع من الدين ما يناسب المقام وما يقتضي الحال كالتدبر، والاجتهاد والتبليغ والدعوة. وإني لا أتخوف على المسلمين كثيرا من الانفلات بهذه الحرية والنهضة، فالحس الاسلامي في تاريخه القديم استقام في وجه كل الابتلاءات والفتن الفكرية، التي ابتلاه الله سبحانه وتعالى بها. فحاصرها وتجاوزها، بل تجده من تلقاء النفس يراعي التحفظات اللازمة. فما كان ثمة من قانون شرعه الله أو وضعه سلطان يلزم المسلمين بالاقتصار على بضعة مذاهب بعينها، ولكن هم الذين تراضوا على ذلك عرفا وعفوا بغير أوامر. فالمسلمون -حسب عبرة تاريخهم- يتحلون في أمر تنظيم صفوفهم، بوعي لا بأس به حتى أيام كانوا محرومين من نظام الدولة الواعية الراعية. ولا ينقص المسلمين ذلك كما ينقصهم أن دواعي النهضة لم تكن متوافرة. وهكذا استمرت فترتهم بعد النهضة الأولى قرونا طويلة. وقدر التاريخ كله أن الأيام تكون دولا و أن الله يبتلي الناس فيؤخرهم ليتقدموا استجابة للابتلاء. فإذا انتابهم دورة فقر وتخلف اقتصادي، فأسعفهم الايمان قاموا ليثيروا الأرض ويعمروها. وإذا هضم حقهم أو سلبت أرضهم في دورة ذل قاموا ليقبلوا الدورة بجهاد جديد مستنصر بالله.

والمسلمون في جملتهم، قد أعقبوا كل نكسة بنهضة. وما هبطت حياتهم الدينية في بلد الا تناهضوا وبارك الله لهم في بلد آخر، من الحجاز إلى الشام إلى العراق، ومن الشرق إلى الغرب والأندلس، ومن الشرق في الهند وفي بلاد العرب وفي إفريقيا إلى القرن الاخير. ولكن الخط البياني العام ما ينفك منحدرا منذ زمان إلى يومنا هذا. ولابد من أن نتعظ بتاريخ نهضتنا المتعثر، ونفي بحاجات التحدي الذي يجابهنا اليوم. و يكاد يجتاح ذاتيتنا الفكرية والحضارية ولابد من أن نضاعف الاجتهاد لاستكمال تصور ما يقضيه علينا الدين. ونضاعف الجهاد لنمكن ذلك التصور في العمل والواقع. ولا يمكن لجيلنا أن يتكل على اجتهادات الغير ومجاهداتهم وحدها. فقد أدوا واجب الدين فيما يليهم من زمان وظروف، وعلينا أن نؤدي ما يلينا ويلزمنا. لذلك ينبغي التركيز في

دعوتنا للناس، وكلامنا للمسلمين على دواعي الجهاد. لا سيما بالنسبة للبلاد التي تجاوزنا فيها مرحلة الدعوة العامة لنظام الإسلام. أو التي يتمكن فيها الاعتقاد العام بحق النظام الإسلامي. ففي مرحلة الدعوة الأولى في قرننا كانت أصول الدين الاساسية ذاتها غير مقبولة. وكان المتسلطون على المجتمع ينكرون أن يسود الإسلام على الملوك وعلى البنوك. اما اليوم فإننا نستشرف في مواضع كثيرة، عهود تحكيم الإسلام وتنزيله من تجريد العمومات إلى أرض الواقع تفصيلا وتدبيرا. ولا غنى لنا اليوم من اجتهاد يكون واسعا وكبيرا جدا كما قدمنا، ويغلب كما قدمنا -أيضا- أن يتجه هذا الاجتهاد إلى جوانب الحياة العامة التي أهملت من قبل. لأننا في أبواب الشعائر مثلا يمكن أن نكتفي بالمادة الفقهية الموجودة بغير - حرج كبير، ما عدا طريقة التقديم. وإنما يتجه جهدنا الأكبر لجوانب الحياة العامة ولتطوير الأصول الفقهية التي تناسبها بدءا من الأصول التفسيرية إلى الأصول الاجتهادية الواسعة .

التحديات الخارجية والداخلية:

ويجابهنا في سبيل النهضة بفقه الدين تحد خارجي، وهو أننا في الاستعانة على عبادة الله فكرا واجتهادا بكل ما كسب البشر من علوم، قد نقع في أسر الغزو الثقافي، فتتغير معاييرنا من حيث لا نشعر، وهذا خطأ نبه اليه كثيرون، ولا حاجة بي للاستفاضة في بيان مغازيه. وإننا أيضا لجابه تحديا داخليا من تلقاء مجتمعنا المسلم مما لم ننتبه إليه، ونتعلم كيف نعالجه. فمجتمعنا يقوم بمفهومات وأعراف وصور تقليدية، يومن أنها تمثل الدين، ويغار من أدنى مساس بها، وعندما نحاول تجديد التدين، وتبديل صورة الحياة الإسلامية الموروثة، فمؤكد أن يثور المجتمع التقليدي بتصوراته وأوضاعه. وما عهد من مذاهب وطرق أضفى عليها التراث قداسة، وأضافها إلى جوهر الدين الباقي. ولابد من أن نتهيأ لنتعامل مع هذا التحدي كما نتهيأ للتحدي الغريب. فنظام الإسلام التقليدي المتمكن في كثير من البلاد المعروفة، يشكل أوضاعا اشبه بوضع الكنيسة في المجتمع النصراني. وأمراض التدين كلها تتشابه مع اختلاف الملل كما حذرنا الرسول صلى الله عليه وسلم، حين تكلم عن اتباعنا لسنن من قبلنا. والصراعات بين الكنيسة والمجددين معروفة، وفيها عبرة لمن أراد أن يتصور مصائر الأمور الدينية عندما تنشط حركة التجديد عندنا. ومن توفيق الله أن حفظ للمسلمين أصول شريعتهم ليستظهر بها المجددون، الذين تتمثل حركتهم في الرجوع إلى المنابع وعدم التقليد للموروث. ومن حسن حظنا في السودان أننا في بلد ضعيف التاريخ والثقافة الإسلامية الموروثة .وقد تبدو تلك لأول وهلة نقمة، ولعلها ببعض الوجوه نعمة. إذ لا تقوم مقاومة شرسة لتقدم الإسلام المتجدد ذلك في مرحلة الانتقال. ولكن يلزمها حتى بعد تمكن المجتمع المسلم، نظرا لإمكانات الخلاف الواسعة ،أن نعتصم اعتصاما زائدا بما قدمنا من نظم تجمع الخلاف وترده الى وحدة. وأهمها كما قدمنا بسط الشورى والالتزام بها بدقة وانضباط. فالجماعة المسلمة تبقى منظمة جدا، حيث تكون الشورى فيها سارية سائدة. ولنا أسوة حسنة في عهود نشأة الفقه الاولى، حيث كان فقها شوريا على غير ما يتصور الذين ينسبونه للائمة وحدهم. فمالك بن انس ما كان يصدر عن نفسه، إنما كان

يجادل بمباحثه ومناظراته في أوساط المجتمع الفقهية، وفي سائر مجالات الحياة. ولذلك نجده يتحدث كثيرا عن فقه هو ثمرة اجتهاد جماعي. فيذكر عبارات مالا يعلم فيه خلافا، وما أجمع عليه أهل المدينة. وكذلك أبو حنيفة كان يتحرك بفقهه في ندوات الفقه وبين أساتذته وأصحابه المشهورين وكذلك سائر الائمة. ولكن حالت الأحوال وتوقفت الشورى، وجمد التفاعل الحي بين المسلمين .وأصبح أمر الفقيه مع تلامذته أن هؤلاء يتلقون تلقينا. ولا يباح لهم أن ينقدوا وأن يقوموا ويسهموا. فلا بد من أن ترتب الجماعات الاسلامية -حركات أو دولا- بطريقة منظمة جدا، حتى تدور المشاورة وينعقد الإجماع على كل مسألة قد تطرح خلافا. إذا لم نرب المسلمين في عهد الدعوة والحركة على الاجتهاد الحر والخلاف الواسع، ثم النزول على حكم الشورى والإجماع التزاما واستسلاما، فإننا حين قيام الدولة سنواجه فتنة عظيمة تسلمنا إلى الفوضى أو إلى الجمود، حيث تؤثر الامن في الركون الى رأي الفرد الحاكم.

وإن حياتنا اليوم لأشد تعقيدا وتركيبا، وتقتضينا أن نحكم الشورى بما لم نعهد في واقع إسلامي سابق. وذلك حتى نفتح أوسع الأبواب للفكر المنفعل بالدين، وحتى نزوده بكل المؤهلات العلمية والخلقية. وبسط إمكانات البحث والاتصال والمناظرة . فيكون اجتهادنا فعالا وشورتنا تامة. ثم لا بد من ترتيب نظم القرار الملزم : ما يرجع لجمهور الأمة أو لممثليهم أهل الحل والعقد، وما يفوض إلى الأمراء حسب مراتبهم الدستورية والإدارية. ولا بد لنا كذلك من تخطيط شامل لنظام الأحكام السلطانية أو الدستورية المدون ونظام القوانين المجموعة المعتمدة. مع إتاحة مجالات مرنة للفقه القضائي والعلمي. ومع نسبة دقيقة بين أحكام الشريعة التي نضعها على الناس قضاء وجزاء على صعيد الدولة، وتلك التي نبسطها في المجتمع آدابا مرعية بداعي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خارج اختصاص السلطان الرسمي. وتلك التي نحيلها على مرافق التربية، لأنها تلي وجدان المسلم المنفعل بمراقبة الله في ضميره وخلوته.

هذه إشارات عابرة ارتجلتها في سياق الحديث، عن تجديد أصول الفقه ونظمه ومشكلات نهضته في الحاضر، أرجو أن يتاح لي مجال أوسع أتناول فقه الأصول ونظمه بمنهج أدق وتحليل أعمق، إن شاء الله.

الدين والتجديد

مثار قضية التجديد الديني

1- تهب على المسلمين اليوم رياح صحوة شاملة، تنفخ فيهم روحا جديدة، وتبشر ببعث ديني يغشاهم بعد الخمول المتطاول. وقد اعترتهم هذه الصحوة من جراء تدارك الوعي، بنسبة أوضاعهم إلى سائر العالم، ونسبة حاضرهم إلى ماضيهم، ونسبة واقعهم إلى مثلهم الدينية. فمنذ تنامي وعيهم بذلك أصابهم نفور شديد من أحوالهم الراهنة ورغبة في نفيها وتوثب نحو اجتيازها إلى حال أفضل.

لقد صدمتهم المقابلة الماثلة مع الحضارة الغربية التي تعرفوها من غارات المد الإمبريالي، ثم كثافة وسائل الإتصال الحديثة. فانفضح لهم ضعفهم الثقافي والاقتصادي والسياسي إزاء قوتها وهيمنتها، واستفزتهم الصدمة لأول العهد إلى المقاومة ببأسهم الضعيف. فكانت ظواهر الرعب والثورة الاسلامية المعروفة في القرن الماضي. ثم اورثتهم الهزيمة ميلا الى الانبهار والانصهار، ثم نضجت استجابتهم للتحدي، من بعد منتصف هذا القرن. فهم اليوم يحاولون إستنقاذ ذاتهم ووجودهم بالعود الى أصالتهم الإسلامية وتنشحذ همتهم للحاق بأوروبا ومنافستها في وجوه التقدم الحضاري كافة.

ومن جانب آخر اكتشف المسلمون ماضيهم المجيد، من خلال دراسات التاريخ وإحياء التراث. فعرفوا ما كان لهم من قوة وعز على العالم أجمع شرقه وغربه. فأفزعهم الشعور بالتقهقر، والوعي بمدى الانحطاط بعد الرقي. وحركتهم ذكرى الماضي إلى الاستنهاض لبلوغ المكانة التي تيسرت لهم قبلا. ثم دعاهم ذلك كله الى تأمل واقعهم الروحي والثقافي والمادي، ومقايسته إلى القيم الاسلامية التي يؤمنون بها رمزا للكمال وهدفا، وقوموا حالهم في حكمها، فأصابهم شعور محض بالقصور عن مثلهم العليا. وتولدت فيهم إرادة لاستكمال ذاتهم روحا ومادة، إشباعا لحاجات فطرتهم التواقة الى كمالات الدين. وكفاية لحاجات حياتهم التي جسدت ذلك الحرمان الوجداني في بؤسها الحضاري الظاهر.

2- كانت حركة الوعي، الصحوة والدعوة الدينية لأول ظهورها تذكر بأصول الإيمان وتقرر شمول الإسلام. وتجادل في القضية الكلية لمعنى الدين وجدواه في الحياة. ذلك أن الغفلة الطويلة أحالت الدين عند أغلب المسلمين تراثا في هامش من الحياة. وأوهت قواعده الإيمانية الموحدة. وأحدثت فراغا اعتقاديا، جلب على المسلمين دعوات مادية متحاملة على الدين. تنكره وتزدريه إجمالا، وتورد عليه شبهات شتى تلقي الريب في أصوله الكلية.

وكانت المجادلات في شأن الدين تكاد تتجرد بين كفر يحتقر الدين أو يحتصره في زاوية من الحياة. وإيمان مطلق كلي. وقليلا ما يتطرق الجدل إلى تفصيل قضايا الدين، أو تنزيلها على الواقع. وإبراز مزاياها الفرعية. فكان النزاع في مقاصد الحياة يتناصب فيه: التوحيد الذي يرى آية الله في كل مظهر كوني، ويستشعر روح العبادة في كل قول وفعل. والإشراك الذي ينقطع بغالب الحياة عن الله، فيقف على الظاهر من علم الكون، ويعكف على العاجل من غايات الدنيا، متبعا للشهوات النفسية أو للسلطان الاجتماعي. وكأن النزاع المترتب عن ذلك في نظم الحياة يدور بين إسلام يعقد

الولاء في الله ويجعل الحكم لشرعه والتقوى عند حدوده. وجاهلية تطغى بسلطه الحكم وتتبرج بشهوة الجنس، وتتوالى بحرية العصبية.

3- ثم تطورت المناظرات حول الدين في عهد لاحق، إذ استيقظت طائفة جليلة من المسلمين بأثر حركة الإيقاظ والتذكير، وثبات نحو إخلاص التوحيد في الاعتقاد، واتجهت نحو تمام الإسلام في شريعة الحياة. وكان لزاما لصالح هؤلاء أن تتطور دعوة الإسلام وتتسع في موضوعاتها، لتشمل مسائل تنزيل الدين على الواقع، وتفصيله لمدى يمكن التائبين من تحقيق إسلامهم .واستدعى ذلك أن ينفذ النظر عائدا إلى أصول الدين الأولى التي احتوتها النصوص الشرعية لعهد التنزيل. وأن يمعن في تراث الفقه والتجريب الذي أضافته الخالفة، وأن يتبصر في ثنايا الحاضر ووجوه الابتلاء المتجددة التي يطرحها، من أجل استيحاء الشرع والاستئناس بالتراث، وتعرف الواقع لاجلاء صور التطبيق الإسلامي الواجبة، في سياق الأوضاع المعاصرة.

وثارت من ثم في وعي حركة الاسلام ودعوته، قضية من قضايا الدين لم تثر قبلا بذات الدرجة من الحدة في تاريخ المسلمين القريب. تلك هي قضية المنهج الجامع بين ضرورة الرجوع إلى القديم نصا شرعيا حاكما أو فقها تاريخيا هاديا، وضرورة الإقبال على الجديد حاضرا اجتماعيا وماديا، يولد تحديات معينة في الاعتقاد، ومشكلات خاصة في العمل، تلبس على المسلمين الحق وتفتنهم بالباطل بوخز لم يسبق لبعضها بل لأغلبها مثيل، وذلك من جراء تطاول فترة الجمود.

4- ولعل أول الإشكالات التي طرحها تطاول الفترة التاريخية، هو بلورة التصور للعنصر التاريخي أو الزمني في الدين. فقد يتوهم بعض المتدينين أن الدين من حيث تعلقه بالله القديم الباقي، لا يخضع في شيء لأحوال الزمن وأطواره. ولا تتصور فيه مفارقة بين قديم وجديد مما نعالجه بالتجديد. وقد توهم الدهريون أن الدين بل الوجود كله نسبي وكله متقادم بائد. والحق في تصور الدين أنه توحيد بين شأن الله وشأن الإنسان في الدنيا، بين المطلق الثابت والنسبي المتحول. ويمكن البلاء المبين في المفارقة الدائبة، التي تطرأ بين الحق الأزلي والقدر الزمني. ويمكن الموقف الديني في التزام التكليف الشرعي، بمجاهدة تلك المفارقة حيثما طرأت، ومحاولة تحقيق التوحيد في كل حال. ومن ثم يصل الدين ويشمل ما بين الأزل والزمن أو الثابت والمتحول.

ومن تلك الإشكالات ثانيا- ومن بعد الإعتراف التصوري بالعنصر الديني المتحول عبر الزمن من قديم الى جديد -كيفية العدل بين هذا وذاك بسبيل توحيدهما، فقد يعكف فريق من المتدينين على صور التدين في زمن قديم، حتى لا يكادون يدركون طرؤ الجديد، فتراهم يتعامون عنه ويتسلون عن فتنة الماثلة باستحضار القديم بمقولاته وذكرياته المحفوظة، ويحصرون دينهم الفعلي فيما يتيسر تقليده من الصور السالفة، ويتركون سائر حياتهم سدى. وتحقيق التوحيد عند هؤلاء قائم بحكم الماضي، ولا يستدعي منهم كسبا مجددا. وقد ينفعل فريق آخر بالابتلاءات الدنيوية الجديدة ومقتضياتها الدينية الطريفة، فلا يدركون قيمة القديم من تاريخ تجارب التدين ولو انتسبوا إسما الى ذلك التاريخ. وهؤلاء في خطر من أن يصبحوا عرضة للتقلب مع الزمن يجتاحهم بحركته الدوامة،

بعيدا عن أصول الدين، ويعجزون عن تولي متن التاريخ بقوة الإرادة الإنسانية، التي زودها الله بحرية تمكنها إن شاءت من تجاوز الظروف الدنيوية، المقدرة لابتلاءها، ومقاومة دوران الزمن والمكان ثباتا على الحق المطلق.

ومنها- ثالثا- إشكال الفقه الدقيق بوجوه الاعتبار في الشريعة الخالدة، وتمحيص النظر لإدراك صميم نصها القديم الباقي. فالدين جانبان : روح أو نية متوجهة إلى الله، وأشكال عمل مسنون للتعبير عنها. والتكليف قد يقتصر على توخي الروح دون اشتراط شكل تعبير معين. وقد يشتمل اعتماد بعض أشكال التعبير عنها طلبا أو نهيا. ومن أعسر قضايا فقه الدين إدراك ما هو مقصود بغايته وصورته أيضا -بالنية والشكل معا- من مظاهر التدين التي جاء بها النموذج الشرعي عهد نزول القرآن وحياة الرسول صلى الله عليه وسلم. وما جاءت فيه الصورة عرضا غير مشروطة بذاتها على التأبيد بل لكونها وسيلة التعبير المتاحة في تلك البيئة الاولى عن مقصود الشرع. ففريق ظاهري منقطع يعتمدون الأشكال المنقولة كلها ولا يبالون بما وراءها من روح ونية ومغزى. بل يلتزمونها ولو لم تعد مناسبة لأدنى تعبير عن المقصود. وفريق باطني شاطح يلتمسون روح الدين عفوا. ولا يبالون بأشكال شرعت خاصة للتدين الخاص ،واشترطت لتحقيقه. فيظلون عن معالم سبيل الله من حيث يزعمون قصده. فالأولون ومن قاربهم، عرضه للجمود على القديم أو لا يجددون إلا بيقظة روحية محدودة منكبتة بجمود الأشكال، والآخرون ومن قاربهم يجددون بطلاقة، لكنهم ينتهون في بعض أمر دينهم إلى المسخ والتبديل.

ومنها -رابعا- إشكال التمييز في تراث الإسلام بين ما هو شرعي ينتسب إلى سنة الله وسنة رسوله والمؤمنين لعهد تنزيل القرآن، وما هو تاريخ ينتسب إلى ما بعد ذلك من سنة السلف.

فالأول نموذج قياسي لازم، لأن توجيهه كان بالوحي المباشر من الله تعالى ،وتنفيذه بقيادة النبي المعصوم صلى الله عليه وسلم. وكل ما تلا ذلك من تاريخ إنما هو محاولات اجتهادية وعملية للاتحاد مع ذلك النموذج الأول، تقصر عنه بالضرورة، وتقاربه أو تنحط عنه حسبما تصلح أو تفسد، فهي تمثل عبرة للمستأنس يأخذ منها ويترك ولا تمثل حجة للملتزم .

وقد يختلط لدى البعض صورة النموذج الشرعي المحكم ، وصور التطبيق التي تحاكيه لاحقا ، فيقرونها جميعا على سواء. وقد يخلص آخرون إلى عهد السنة الاولى قافزين فوق سائر التراث الخالف بعبره ومواعظه البالغة.

ومنها -خامسا- إشكال التمييز في الجديد المعاصر، وفي نماذجه الوضعية العالمية التي تحيط بالمسلمين. ويحاولون أن يردوها إلى حكم الدين، وتكاد تفتنهم بتصوراتها الخاصة لحاجات الانسان، ووسائل كفايتها عن التمييز بين ما هو مؤسس على كشف لأقدار الله بالتجربة الاجتماعية الحكيمة، والبحث العلمي المحقق مما ينبغي أن نسخره لعبادة الله، وما هو صورة تعبير لا تنفك عن قيم وأهواء مدبرة عن الله. فالبعض يرتابون بكل كسب بشري جد في ظل الحضارة الغافلة عن الدين، ويرفضون الإعتبار بما فيه من تقدير لمصالح الحياة ومفاسدها، وأنماطها وأسبابها، والبعض الآخر يفتن

بذلك جميعا.

ليس ما قدمنا إلا قليل من الاشكالات النظرية الكثيفة في قضية التجديد، تثور لحركة الوعي بشأن الاسلام والدعوة إليه، إذ تستشرف مرحلة الإيجابية والنضج. وقد تنكص عنها الحركة فتقصر أكبر همها على إحياء عاطفة الدين وإعلاء شعاره العام، بينما تتقوقع في الأشكال التاريخية الموروثة بحذافيرها، فتتخلف عن بعض مقتضى الدين. وتتأخر بتدينها عن تقدم الحياة. وابتلاءاتها المتجددة. وقد تجتاحها التطورات الظرفية، فتفسق عن أطر الدين وترتد على أعقابها مدبرة عن الله، وهي تحسب انها تسير قدما. وقد يتهيأ لها في معالجة إشكالات التجديد بعض توفيق، فتدرك حظا محدودا مما ينبغي الآن من الدين. وقد يجعل الله لها فرقانا فتوحد قديم الحق بجديد الحياة، وتجدد أمر دينها معتصمة بأصول الشرع وثوابته، مواكبة لحركة الابتلاء الدنيوي الدوار. فيكون لها الدين الأوفى ما تقدم أو حضر أو تأخر. وإنما نسوق هذا البحث في التجديد الديني مذاكرة نتزود بها لسير موصول إلى الله على صراط مستقيم.

الدين : توحيد المثال والواقع.

1- الدين من شأن الإنسان، وهو علاقة خضاعة وضراعة، يتخذها الإنسان من حيث هو كائن حر، نحو موجود أعلى، ويرتب عليها علاقاته بسائر الوجود. فالمعنى الديني للوجود ليس في ذاته المجردة بل في كونه موضوعا لكسب الإنسان الحر. لأن الدين هو مواقف اعتقاد الإنسان في تصور الوجود، إهتداء إلى معرفة الله الحق المطلق ربا وإلها. وإدراكا لمخلوقية سائر الكائنات، وتصديقا للوحي في أخبار الغيب وإيمانا بعدله في أحكام الشرع. أو ضلالا وغفلة وكفرا وتكذيبا في كل ذلك. ولأن الدين من ثم هو مواقف سلوك الإنسان إزاء الوجود، سجودا مع سائر المخلوقات لله أو شذوذا. ومهما تكن الملل الدينية فإن ذلك هو معنى الدين في الاسلام، حيث الدين عند الله هو إسلام بتوحيد الله، فلا قائم على الحياة إلا قدره، ولا حاكم إلا شرعه.

2- ولئن كان الدين صلة عابد بمعبود فقد يذكر ملحوظا فيه إلى الطرف الأعلى، فيقصد به التكليفات الإلهية التي يدين الله عباده بها في العلم والعمل -بيانا لحقائق الوجود من عالم الغيب والشهادة، وشرعا لمنهاج العبادة، وخطابا لهم أن يعلموا فيعملوا بما أنزل اليهم من رسالة. ذلك هو المثال الكامل للدين. وفي مثل ذلك السياق من القرآن ترد كلمة الدين منسوبة إلى الله أو إلى الحق أو تاتي معرفة مطلقة لتعبر عن الكمال. وهكذا وردت في الايات التالية : (إن الدين عند الله الإسلام) آل عمران 19، (أفغير دين الله يبغون) آل عمران 83، (وما جعل عليكم في الدين من حرج) الحج 78، (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق) الصف 9.

وقد يذكر الدين، وينظر فيه الى الطرف الأدنى في علاقات العبادة، فيقصد به الإلتزام الإنساني إزاء الوجود. ولما كان الانسان حرا، فقد يشاء أن يدين لغير الله ضلالا عن الحق، قد تكون عبادته لله توجها لتحقيق الدين الحق، وتقبلا لتقريرات الوحي ووفاء بالتزاماته. ولما كان الإنسان غير كامل، فإن كسبه الديني يعتريه النقص مهما بلغ -غفلة بعد تذكر، أو نسيانا بعد علم، أو ريبة بعد يقين، أو فتورا بعد نشاط، أو قعودا بعد جهاد- يغشاه طائف الشيطان، ويتنازعه هوى النفس نحو شهوة الدنيا العاجلة، وتلم به علل الضعف البشري في وجدانه وجسمه وبنيته. وفي مثل هذا السياق يغلب أن ترد كلمة الدين منسوبة إلى صاحب الكسب البشري، أو على صفة النكرة، أو بنحو ذلك من القرائن التي تميزها بهذا المعنى. ومن ذلك قوله تعالى : (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) آل عمران 85، (إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين) النساء 146،(وذر الذين اتخذوا دينهم لعبا ولهوا وغرتهم الحياة الدنيا) الأنعام 70، (إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء) الانعام 159، (ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك) يوسف 76، (قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الارض) الحجرات 16، (لكم دينكم ولي دين) الكافرون 6.

وقد ترد كلمة الدين ويقصد به إدانة الله الحاكم الديان للإنسان يوم القيامة، وفق دينه المكسوب في الدنيا، منسوبا الى معيار الكمال في الدين الحق. فالدين هنا يقصد به الجزاء والإدانة والحكم من تلقاء الله. ومنه سمي يوم الحساب والجزاء يوم الدين. ومن ذلك قوله تعالى (مالك يوم الدين)

الفاتحة 3، (أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمدينون) الصافات 53 .

وتتوحد كلمة الدين إستعمالا في وجوهها الثلاثة، تأكيدا لأن الدين توحيد. فاشتراك الكلمة يوحي إلى الإنسان أن يحاول الاتحاد بدينه الكسبي، الواقع مع مثال الدين الحق مجتهدا أن يصل ذلك بهذا، ويقاربه هدفا إلى أن يبلغه فيحق الحق ويتمثل المثل الأعلى. وما هو ببالغه بحكم طبيعته البشرية. ولكن استعمال كلمتين منفصلتين ربما أوقع في نفسه إذ يخاطب بالدين أن له مقاما دون الدين الأمثل يمكن أن يركن إليه وينفصل به عما وراءه. أما توحيد كلمة الدين إلى معنى الجزاء، فللتذكير بأن دين المرء أو حظه في الاخرة ،هو وفاق دينه أو حظه في الدنيا. وبأن ذلك محسوب ومنسوب، إلى ما يحققه المرء من الدين الحق. فبقدر ما يدين المرء ساجدا لله كما تسجد سائر المخلوقات، في وئام وسلام ووحدة معها، فإن له في يوم الدين أن ينال قدره من مرضاة الله ومسالمة الملائكة ومواءمة الأشياء في الجنة. فيسعد من حال الوحدة في الآخرة بقدر ما حقق منها في الدنيا. أما إذا شاكس سنن العبادة لله في طبيعة الدنيا، فإنه يؤول إلى أن تشاكسه بيئة الأشياء، وتشقيه غضبا ولعنا ونارا تلظى، فالآخرة تأويل الدنيا، (يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق) النور 52.

3- ترد كلمة الدين أحيانا مقابلة لكلمة الدنيا. وذلك في بعض الكلام ،قد يعبّر عن مذهب ثنائية أصولية ،تناقض دين التوحيد الحق. وتتمثل تلك الثنائية في تمييز جانب من شؤون الحياة يسمى دنيويا، تكون الولاية فيه للأهواء الوضعية ،وما تزينه العقول والرغائب من غايات ووسائل. وجانب آخر - يسمى دينا- تسوده نيات العبادة وشعائرها. وهذه الثنائية في توجيهات الحياة، قد يعبر عنها بالتمييز الاصطلاحي بين ما هوزمني وما هو أزلي في شؤون الحياة، أو بين ما هو عامي وما هو مقدس. وذلك كله شائع في مصطلحات الأوروبيين التي أوحت بها تجربتهم الدينية. حيث فرقوا دينهم، وقسموا الحياة في مجال الحكم بين الخضوع لقيصر سلطان الأرض، والخضوع للكنيسة ظل الله فيما يزعمون. كما قسموها في مجال المجتمع عامة، حيث حصروا الدين فيما يعني شؤون الفرد خاصة ،مما يسود فيه حكم الوجدان ونية الإيمان. وعزلوا ذلك عن الشؤون الاجتماعية العامة، سياسة او اقتصادا او فنا او سلوكا مما يزعمون انه يخرج عن خصوصية الأمر الشخصي، ويتصل بشأن الآخرين ، وبالواقع الظاهر، وبالنظام الموضوعي العام.

وقد ترد الثنائية العازلة بين الدين والدنيا، في مجال العلم تمييزا بين العلم المنقول عن الوحي أو التراث، الأخذ من الوحي والعلم المكتسب بالتجربة الإدراكية المباشرة والعقل الحر. ويقع التفريق من ثم بين علم ديني وعلم دنيوي. وكل ذلك مؤسس كما قدمنا على مذهب الإشراك، الذي أصاب الحياة الأوربية بعلة الثنائية ، والتعددية في أصول توجهاتها وجانب مذهب التوحيد.

أما في سياق الإصطلاح الإسلامي التوحيدي، فقد يرد ذكر الدنيا متميزة في معرض ذم، وذلك حين تؤخذ الدنيا بمثل ما تقدم من إشراك، يقطع الإنسان عن آجلة المرجع إلى الله. ويشغله بعاجلة الوجود الدنيوي حتى يلتهي عن الإيمان بالغيب، من فرط التعلق بالظاهر السطحي من المشهودات. وحتى يفتن بحب الشهوات الحاضرة، وينسى آخرة الجزاء. يقول الله تعالى (اعلموا أنما

الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور) الحديد 20. وقد ترد كلمة الدنيا مجرد إشارة إلى عنصر الواقع الزماني والمكاني الذي جعله الله مسرحا للابتلاء والتدين. وتكون معاني الدين إذا وردت هنا مقابل الدنيا، إشارة إلى عنصر التوجه بهذا الواقع إلى الله والاخرة، دون الركون إلى العاجلة (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا...المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا) الكهف 7 و 46. فلكل ظرف مادي دنيوي بعد روحي أخروي -الظواهر في الدنيا آيات دالة على الله، والأحداث فيها سنن وعبر من قدره تعالى.

والأعمال عبادات متوجهة إليه. والتوحيد بين ما هو مادي وروحي، أو واقعي ومثالي، أو دنيوي وديني، هو جوهر الدين الحق. والفصام هو طريق الإشراك.

ولئن كان أصحاب المذهب الاشتراكي الدنيوي، يتوهمون الدين جمودا، لأنهم من شدة العكوف على الواقع الدنيوي المتقلب، لا يتصورون أن يكون الثبات في الوجود. ولئن كان بعض المتدينين من شدة التجرد يرون الوجود كله سكونا، فإن أهل التوحيد يؤمنون بأن الدين ثبات وحركة لأنهم يصلون الواقع المتحرك أبدا، بالتوجيهات الروحية الثابتة أزلا.

4- ومهما تقابلت المصطلحات الدينية -إشارة إلى عنصر الدين دون آخر- فإنها تتلازم وتتوحد في آخر التقدير. هكذا تتقابل كلمتا الإيمان والإسلام ،تركيزا على الظاهر أو الباطن من الدين. ولكنهما تتلازمان، فإذا ذكرت أيهما بانفراد شملت الاخرى، تضمنا ولزوما. إلا إذا وردت قرينة في السياق بقصد التمييز. وكذلك تتلازم كلمتا الدنيا والدين أو الدنيا والاخرة في سياق الدين الحق، فالدنيا مطية لازمة للآخرة والآخرة عاقبة الدنيا كيفما كانت. والدنيا مادة التدين والدين منهج الحياة الدنيا. ومثل ذلك ما قدمنا من تلازم معاني كلمة الدين -إشارة إلى الدين الحق أو إلى الدين المكتسب أو إلى الدين الجزاء. فحيثما خيف اللبس ولزم التمييز في سياق معين، حسنت الاشارة تخصيصا إلى الدين الحق، أو الدين المشروع أو دين الله، بمعنى أولي، أو إلى دين التحقيق أو الكسب الديني أو التدين- بمعنى ثان، أو إلى دين الاستحقاق أو الجزاء أو الإدانة بمعنى ثالث.

فالأول تكليف الله للإنسان، والثاني إستجابة، والثالث إدانة الله الإنسان بما كسب واستحق.

الدين : ثبات وتطور.

1- خلق الله بيئة الوجود المحيطة بالإنسان في إطار من ظرف المكان والزمان، فهي تتحرك وتتحول عبر الزمان. تطرأ ظروفها وتزول، وتضيق صروفها وتتسع، وترتخي وتشتد وتتقلب أحوالها، وفقا على الإنسان بشتى الوجوه. ولكنها تتحول في أطر ثابتة من سنن الله -تدور لمحور، وتجري لمستقر. وتتحرك بنمط راتب- في الطبيعة والمجتمع تبدو حركتها دائبة ،آية تدل على الله الحي الخلاق. ولكن سنن نظامها تتجلى ثابتة آية الله الواحد.

ومادام الدين -من حيث هو خطاب للإنسان ثم كسب منه- واقعا في الإطار الظرفي، فلا بد أن يعتريه شيء من أحوال الحركة الكونية. ولكنه- من حيث هو صلة بالله وسبب للاخرة متعلق بالأزل المطلق الثابت- إنما يؤسس على أصول وسنن ثابتة لا تتحول ولا تتبدل. وهو بهذا وذاك قائم على رد الشأن الظرفي المتحول إلى محور الحق الثابت، ورد الفعل الزماني الى المقصد اللانهائي. فحركة التحول الدائبة في ظروف الحياة توشك أن تحول الانسان عن المطلق، فيلزم دينا من ثم أن تقع له أو منه حركة دائبة مجاوبة، تصحح وجهته وتقوم سيره لئلا ينحرف بتدينه الواقع عن سنة الله الواجبة.

2- ومن الدين المشروع ما -يراعي معنى الثبات، ويحفظ للحياة الدينية مستقرها: فمن ذلك ما في الوحي من أخبار وتقريرات، لحقائق وجود من عالم الغيب، أو وقائع تاريخ من عالم الشهادة، ليعلم الإنسان مصدقا مؤمنا. ومن ذلك أيضا وصايا الوحي بمواقف العبادة الكلية، ليعمل الانسان متدينا فيلقى ربه يوم الدين. ذلك كله من أصل الدين والملة الذي لا ينسخ، لأنه يتعلق بثوابت الوجود ويتصل بالله الباقي أزلا.

وتفصيل الأخبار الشرعية الصادقة أبدا، المنبئة عن حقائق الوجود، معروف في الدين. فمنها ما جاء في ذات الله، فالله وجود مطلق لا تأخذه الأطوار، وما جاء في حقائق المبدأ والمعاد، وما جاء في غيب الملائكة والجن، وما جاء من وقائع قصص الرسالات ونحو ذلك.

وتفصيل الوصايا الشرعية بمذاهب الاعتقاد، وتكليفات العمل الثابتة معروف. وذلك هو الذي يشكل الإطار اللازم الباقي للتدين ، ويبين المواقف الواجبة أبدا إيمانا بالله ،وتصديقا بشرائعه المنزلة.

ولكن صور التعبير عن واجب التصديق بأخبار الشرع ،والالتزام بوصاياه، إنما يكيّفها واقع الابتلاء الظرفي المعين ،الذي تخاطبه الرسالة الدينية المعينة. فيأتي خطاب كل رسالة على نحو ما يستجيب لحاجة تجاوز الباطل المعين، الذي يقابلها، للإنتقال إلى الحق الثابت الواحد. ولما كانت الابتلاءات الظرفية تتنوع، فإن الخطاب الديني قديتنوع في مداه وصوره، حسب حاجة كل رسالة. مهما كان مغزاه في آخرة التقدير واحدا -هو توجيه العباد إلى الله. ومن ثمّ تتباين الرسالات أو الشرائع المنزلة في مدى إخبارها عن حقائق الوجود حسب ما هو أوقع على المخاطبين المعنيين وألزم لهم. وتتباين فيما تتناوله من دحض باطل المعبودات الواقعة، والعقائد السائدة والمذاهب الوضعية. لتقارن الحق مع تلك الضلالات الماثلة، وتهدي إلى النور وراء الظلمات القائمة. وتتباين أساليب المخاطبة والمجادلة، حسب البيئة الثقافية والتراث الخاص بالأمة المخاطبة، وظروف الرسالة. وذلك كله معلوم من استقراء القضايا التي تناولتها رسالة كل رسول بعينه، مهما كانت مغازي الرسالات

متحدة وأمتهم واحدة : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) الانبياء 25. وذات المعنى يظهر من تركيز القرآن على أخبار الأمم المحيطة بالعرب، وعبر مصائرهم وعلى خرافات الاعتقاد ومنكر الأعراف التي عهدها العرب الجاهليون. ويظهر خاصة من اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم من دون سائر المعجزات بقرآن عربي إعجازه البيان. ثم في مآل معانيه المحفوظة الصادقة أبدا ما دامت الرسالة الخاتمة.

3- ومن الدين شرائع فرعية عملية، تتصل بأحوال الوجود الزمني المتحرك، وتتأسس على قاعدة من تلك الظروف، مشيرة إلى أصول الحق الثابت. وهنا تغدو الحركة جائزة في شرع الله ليوافق ظروف قدر الله، ويبقى معبرا عن حق الله. بل تغدو الحركة واجبة بحكم شرع الله، لأن ظروف الحياة إنما هي وجوه ابتلاء، يقلبها الله لينظر كيف يعمل الإنسان مطاوعة لضغوط الحياة وميولها، أو تصحيحا لمسيره ومتابا حيثما كان إلى الوجهة الثابتة.

وكما تواترت شرائع الله في التاريخ، بأخبار الدين الصادقة، في شأن الله والرسل والجن والملائكة والجنة والنار، ومعانيه الثابتة في شأن العبادة والتكليف والمسؤلية والجزاء، ونحو ذلك، توالت تلك الشرائع متناسخة متجددة عبر الزمن في بعض أحكامها (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) البقرة 106.

وهي لا تتناسخ لتبين خطأ في الشرع الأول ،فإن البداء مستحيل في حق الله، علمه قديم وشرعه يقع تاما لوقته (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم) الأنعام 115. وإنما تقع الحركة فيما يشرع الله حين يكون الحكم الأول حقا للزمن المخصوص والظرف المعين، لا حقا أزليا. وما يكون لشريعة الله بالطبع أن تنسخ إلا بوحي منه متجدد، فإذا جاء أجلها بعث رسول جديد، أو تنزيل وحي عاقب، لتبديل ما أحل الله أو حرم لظرف محدود في أمة خالية. وقد تتوالى الشرائع متحركة مع تقادم الزمن، بوحي جديد لا ينسخ القديم، وإنما يبعثه بعد نسيان، ويظهره بعد خفاء أصابه بأثر تطاول، وتضييع المستحفظين أو تحريفهم. فتأتي الرسالة مصدقة لما بين يديها لتحيي موات الدين، أو مصدقة ومهيمنة لتحيي شرع الدين، وتكيفه لتطوير جديد، يقتضي تعبيرا عن حق الملة الثابت بصور تدين طريفة، تكون هي الحق الزماني النسبي ،بعد أن غدت الصور التي كانت مشروعة غير وافية بمقصد العبادةلله، بسبب تحول قاعدتها الظرفية.

ففي مجال الشعائر التعبدية الخالصة تثبت مشروعية الصلاة أو الصيام أو الزكاة أو الحج في الرسالات المتواترة، ولكن صورها قد تتبدل من حيث قبلة الصلاة، وشرائطها وهيئاتها وميقات الصيام ونظامه. وقبلة الحج ومناسكه وأقدار الزكاة ومصارفها. وفي مجال العلاقات المشروعة يثبت الزواج، والمعارضات والمعاملات بين المؤمنين ومع غيرهم، ولكن قد تتغير أحكام الاسرة وشروط المعاملات، ومواقف المسالة والمحاربة مع الآخرين. وقد تثبت في مجال السلوك عامة مكارم الاخلاق، كرعاية حرمة النفس البشرية وعرضها، وبر الوالدين والإحسان للناس. بينما تتبدل بعض الآداب، ونظم المشارب والمآكل والملابس. وكل ذلك التباين مع الوحدة معروف من مقارنة شرع الرسالة المحمدية

وشرع ما قبلها.

وقد وقع مثل ما تقدم، من إحياء لثوابت الدين ،وتطوير لمتغيراته عبر الرسالات التي قص الله قصصها، حتى بعث الرسول الخاتم صلى الله عليه وسلم. وما انفك الوحي أثناء تلك الرسالة ذاتها، يتطور مع أحوال المؤمنين الأوائل، مصدقا آخره أوله تذكيرا، أو مهيمنا عليه تطويرا -ناسخا للأحكام من تمهيد الى تأكيد، أو من عموم الى خصوص وتفصيل. أو من رخصة في حال ضعف إلى عزيمة في حال قوة، ومن وضع في حال إلى رفع في حال آخر: تدرجا وتكاملا حتى كمل الدين وانقطع وحي السماء.

أما بعد ختام الرسالة وتمام التنزيل، فلم يعد لنسخ الشريعة مجال، لأن ذلك لا يكون إلا بسلطان من الله. وقد كفت الرسالات ولم يبق إلا إحياء وتطور، في إطار تعاليم الشريعة حينا بعد حين باجتهاد من الدعاة والعلماء وسائر المؤمنين.

وإنما انقطع النمط السابق في التجديد الديني بالرسالات المتعاقبة المتناسخة ،بأسباب هيأها الله في الأرض، تيسر عندها أن تقوم شريعة واحدة خالدة تعهد الله لها بالحفظ عبر الزمن كله (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) الحجر 9. وتهيأت تلك الوحدة عبر الزمان بأسباب: منها تيسر كتابة الوحي صحيحا، وجمعه ونشره موثقا، وخلوده منقولا في التاريخ. وتيسر استقرار أحوال الجماعة المسلمة، بما يتيح حفظ الكتاب ،واستمرار التقاليد والسنن اللازمة لبيان معناه، بنموذج واقعي. وتهيأت كذلك أسباب لوحدة الرسالة عبر المكان ، بعد أن كان الرسول يختص بخطاب قومه، بتيسر الانتقال والاتصال بحيث تخاطب الرسالة قوما بعينهم، ولكن أحكامها وعبرتها تسري لتبلغ وتعني كل قوم سواهم على ظهر البسيطة. وهكذا هيأ الله لشريعة الاسلام الخاتمة أن تستغني عن التغيير اللاحق، والتطوير لحاجة كل قوم وقرن، وأن تكون صالحة لكل زمان ومكان.

وما كان ذلك يكون مجرد بقاء الأصول، وانتشار البلاغ المنقول. وإنما صيغت نصوص الشريعة. بما يكفل لها الخلود. وبما يعلم الله أنه تعبير عن الحق، لا تؤثر عليه حركة الظروف الكونية. فمن الشريعة كليات ثابتة، هي تراث الرسالات الدينية الباقي أبدا. ومنها أحكام قطعية ثبتها الله في وجه صروف الزمان والمكان، لانها أم الكتاب، ومحاور الحياة الدينية التي تضبط حركتها على الدوام. ومنها مبادئ عامة، ومجملات مرنة، وظنيات واسعة يمكن أن تنزل على الواقع بوجوه شتى، تبعا لتطور ظروف الحياة وعلاقاتها ،وعلم الانسان وتجاربه. ومنها شعائر وفرعيات جعلت سمات تمييز وتوحيد للحياة الدينية ،تخلد صورة الامة الواحدة بوجوه لا تحدث حرجا أو رهقا مهما اختلفت الظروف . ومنها أشكال ورسوم وتعبيرات صيغت من مادة الواقع الظرفي، لعهد التنزيل، قوة لوقع الدين في نموذجه الأول، ورمزا لمعنى قد ينزله الخلف برسم آخر في واقع مختلف. ومنها عفو متروك لحرية الاختيار والاجتهاد، في إطار ما تقدم وفي سياق كل ظرف زمني - رأيا يفسر مغزى بالمقال او عملا يفسره بالمثال.

4- فبعد تمام الملة وختام الرسالة، لم يعد نسخ الشريعة من خارجها، وجها من وجوه تجدد

الدين. بل انحصر التجديد الديني في وجهين إثنين من داخل الشريعة، اسمّي أدناهما إحياء، وأقصاهما تطويرا للدين. وأرى التجديد الأكمل ما اشتمل الوجهين جميعا.

(أ) أما إحياء الدين فهو كسب تاريخي ينهض بأمر الدين بعد فترة - بعثا لشعاب الإيمان الميتة في النفوس بتطول الآماد، وقسوة القلوب، من خلال التذكير بأصول الدين، والموعظة بوازعه ودافعه، وإيقاظا للفكر الخامل، والعلم الضائع بنشر أصول الشريعة وعلوم التراث. وإثارة لطاقات الحركة، لتصحيح الواقع الديني المجانب لمعايير الدين تأثرا بضعف الإيمان أو نسيان العلم أو غلبة الباطل.

ولما كان دين الله الحق محفوظا في أصوله الباقية، فإنما يطرأ الموات والخمول والفتور على كسب المؤمنين وتدينهم. فحركة الإحياء بعثا للروح ويقظة للعلم ونهضة للعمل، تتصوب نحو التدين لترتفع به نحو كمالات الدين، فتقاربه باتم ما يوفق إليه الله تعالى.

(ب) أما التطوير فيما أقصد، فهو كسب تاريخي أعظم مما يبلغه مجرد إحياء الدين بالبعث والإيقاظ والإثارة. لأنه يكيف أحوال التدين التاريخية لطور جديد في ظروف الحياة، وينهض بالدين نحو كسب يثري معانيه، ويؤكد وقعه بوجه جديد. ويستصحب هذا التجديد جهدا نفسيا وفكريا وعمليا زائدا، تتولد عنه مواقف إيمان وفقه وعمل، مصوبة نحو ابتلاءات ظرفية جديدة ناشئة عن انفعال وجداني، واجتهاد عقلي واقعي. ولا يتأتى ذلك عن خروج من أطر الدين الحق، بل عن تصريف للمعاني والاحكام والنظم المركبة في سياق نصوص الشريعة ذاتها. مما يتبع إنشاء أو أعمالا لمعان علقت بعلل ظرفية دائرة .ورتبت لتدور معها وتحول بحولاتها. أو يكون التجديد إتماما لما شرعه الدين من مقاصد بتنزيل مجملاته وحمل توجيهاته على الواقع المعين. بوجه يبني على كل حكمة أو عرف سبق، ويستزيد بكل خاطرة لم ترد، أو وسيلة لم تتح أو فرصة لم تسنح من قبل. مما يبلغ بالتدين مدى لم يتهيأ للسلف الاجتهادي وكسبهم، إستدراكا يعطل ما ثبت خطؤه بمزيد نظري، أو تجربة تاريخ تكشف الحق وتعلم الخلق. أو تبديلا يهمل ما كان صوابا لزمانه. ولكن حالت الظروف التي ناسبته ونصبته صوابا، وغدا لزاما أن نبحث عن الحق النسبي الجديد. فحركة التطوير لا تغشى أصول الشرع، ولا تنسخها. وإنما ترد على وجوه التدين بها، والإجتهاد لفهمها وتحقيقها. فما أحاله الشرع للظروف يصرف بحسبه، وما جعله لرأينا وكسبنا، رهين بأحوال النقص والاستدراك البشري. وينتج عن هذا الوجه من تجديد الدين إتخاذ بعض أشكال جديدة للتعبير الأتم عن قيم الدين الثابتة، من خلال ما يجسدها من واقع الحياة الدينية المستأنفة. بينما يهدف التجديد الإحيائي إلى استعادة أشكال الحياة السالفة برمتها.

دواعي التجديد الديني

إن التجديد شرط لأصالة التدين واستمراره. وهو بذلك شرط للتوحيد في الدين، فإذا لم تتجدد العبادة حالا من الزمن بعد حال ، إنقطع اتصالها بثغرة زمنية. وإذا لم تتحقق في التاريخ جيلا بعد جيل انحجب عنها جيل. وقد حفظ الله الاتصال للشعائر المسنونة الموقوتة، فشرعها فرضا أو نفلا مرات في اليوم، أو مرة في الاسبوع، أو الشهر أو العام، حتى يتجدد أثرها في إمداد المؤمن بالزاد الروحي الموصول. ولكن الغالب من وجوه الحياة العابدة لم يشرع راتبا فهو عرضة لأن ينقطع اتصاله. يستغني فيه المؤمن بسابقته فيقعد، والجيل من المؤمنين بكسب سلفهم فيعطلون بعض العبادة.

وقد كيّف الله الدنيا على أن تكون حلقات ابتلاء موصول، لا تتناهى صوره المتقلبة المتطورة. وكيّف نفس الانسان على أن تحتاج للتعهد، بمواقف تدين متجدد في إيمانها وتدبرها، وعملها إزاء كل ابتلاء. فهو يقوى ويضعف، ويذكر وينسى، وينشط ويفتر، وصاغ الله الشريعة بما يهيئها للتكيف مع كل حال ومآل. فالتجديد لازم لحياة الإنسان، ولمقتضى التكليف مهما تكن أطر الوجود الكوني، وطبائع الانسان وأصول الشرع ثابتة في كلياتها.

والتوحيد في حياة المؤمن أن يرد كل ظرف يطرأ عليه من ظروف الحياة إلى معنى الابتلاء، وكل ظواهر الكون التي تتجلى له إلى ذلك. فالحياة والموت وما بينهما معالم في سيرة الابتلاء، وتقدير الزرق والمد فيه، وقابلية البيئة الطبيعية للتسخير، وجاذبية زينتها وضغوطها على الإنسان، كل ذلك ليس عبثا ولا تفاريق صدف، ولا شتات عارضات، بل تتوحد كلها لدى المؤمن وجوه ابتلاء، لتتوحد مواقفه إزاءها صورة عابدة موصولة. ولكل مؤمن ما آتاه الله من استعداد عقل وجارحة، وما جعله له من مكابدات الحياة فهو من ثم متدين أصيل، يسأل مسؤولية خاصة عن الوفاء بحظه من التكليف، المنسوب إلى وسعه من الطاقة وقدره من الامتحان.

كذلك لكل جيل من المؤمنين إبتلاؤهم التاريخي ،كما كان لكل قوم هاد، وكما تجدد الأحوال بكل جيل عليهم أن يجددوا التدين بكسب أصيل ،ليردوا اختلاف أحوالهم المعينة إلى معاني الدين الواحد، وخصوص تدينهم إلى عموم الدين الحق.

إن التجديد ينطوي على إثبات البعد الروحي للإنسان - أخص خصائص البشر- ذلك أنه يثبت قدرة الانسان على تجاوز ظرف التاريخ، الذي يتجه بتعاقبه وكثافته إلى أن يحجب الإنسان عن أصول الوحي والشرع الأولى، بل يتجه بتطورات الفتنة التي تشكلها الاحداث ،إلى أن ينهك قوة المصابرة وخبرتها لديه. فالإنسان لذلك عرضة لأن يتردى في شراك الفتنة المتداركة على طريق الحياة، أو أن يتخلف في ركام من كسب بشري سابق من تراث التدين: والبعد الروحي الذي يسعف الانسان في ذلك، هو ذاته الذي يكمن وراء قدرته لأن يتجاوز ظروف الطبيعة الكونية الظاهرة، التي تتجه بكثافتها وفتنتها إلى أن تحجبه عن ربه. وكما يقاوم الإنسان المؤمن تلك الظواهر الفاتنة فيتخذها آية ينفذ من خلاله، ويجعلها مطية إلى الله. يصابر كذلك حلقات الابتلاء مهما توالت عبر الزمن، ويظل ملاحظا لأصول الشرع من خلال صور فقهها وتطبيقها السالفة، ويجعل التراث وسيلة للنفاذ الى الأصول.

إن الزمن لا اعتبار له في حق الدين، إلا لكونه البعد الظرفي المادي المتطور، الذي يشكل قاعدة التدين ويكيف صوره. فالقديم من التدين لا قيمة لقيامه من قبل إلا بما يحتوي من حكمة، تنطوي عليها محاولات التعبير عن الدين فقها وعملا. والجديد من التدين لا قيمة لطروئه من بعد، إلا بما يفي من حاجة الاستجابة للإبتلاءات الدنيوية، التي كتب الله أن تتطور وتتجدد أبدا.

2- لقد قدمنا أن سيرة الدين التاريخية، حتى بعد ختم النبوة، ما تنفك تستدعي تجددا يحيي الدين. فيبعث معاني الإيمان كلما ماتت، ويوقظ قوى الفتنة كلما خملت ، وينشط بحركة العمل كلما فترت.

يشير القرآن إلى ضرورة موالاة إحياء الإيمان بذكر الله، الذي يتجدد به التنزيل المتواتر. لئلا يتطاول العهد ويقسو القلب، ويبرد فيتعسر إنعاشه من بعد. ويشير إلى أن الله يحيي بالذكر المنزل، كما يحيى موات الأرض بماء السماء. (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون. اعلموا أن الله يحيي الارض بعد موتها قد بينا لكم الآيات لعلكم تعقلون) الحديد 16، 17.

فالإحياء واجب تدين موصول، إذ لا يكاد يتحول ظرف أو يجري زمن إلا انطوى على ابتلاء للإيمان يستوجب تجديده إزاء الموقف الجديد. فإذا تمادى المرء في الجمود تجاه حركة الابتلاء ولم يستدرك من قريب، أوشك أن يتخلّف فتطبق عليه الغفلة وتتعسر الإنابة من بُعد الشقة، وتجديد مواقف الإيمان إزاء كل طور جديد في سير الحياة، هو المقصود من وصايا القرآن. للمؤمنين أن يؤمنوا، وللمتقين أن يتقوا، إيمانا بعد ايمان وتقوى بعد تقوى، حتى لا يغتر امرؤ بموقف إيمان سالف عن موقف إيمان متجدد. ولا بتقوى تحققت عن تقوى يلزم أن تتحقق .(يا أيّها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزّل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل.... إنّ الذين آمنوا ثمّ كفروا ثمّ آمنوا ثمّ كفروا ثمّ ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا). النساء 136، 137.
(ليس على الذين آمنوا وعملوا الصّالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصّالحات ثمّ اتقّوا وآمنوا ثمّ اتّقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين) المائدة 93.. (يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم) الحديد 28. (يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله ولتنظر نفس ما قدّمت لغد واتّقوا الله إنّ الله خبير بما تعملون» الحشر 18.

وكما ينكر كثير من المخاطبين برسالات الله لأول العهد، ما يلقى عليهم وما هو تذكير بما هو مركوز في الفطرة من الإيمان، قد ينكر المؤمن إذا تطاولت غفلته ما كان مألوفا من معاني الإيمان حين تنبثق له من جديد. وقد ينكر معاني العلم الديني إذا أوحشت نفسه عنها طويلا، وقد تثقل عليه تكاليف الجهاد والإحسان إذا تعود القعود، وزين له سوء عمله وغشى قلبه الريب.

وحين تصدق الإرادة لتدارك الأمر، فإن أصل الإيمان الراسب في النفس يسعف صاحبه، فيبارك

الله له أسباب التوبة والتجديد. وقد يكون في اشتداد أزمة البعد عن الله -استيحاشا بعد طمأنينة الإيمان، وأيلولة الى نكد بعد طيب الحياة المؤمنة- ما يستفز المؤمن إلى الصدق في إرادة العودة إلى الله. فإذا تهيأت له التوبة والاستقامة كان عليه أن يحذر من العجب والغرور بكسبه، لئلا ترتخي همته فينتكس.

ومن سنن الله الماضية في شأن الكون أن يزاوج بين الحياة والموت والنور والظلام. فيخرج الحي من الميت والنهار من الليل، ويكور العلاقة بينهما. ومن نحو تلك المزاوجة يتدافع الحق والباطل في نفس الإنسان، فإذا طلب الهدى أحيا الله قلبه بعد الموت. لكن الباطل يراود الانسان بعد معرفة الحق بحكم سنة الابتلاء. فالذين اتقوا تذكروا كلما مسهم طائف من الشيطان. والذين لم يوالوا التقوى، ويجددوها، كانوا في خطر إزاء الابتلاء الجديد أن يرتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى. وما ينفك المؤمن في مكابدة واضطراب مع مرّ صروف الابتلاء، يحسن فييسره الله للحسنى، أو يركن إلى كسبه عن إحسان موصول فينحط وييسره الله للعسرى، حتى إذا أزم امره، حركته نفس لوامة فنهض من جديد.

كذلك أحوال المجتمع المؤمن، قد يوفق المؤمنون في سيرتهم الدينية الحضارية إلى مواكبة ابتلاءات الإيمان والعلم والعمل، فيظل دينهم طريا من موالاته وتعهده بالتذكر والتفقه والمجاهدة. وقد يفتن المؤمنون فيختلس الشيطان من أمر دينهم، فينسيهم ويتطاول الأمد ويتراكم الصدود والجمود. وتكون التوبة الواجبة عندئذ عظيمة بقدر عظم الفوائت، ويكون التجديد اللازم هائلا هول الركام الذي خلفه التأخر.

3- مثلما قدر الله أن تتجدد الشرائع قديما، وجعل ذلك بوحي من عنده منوطا تبليغه بالرسل، الذين انقطع رتلهم بالرسالة المحمدية، قدر أن يؤول تجديد فقه الشريعة الخاتمة وأمرها إلى قادة التجديد وحركاته بتوفيق من الله. وكما كانت تثبت أصول الشرائع، تحييها وتصدقها الرسالات المتواترة ،ثم تتباين وتتناسخ لتفي بحاجة تكييف الواقع الجديد مع الحق، كذلك احتوت الشريعة الخاتمة، على أصول ثبات يحييها المجددون، كلما ماتت في نفوس المؤمنين. وأصول مرونة تتيح لهم من داخل إطارها، ذلك التكييف المتوالي. وكما لم يكن تجدد صور الخطاب الشرعي ،عبر الرسالات المتعاقبة تبديلا لأصول الدين الواحد، ولم يكن تطور تشريع الرسالة الخاتمة عبر أطوار بناء المجتمع عهد التنزيل تبديلا، فإن تكييف صور التعبير الديني إزاء التطورات المادية والاجتماعية بما يحفظ الوجهة الثابتة إنما هو ضرورة لاتصال الدين ووحدته عبر الزمان.

ولم تأت الشريعة تقريرات مطلقة، بل تنزلت أحكاما حية على واقع متحرك. منسوبة إلى أسبابه وأحداثه، موصولة بالمقاصد المبتغاة فيه. وتناط معانيها وأحكامها بأوضاع في الوجود ،أو بمعان في الإنسان والمجتمع ثابتة لا تحول. بينما تناط أحيانا بقاعدة ظرفية، قد تثبت وقد تزول،

لتزول معها الأحكام. وتجيء المعاني والأحكام أحيانا بتعبير عام، متسع يتيح تصورها في الفكر، أو استشعارها في الوجدان أو تمثلها في الواقع بصور شتى تاركة لهم وسائل تحقيقه عفوا حسبما يتهيأ لهم في كل زمان، وتجيء المعاني هادية إلى موقف إيمان كلي، تاركة لهم تفصيلاته وتأويلاته ووجوه التجادل فيه، أو التفاعل به، حسبما يقتضي الابتلاء الظرفي المعيّن.

ويشكل النموذج الشرعي الأول، بتوجهاته وسننه العملية بناء عضويا حيا، تتركب فيه المواقف النفسية والمفهومات النظرية والأحكام العملية، بما يمكن المستقرئ والمعتبر من إدراك فقه الاعتقاد والعمل في الشريعة، ومن ترتيب علاقاتها وأولوياتها المتكاملة. ومن تركيب يتلازم فيها من مظاهر الأوضاع والأفعال وباطن النيات، وما يتقابل من صالح الواعظ الديني وفاسد الواقع الاجتماعي، ومن التمييز بين ما هو وسائل وذرائع ،وما هو مقاصد وعلل، أو بين ما هو هوامش وثانويات، وما هو أركان وأصول. ولولا حفظ النصوص بأصولها، ولولا قيام نموذج عملي للحياة بين خطاب الشريعة وحاجة البيئة ،أو بين الحكم الواحد وسائر نظام الأحكام الاسلامية المثلى، لما تيسر للناظر في تاريخ لاحق أن يدرك تلك العلاقات، ولما تيسر له من ثم حسن تطبيق الشريعة وتحقيقها في كل ظرف جديد متبدل، بما يصوب معاني الإيمان وشعابه على أعيان مواطن الابتلاء. ليدلي بالحجة العقلية الأوقع، ويقوم بالموقف النفسي الأنسب، وبما يصرف الأحكام ليصل وسائلها بغاياتها، وليقوم أولاها على أدناها، وليحفظ بينها العلاقة والأوفق في كل ظرف جديد. ولو أن الذي ورثناه كان تدوينا لنصوص، وعبارات مجردة من الواقع لتعسر جدا مهما حفظت الأصول، أن نفهم في تاريخ لاحق المغزى الدقيق للكلمات لأنها ستأتي الخلف حروفا وأصواتا منقولة، عبر تطور كثيف في معاني اللغة وأبعادها النفسية والاجتماعية ،منقطعة عن سياقها الظرفي، وتناسخها الذي بوضح تكاملها وتناسبها ووحدتها.

وقد قدمنا أن الدين توحيد بين البعد الأزلي الروحي والواقع الظرفي المادي، وهكذا كان النموذج الشرعي الأول نمطا مثاليا أوجد واقعا معينا في عهد التنزيل. من قيم الحق والعدل الخالدة، وهيأ بذلك منهج العبادة الأمثل لله. ومع مرور الزمن وتعاقب الأجيال بعد أمة الخطاب المباشر، تتبدل الظروف النفسية والثقافية والاجتماعية والمادية ،التي كانت قاعدة للنموذج الأول. فيقتضي ذلك نظرا وعملا متجددا لبناء نموذج جديد يوحّد العنصر الشرعي الخالد، مع الواقع الظرفي الجديد، فيضاهي النموذج الأول في مغزاه الديني. وإذا توالى التجديد من قريب، كان التكييف الواجب يسيرا، أما إذا تطاول العهد واشتد تباين الظروف، فإن الأمر يستدعي إيمانا ومعاناة ، تبدو أشق في سبيل التجديد والتوحيد.

ومهما كانت وجوه تعريف الأحكام الشرعية تطورا مع الأحوال المتجددة، فإن النموذج الشرعي الأول الذي يتضمن جملة الأحكام الأصل، يظل بهيئته الأولى واحدا خالدا محفوظا. ويظل مصدرا قياسيا يرجع إليه المسلمون، فينوّعون صور تطبيقه في كل إطار متبدل. ليدركوا المغزى الكامن وراء شكله، ويحفظوا للدين وحدته عبر وجوه تجليه في التاريخ. وقد تدور الأحوال الزمنية، فتصادف

وضعا يتمثل فيه الدين أو بعضه يمثل عينته الأولى. ومهما كان من ذلك أو لم يكن، يبقى النموذج الشرعي الأول بكل حذافيره وحواشيه ،مرجعا للمسلمين يلهمهم الهدى في كل زمان ومكان.

ولذلك قد يحذر المرء في المصطلح الفقهي، فلا يسمي ما نحن بصدده نسخا، إلا مع تعريف النسخ هنا، بما لا يعني إبطال الحكم النهائي. وقد يحسن أن نسميه تصريفا للأحكام الشرعية.

ولا يكون تصريف نصوص الشرع تقديما أو تأخيرا أو تأويلا، بحجة خارجية تصدر عن تقدير وضعي، فلا مبدل لكلام الله. وإنما تتخذ الحجة من ذات عناصر الشرع- من مزيد تأمل في إشارات النصوص وإيحاءاتها، وفي سياق تواليها الزمني وتركيبها المعنوي ،وفي أحوال الواقع ونظام تنزيلها عليه بأسبابها وآثارها. كل ذلك أمر تجليه قوة النظر المتباركة بتراكم الفقه، والتجربة ومقارنة العلوم والأحوال المستجدة، وانفعال المسلمين بقضايا التدين الراهنة ،مما يقدح في وجدانهم فهما، ويجلي في عملهم فرقانا، يمكنهم من اكتشاف مضامين الهدى الشرعي وأسرار حكمته، التي لا تنفذ. فيحيلون حياتهم الجديدة تمثيلا صادقا لقيم الحق والعدل، الكامنة في الشريعة.

ليس في تصريف الشرع ما ينكر، فالخطاب الشرعي لم يكن خطاب عين إلا لمن عناهم ذاتا.فلا يلي خلفهم بنصه ولفظه المباشر، ولا يتوجه إلى خصوص حالهم، إلا من حيث أن في وقعه على الحياة السنية عبرة وحجة خالدة إلى يوم القيامة. فالله يعاقب الأجيال ويقلب الابتلاءات، وعلى المؤمنين في كل جيل وحال، أن يؤمنوا بأنهم معنيون بعبرة الشرع ملزمون بحجته. وأن يجتهدوا لتعدية أحكامه في أحوالهم، وتصريفها على واقعهم الجديد. وذلك الاعتبار والتعدية والتصريف، هو قدر الخلف من المسلمين في كل قرن. بينما قدر السلف عهد التنزيل، هو محض التلقي المباشر للوحي والسنة. لكنهم عانوا نقلة كبيرة من الجاهلية إلى الإسلام، وباءوا بأثقال تأسيس أمر الإسلام. بينما نلقى نحن بعض اليسر في العمل، لأننا نمضي على سنة للإسلام قديمة. فلكل عهد عسره أو يسره في العلم أو العمل، وكل ميسر لما خلق له.

ويجدر العود والتذكير بأن الأحكام التي لن يجري تصريف أشكالها وعلاقاتها، لتحفظ لها ذات القيمة المقصودة بالشرع، ليست إلا بعض أحكامه. فقد قدمنا أن جانبا كبيرا من الأحكام ثابت لا يتحول، لأنه يمثل القيم أو التعبير الوحيد المناسب لها في أي زمان أو مكان. ونضيف هنا ان بعض الأحكام قد تجيء بشكل قطعي وحد معيّن، لا لأن الدين لا يمكن أن يتمثل إلا بها، ولكن لتثبت معالم محسوسة في سيرة الحياة الدينية تكفل فيها مزيد وحدة عبر الزمن والمكان. وتجسد طرفا من مرجعية النموذج الأول ،وإلزامية سنته أبد الدهر. كما تجسّد اتحاد حياة الأمة مهما تباينت كسوب أجيالها الفكرية وحاجاتهم العملية. وما هو ثابت من الدين وما هو مرن قابل للتصريف، أو مستلزم له، تحقيقا للثبات في الحق، أمور تعرف بإتقان علم الشريعة وإحسان العمل بها.

4- أما التراث الديني الذي حفظه التاريخ من بعد عهد التنزيل، من كسب المسلمين فقهامكتوبا أو تمثيلا عمليا، فذلك مما يتنوع في الزمن الواحد ويتطور مع الأزمان، تبعا لاختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية والمادية. وذلك مما يجوز فيه لخلف المسلمين، بل ينبغي تصريف المذاهب

السالفة تبعا لتشابه الاحوال. أونسخها لتباين الاحوال أو استدراك الخطأ. فالفقه والتراث التاريخي في ذلك خلاف منقول الشريعة الاصل، لأنه كسب ديني بشري يهتدي بهدى الله ولكن لا يضمنه الوحي المتنزل أو الرسول المعصوم شاهدا.

فاختلاف الإطار الثقافي أو الاجتماعي او المادي قد يثير معضلات جديدة، وأقضية حادثة. لا يوالي المسلمون فيها هدى من نص الشريعة المباشر، ولا من الفقه الموروث، فيستدعي ذلك اللجوء إلى الأصول الشرعية ،لاستنباط مدد فقهي جديد، يجاوب تحديات الاعتقاد ببيان جدلي لمعاني العقيدة الثابتة. كما يجاوب تحديات العمل بمعالجة مشكلات الحياة الحادثة، بضوء من سوابق الشريعة الخالدة. فحيثما نشأت أبعاد جديدة في حياة المجتمع، لا تقوم عطلا من الدين، لقصور القديم منه عنها. بل تنبسط فيها بالتجديد الفقهي معاني التوحيد والعبادة، ويسري عليها حكم الشرع وتدخل الحياة كافة في الإسلام.

ثم إن النماء الثقافي المطرد، وتراكم التجارب العملية عبر العهود المتوالية، مما يكسب المسلمين قوة تفقه وعبرة تاريخ مقارن. فيورثهم ذلك بصيرة تكشف وجوها لمراجعة فهمهم القديم ،بما يقر به من مقتضى الدين الأكمل. فكما استعان المسلمون عهدا ما بالمنطق الصوري، من أجل تفهم الشريعة وتوحيدها، قد يستفيدون لعهدهم الحاضر بطرائف من مناهج علوم الاجتماع والطبيعة، ومقارنة التاريخ والحضارة البشرية. لفهم أتم لنواميس الحياة، يكشف لهم من أسرار الشريعة وعلل أحكامها ما اخطأه بعض السلف. ويكسبهم حكمة في تطبيقها تحيط بمقاصدها وترتب علاقاتها، وتحقق وحدتها بوجه أتم من ذي قبل.

ومهما يكن فإن مرور الزمن بذاته، قد يؤثر على الفقه ويستلزم تجديده .وذلك لدواع فنية تتأتى من نتائج التتابع والتراكم في التراث. فالفقه يتجه في تطوره من التعميم الى التشعيب. ويتفاقم ذلك حتى يبلغ مدى من الكثافة تكاد تحجب المقاصد العليا للتدين. والفقه يجنح من كثرة تقليب النظر نحو الإيغال في التركيب المنطقي المجرد ،حتى يبلغ مدى من الشكلية ينقطع به عن الواقع الحي، الذي يمده بدافع النماء. وينقطع عن مثل تحقيق العدل والحق، سعيا نحو كمال البناء المنطقي. والفقه إذا تراكمت نقوله الموروثة، قد يغري الجيل الخالف الى أن يقنع بماضيه ويستغني عن الاجتهاد ،وإعمال وظائف العقل الناقد المقدم للمنقولات، المولد المركب للمفهومات الجديدة. وهكذا يشهد تاريخ كل فقه بشري دورات تجديد، ترده إلى فقه المقاصد والواقع. والاجتهاد كل ما غلا بتطوره نحو فقه التشعيب الشكلي والتجريد المنطقي والاستذكار والتقليد.

بل إن الفقه مرهون بالعمل وبواقع التدين كله. فإذا اعتل ذلك الواقع إعتل الفقه. أو حاول الفقهاء أن يديروا الأحكام بصورة استثنائية، ليصححوا أو يقاوموا اعوجاج الواقع. ويتعين على المسلمين في عهد لاحق- يدركون فيه تخلف واقعهم عن مثلهم ويحاولون تقويمه- ان يقبلوا على الفقه فيقوّموا علله ويصوبوا الخطأ فيه، أو يعدلوا ما لجأ إليه الفقهاء من المذاهب الاستثنائية مراعاة

لواقع يتبدل أو يمكن تبديله. ولعل من أوضح الأمثلة لانحراف الفقه بانحراف العمل، الفتوى في حكم البيعة السياسية للإمام بجواز ولاية العهد أو كفاية بيعة القلائل، والتفريط بذلك في مغزى الشورى الإسلامية. ولعل حرمان أولي الأمر من كل دور في أصول الأحكام، على صراحة القرآن في إسناد ذلك إليهم، هو مما لجأ إليه الفقهاء ضرورة لحفظ الدين من أهواء الظلمة، وهو مما ينبغي أن يقوم باستقامة الحكم.

ولعل في قيام النموذج الشرعي الأول في التراث، ومن وراء كل الكسب الفقهي والعملي، ما ييسر لكل خلف من المسلمين أن يتجاوزوا ركام التاريخ، ويحاكموه إلى معايير الحق القياسية، التي تبقى محفوظة حاضرة حاكمة على كل كسب بشري. لكن مهما يكن مدى حرية الخلف في أخذ التراث الفقهي والعملي وتصريفه وتطويره، فإن الواجب عليهم أن يحفظوه أيضا ولا يهدروه. لأنه يمثل وحدة الأمة عبر التاريخ أولها وأخرها، ولأنه ذخيرة تجاربها المتباركة. فما كان فيه من عناصر ذات قيمة، يبقى لينير طريق الأمة مستقبلا. وما كان فيه من قيمة منسوبة إلى زمان وظرف لا يناسب حاضر المسلمين، يبقى رصيد احتياط أن يطرأ ظرف مماثل. وكما كان فيه من اجتهاد خاطئ في الرأي أو التطبيق كشفه النظر، أو لاعتبار اللاحق، يبقى عظة للامة من أن تتورط فيه مرة أخرى. وإن في إحياء التراث كلما نسي، ودراسته وتحقيقه ما يعين على نقده وتمحيصه، بمزيد من المعارف اللاحقة ليبتلي حظه من الشبهات أو النسبية أو الخطأ. ويشهد التاريخ أن الذين تعمقوا في التراث بوعي وتدبر، وأحاطوا بعناصره يقارنونها، ويصلون أولها بأخرها، ومقولاتها النظرية بسياقاتها الواقعية، ثم الذين ألموا بثقافة الواقع المعاصر- هم الذين قدروا التراث حق قدره، وأبانوا قيمته الباقية واستعانوا به على تجاوز نتائجه فيما لزم. بينما لم يكن حظ أهل الاستذكار والعكوف على ظاهر المتون، والاستغناء بما يثبّت العصبية المذهبية، لم يكن حظهم إلا الجمود بالتراث، وإغراء الاتجاه نحو إهماله لا رتياد الجديد.

دورة التجديد الديني

لقد أسلفنا القول فيما يعتري المؤمن من أطوار التدين . فهو يتراوح بين حال تذكر وتدبر ونشاط، وحال تطرأ فيها عليه غواشي النسيان، وتصدمه الابتلاءات. فتظلم عليه مسالك الحق أو تقعد به الأهواء، فإذا اشتدت عليه أزمة الانحرام من الدين والانحطاط عن مثله العليا ، وذاق عاقبة ذلك في دنياه، حركه ذلك إلى توبة ترقى به في أمر دينه ودنياه، ويشكل ذلك الحال بذاته ابتلاء جديدا يوشك أن يفتن المؤمن مرة أخرى. وقد قدمنا أن أحوال الجماعة مثل حال الفرد في تلك الأطوار، فهي عرضة بعد استقامة الدين والحال، لأن تضعف دوافع الإيمان فيها ويخبو نور العلم، وتفتر حركة التدين، بسبب من ضآلة ما يمدها من التراث أو اتكالها على ثروة موروثة. أو بسبب من انعزالها عن التفاعل مع تحديات الحياة أو بقوة صدمة الابتلاءات الغلابة. لكن المؤمنة قد يسعفها بقية من دينها، إذ يستفزها تفاقم الانحطاط عن مثلها، أو يغشاها تحد خارجي ينبهها ويردها إلى الذكرى. فتفزع إلى أصولها، وتستمد منها قوة لتجديد أمرها والنهوض مرة أخرى. وحين تتطاول الفترة وتشتد المفارقة بين حال وحال، تبدو النهضة كأنها وثبة، والتدهور كأنه سقوط. ويبدو سياق سيرة التدين متباينا خطه، يرسم دورات تتداول بالمؤمنين، وتضاهي الردة الى حال الجاهلية، ثم الانتقال إلى الإسلام.

وقد كانت سيرة الإيمان قبل الرسالة الخاتمة عرضة لذلك الانتكاس الكامل -يبعث النبي فما يلبث تراثه أن يغشاه النسيان والتبديل، ويرتد الناس إلى جاهليتهم حتى تدركهم رحمة الله برسول مجدد، يحيي ما مات من السنن، ويبعث حركة جديدة للتدين (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) البقرة 213.

ومنذ ملة إبراهيم، تهيأت الظروف لأن تتصل أصول الدين فلا تضيع جملة. بل تبقى منها باقية تمهد للتقويم بعد الانحراف. وقد بدل الخلف من ذرية إسحق، وظلت الأنبياء تأتيهم تترى وهم يحرفون كلم الكتاب، ويقتلون الأنبياء أو يعبدونهم، وينقضون عهد الله بعد ميثاقه، ويفسقون عن تعاليم الشرع. وكل ذلك مفصل في قصص القرآن عن سيرة اليهود والنصارى. أما خلف إبراهيم من ذرية إسماعيل، فقد غشيهم شرك كثيف، فضيعوا الكتاب كله وعبدوا الأوثان، إلا بقية ضئيلة من تراث التوحيد، بغير هدى من شرع. وتهيأ المجال بذلك كله لمبعث الرسول الخاتم صلى الله عليه وسلم ليجدد أمر الدين في أرض الملة الإبراهيمية ، إحياء للتوحيد وتصديقا للشرع وهيمنة عليه بشرع جديد، يكون أساسا للنهضة الدينية الجديدة.

وازداد خط التاريخ الديني بالرسالة الخاتمة، ميلا للاستقامة .ولم يعد فيه مجال لمثل ما جرى لملة إبراهيم، فضلا عما كان يجري قبلها للملل الأولى. فقد ختم الله النبوة وحفظ الكتاب وعصم الأمة، من الردة المطلقة إلى الجاهلية، «ولا تجمع أمتي على ضلالة». «ما تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق إلى أن تقوم الساعة» (حديثان).

2- ولكن النمط العام لسنة الدورة بين أحوال الرقي والهبوط، في خط سيرة المؤمنين، أو ظواهر التجديد بعد الجمود، يبقى لازمة من لوازم تاريخ الدين. وقد أورد القرآن مثلا لذلك في اطار الملة الواحدة لبني اسرائيل (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا. فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا. ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا. إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا. عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا). الاسراء 4-8. وهكذا جعلها القرآن سنة في ذلك الشأن، يوافي عباده بدورات رحمة تكافيء عهود إحسانهم .وبأس شديد يكافيء فترات إساءتهم. وجعل ذلك كله تمهيدا لدورة الرحمة الكبرى بنزول القرآن (إنّ هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) الاسراء 9.

وقد كتب الله سنة الدورة على الحياة الطبيعية، فالنبات أو الحيوان أو البشر يدور بين الحياة والموت -يولد ويشبّ نحو الاستواء، ثم يكبر وينتكس إلىْ الضعف والموت- ويحاكي في ذلك دورة النهار والليل، ودورة الأفلاك تجري لمستقر لها. وتسري على الإنسان من حيث اتجاهاته ومؤسساته الإنسانية، سنن الشباب فالنضج فالذبول. إلا أن سنن الاجتماع ليست حتمية، لأن في الانسان نفخة من روح، يفلت بها من التعهد كرها لأقدار الله نحو حرية الاختيار، فبقدر ما يعي وجهة السنن الربانية، ويستعين عليها بسننه تعالى في الطبع والشرع، يتهيأ له إن شاء شيء من التجدد الموصول.

والدين كما قدمنا حركة توحيد بين التعلق الإيماني بالأزل والتعلق العملي بالظرف، بين الإنسانية والبشرية، بين الروح والمادة. وتطرأ على الدين أحوال القوة والضعف، بقدر ما يمد الانسان أسبابه أو يقطعها مع الوجود الأعلى أو الأدنى. فكما يمد النبات والحيوان علاقات نحو بيئة الأرض والسماء الدنيا، ليتغذى ويشتد عوده، كذلك يعيش الدين أو سائر أمر الإنسان بتفاعله مع البيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة، لكنه مرهون في ذات الوقت بصلته بالغيب والوحي.

هكذا تنشأ الحركات الدينية ظواهر تجديد وانبعاث روحي، عائدة الى أصول الدين معتصمة بها، منفتحة على بيئة الواقع، متفاعلة معها تتغذى بهذا وذاك فتزدهر وتنمو، لكنها في خطر من أن ينبت وصلها ببعض أصول الايمان، لقصور في مدى تدينها. أو أن تهيء شعاب الإيمان بالنسيان وطول العهد، أو من أن تتحول ظروف الواقع من حولها، بحاجات وابتلاءات متجددة فيتجاوزها التاريخ .ومن آيات الجنوح نحو الذبول الديني في الحركات. أن تنحجب عن أصول الدين بوسائط من ذات كسبها، فتغتر بقوتها وتعكف على زعامتها، وتستغني بفكرها عن موالاة التوكل على الله، والتوجه القاصد إليه، والأخذ المباشر من شرعه. ومن آياته أيضا أن تنقطع عن محيطها الظرفي، فتنصرف عن المجتمع وتتقوقع على نفسها، وخصوصيتها وأسرارها، وتدبر عن المستقبل الى ذكريات تاريخها. وهكذا يصبح الإيمان عصبية، والولاء في الله محض تعلق بالرموز الموروثة. ويتدهور

الاجتهاد الأصولي إلى التقليد، والمجاهدة إلى الركون، ويؤول الأمر بعد الدعوة والانتشار إلى الطائفية والانحسار. ثم يتمهد المجال لحركة تجديدية خالفة، تنتظر دورة التاريخ التي تواتي ظهورها.

3- إن تعلقات الانسان الروحية ،تصله بعنصر ثبات لا يضطرب ولا يتحول. فبقدر ما يعتصم الانسان بذلك الحبل المتين، يتهيأ له أن يستقيم بأمره. لكن الإنسان متعلق كذلك بعنصر مادي مضطرب، تأتي من قبله الابتلاءات المتواترة بصروف شتى، فلا يسلم معها الإنسان من أحوال تذكر ونسيان، وتبصر وحيرة ونشاط وجمود.

وفي بعض التقاليد الدينية، تصور عقدي بأن خط التاريخ الديني بعد عهد التأسيس الأول، ينحدر بأمر الدين انحطاطا مطردا لا يرسم نمطا دوريا. وفي ظل هذا الاعتقاد تتركز آمال الإصلاح أو التجديد، نحو حدث أو عهد واحد بعينه، مرجو في المستقبل، يرد أمر الدين إلى حالته المثلى من جديد. وهذه عقيدة نشأت عند اليهود واعترت النصارى، وقوامها انتظار المسيح يأتي أو يعود عندما يبلغ الانحطاط ذروته بعهد الدجال، قبل أن ينقلب الحال صاعدا بذلك الظهور. ولعلها تحريف للبشريات التي جاءت في الوحي القديم ببعث عيسى، ثم ببعث محمد عليهما السلام.

وقد انتقلت العقيدة بأثر من دفع الإسرائيليات إلى المسلمين، وما يزال جمهور من عامة المسلمين، يعولون عليها في تجديد دينهم.

وفشوها هو الذي أغرى كثيرين من أدعياء المهدية والعيسوية، وبعضهم تحركه نية صادقة للإصلاح والتجديد. لكنه بتربيته الثقافية التقليدية وبتربية العامة الذين يخاطبهم لا يجد وجها لشرعية الخروج على القديم إلا بحجة المهدية النهائية. ولعل تلك العقيدة هي التي ألهت المسلمين عن القيام بعبء الإصلاح، وأقعدتهم في كثير من حالات الانحطاط المستفز مرجئة ينتظرون مجيء صاحب الوقت.

ومهما يكن فإن منطق العقيدة القرآنية حول تاريخ الدين، لا يتيح مجالا بعد النبي الخاتم لانتظار عاقب يستأنف النبوة، أو ينسخ من الشريعة السماحة التي تغري أهل الكتاب على المؤمنين. بل هدى القرآن لخلف المؤمنين، إن رأوا تغيرا أحالهم الى فساد وذل، أن يردوا ذلك الى تغيير ما بأنفسهم. فيتوبوا الى الله ليتوب عليهم بالصلاح والعز. وهدى القرآن في قصة الدين أقرب إلى توالي الخطأ والمتاب والسيئة، منه إلى الخط المستقيم. بل يصل القرآن ذكر ظاهرة الدورة في الحياة والموت، في الطبيعة بها في شأن الدين. وفي أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن للدين فورات وفترات، وأن الخير والشر يتعاقبان، و أن القرون تختلف، وأن الأئمة المهديين كما الدجالون ظاهرة متكررة، مع موجات سيرة الدين لا حوادث مفردة.

الأصول والسلفية والتجديد.

1- لئن بدأ الله خلق الكون من لا شيء، فإن الكون من بعد، ما انفك يتجدد من أصل مادته الأولى : الأشياء والنبات والحيوان تولد وتموت لتنشأ من بقيتها مولودات أخرى. فالتجديد لا يعني فناء القديم بجوهره، بل تدخل مادته في شكل جديد. وهكذا شأن الدين منذ شرعه الله ما انفك يتجدد موصولا أوله بآخره. ومهما تعاقبت الرسالات، جاءت تقص ما قبلها وتبشر بما بعدها، وتبني على ذات أصول الحق الثابت. ولما أتم الله تعليم الإنسان حفظ التاريخ، ختم الرسالات بشريعة جامعة خالدة.

والكلام عن شرع من قبلنا، لا ينبغي أن يدور كله لتحرير الخلاف حول حجيته علينا في الأحكام الفرعية، فإن الشرع السالف هو المبتدأ لحركتنا إلى الله، ولذلك كان الرسول صلى الله عليه وسلم يلتزم ما علم من ذلك الشرع، حتى يرد عليه وحي مهيمن أو مصدق. ففي التصديق تجديد يحيي قوة القديم الذي مازال سببا صالحا لعبادة الله. وفي النسخ تجديد يطور أسباب العبادة، وفي القصص تذكير، ينصب من صالح أعمال السلف مثلا وقدوة. ومن طالح أعمالهم عبرة وموعظة (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين) هود 120

كذلك يلزم اتصال التاريخ الشرعي الواحد بعد الرسالة الخاتمة، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يتولى ذلك بوحي يتنزل حينا بعد حين، وإنما هو موكول الى المؤمنين المستحفظين على التراث الديني، وحيث يذكر القرآن قصص الأنبياء الصالحين نذكر نحن السلف الصالح. ولا نغفل عن عبرة كسبهم الديني، بدعوى الاقتصار على الكتاب والسنة. بل كما يذكر القرآن قصص الأولين كافة، نحفظ تاريخ السلف كافة صالحا أو غير صالح. لأنه فيه بيانا للدين بوجه إيجاب يتبع، أو بوجه سلب يجتنب، أو بنسبية تعتبر.

إن فقه القرآن لا يتم إلا بنظر عائد إلى شرائع من قبلنا، وبنظر يشمل سنة الرسول صلى الله عليه وسلم المبينة للكتاب بالقول والعمل.ولا يتم فقه السنة بالنظر في الأحاديث المحدودة المرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن عمل الصحابة امتداد لم ينقطع عن عهد التنزل، بل هو تقدم على ذات الوجهة والسنة. ولا غنى عن الإحاطة به لحسن فهم السنة. وهكذا من بعد -لا نفهم الماضي إلا في ضوء الذي يليه في الزمان، ولا هذا إلا بذاك. ومن هنا تنشأ وحدة الأمة المسلمة عبر التاريخ لأنها كلها حلقات موصولة هادفة لذات المعاني الدينية.

ولكن اتصال شرعنا بالشرع السالف، واتحاد السنة والقرآن من حيث أنها بيانه. وانتساب

تراث السلف للسنة- ذلك كله ينبغي ألا يؤدي بنا الى الخلط في القيمة النسبية لكل حلقة من ذلك التراث الموصول. وكما قام الأصوليون يوما يميزون بين هدى القرآن والإسرائيليات السابقة، ثم بين أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وبين السنة مقروءة مع تاريخها اللاحق، لا بد من التمييز بين القرآن كلام الله والسنة المبينة. ذلك أن عقيدة التوحيد تفرض على المسلمين حسن ترتيب هيكل حجية الأحكام وعلاقاتها، ولا سيما مع مرور الزمن وطرؤ الحاجة لفهم أدق، لمنهج الأولوية والتناسخ

المنطقي الذي يلزم لتعدية الشرع إلى كل واقع جديد.

فالقرآن حاكم على السنة وإن كانت هي ملزمة وحاكمة على المسلمين. والسنة اللاحقة للصحابة والتابعين مبينة وإن لم تكن حاكمة. وإجماع المسلمين من بعد بيان ملزم لمقتضى الدين، ولكنه لا يرقى لدرجة الحاكمية، ولا الخلود التي يختص بها نص الوحي، أو بيانه بالسنة المعصومة.

2- وكثيرا في تاريخ الحضارات، ما كانت اتجاهات العودة بالذاكرة إلى الأصول حركات مؤدية إلى بعث جديد. لأنها تمكن من النظر الناقد، بمقارنة القيم النسبية لمكونات التراث. ومن تجاوز الأشكال التي جمدتها التقاليد، بالنظر الناقد إلى الأصول، واكتشاف اتجاهاتها الكامنة، وإمكانات فهمها وتطبيقها، بصور أخرى تكون في واقع جديد، أقرب في جوهرها إلى ما كانت تمثله تلك الأصول من مقاصد في إطار بيئتها الأولى.

كذلك في تاريخ حضارة الإسلام ،كان السلفيون الصادقون رجال أصول، بأكثر مما كانوا رجال فروع وتقاليد. وكانوا يتعلقون بمثل الاعتقاد والشرع الأصلية، ويحاولون تحريها بطرق متجددة، ولا تحجبهم الأطروحات والأشكال التاريخية، التي يعتريها التقادم والخطأ أحيانا. ولم تكن أصالتهم من حيث الإلمام الثقافي بالأصول، بل من حيث انفعالهم بها عقلا كما انفعل بها العهد الأول.

ولكن يتسمى بالسلفية آخرون، يرون الدين متمثلا في تاريخ المتدينين. فهم بحسن نية يتعصبون لذلك التاريخ، وينسون أن مغزاه في وجهته لا في صورته. ويقلدون السلف لا في مناهجهم وسننهم الأصولية، بل في شكل كسبهم المعين. ويعتبرون بالصحابة والتابعين وأئمة الفقه لا في مسالكهم من التدين إجتهادا وجهادا ،بل يحاكون حرف أقوالهم وأعمالهم. ويرون الاتباع لا في المضي على المنهج السالك قدما إلى الله، بل في الوقوف عند حد الأولين ومبلغهم.

والغالب في الذين يرجعون إلى الصور السالفة في تطبيق الشريعة لا إلى مغزى أحكامها، إنهم أهل ثقافة صاغها الانغلاق على القديم. لا يعلمون كثيرا عن الواقع الحاضر، الذي يراد أن يقام فيه الدين، فلا تتأتى لهم مقارنة التاريخ والحاضر، ليدركوا أن الصور القديمة لو أقحمت على واقع مختلف، ربما تحدث من النتائج ما يجافي مقاصد الشريعة، ويناقض سائر أحكامها. وهم من الغفلة التامة عن حركة التاريخ، لا يتذكرون أن الدين تفاعل بالقيم الروحية مع الأوضاع الواقعة. فما هو بنظريات أو مقولات محفوظة وتقريرات مجردة، بل ينبغي أن يؤخذ من حيث هو أحكام حية ،في واقع لها فيه وقع ومغزى، هو جوهر التكليف الخالد الذي يتوخى في كل زمان ومكان.

ومهما كان تاريخ السلف الصالح امتدادا لأصول الشرع، فإنه ينبغي ألا يوقر بانفعال يحجب تلك الأصول. ذلك أن التقاليد كلما تباعدت طبقات توارثها تواردت عليها المدخلات الظرفية، التي تباعد ما بينها وبين المصادر الأولى. فاستحضار تلك المصادر الأصل ،ضمان يرد التاريخ إلى معايير تقويمه، لتمحى البدعة الطارئة وتحيا السنة الأصيلة. والبصير بتجلي القيم عبر العصور التاريخية يدرك أن الاتباع الحسن والابتداع المنكر، لا ينصب على الصور والأشكال وحدها. فالحق القديم الباقي قد يتجلى بصور شتى، حسب الظروف. ولئن كانت بعض أشكال التدين قد ثبتت

بالشرع، كما قدمنا رمزا أبديا للحق، فإن بعض أشكاله الاخرى إذا تمادى بها الناس في أطر ظرفية مختلفة قد تنحرف عن الحق وتصبح حاملة لباطل يأباه الدين. وبعض صور الحياة هي محض أداة، قد يكون العهد الواقعي بها أن تحمل الباطل، لكنها قد تنقلب بذاتها مطية للحق في عهد جديد، لاختلاف الظرف المادي أو العرف الاجتماعي.

إن تاريخ السلف رصيد من محاولات التدين وتجاربه، ويمكن من ثم أن نستصحب في استمرار أشكاله، واستقرار اتجاهاته، تعبيرا عن الحق الديني الثابت. ولكن طروء الظروف الحادثة في عصرنا، ينطوي على ابتلاءات جديدة، وفق سنة الله في تطوير الابتلاء. ويمكن من ثم أن نستصحب أنه يستلزم تصريف أشكال التدين القديم، بما يجاوب الابتلاءات المعاصرة. والعدل في الموقف الفقهي، أن ندرك أن التدين توحيد بين مثال الحق الثابت وظرف الواقع المتحرك وأن الحق لثباته، قد ينجلي بذات الصورة رغم حركة الظروف، وأن حركة الظروف قد تستدعي تعبيرا جديدا عن الحق، في كل حال، ضمانا للاعتصام به. فالعدل أن نولي اعتبارا متوازنا لاستصحاب الحكمة الباقية في التاريخ ،وللبحث عن وجه جديد للحكمة في الظرف المعاصر. وقد نركز على اعتبار دون آخر، مقاومة لاشتطاط الاتجاه السائد في ثقافة المسلمين، لكي يحفظ ذلك التوازن.

ومن أهل العصر تطوريون، يجتاحهم تغير الأحوال حتى يقطعهم عن حبل الحق الثابت. ويزين لهم أن الحق كله نسبي متغير، والتغيير غاية لذاته، وينساقون بذلك حتى يمرقون من الدين، إلى حركة بغير قرار وضلال موصول. وقد يحسبون ذلك تقدما، ولكن التقدم في الدين رهن بالتزلف من الحق، وقد يتأخر المرء ويتخلف إذا جمد على القديم، وفاته مقتضى الحق المتجدد في ظرف الابتلاء الحادث. ولكنه يتأخر ويتحرك القهقرى إذا ضل بعد علم، وانقلب على عقبيه مدبرا عن الله.

ومن أشياع التاريخ محافظون يفضلون النظم والأعراف، التي تبلورت عبر التاريخ المستمر في الحاضر. وإذا سلموا بأن الحاضر معلول، فإنهم يرون العلاج كله في إحياء التراث .وتجد منهم لذلك حرصا على تحقيقه ونبشه والاعتزاز به، اذ يؤمنون أن فيه حلا شافيا لكل معضلة مستجدة. وما بدا فيه من ثغرات ردوها الى قصورنا اليوم عن استقصاء مادته. وقد يوغل بعضهم في الرجعية فيضاهي في الإسلام أشياع الجاهلية، الذين لا يتبعون الا ما ألفوا عليه آباءهم، وينكرون الجديد لأنهم ما سمعوا به. فهؤلاء يؤمنون بأن تجاوز أشكال الماضي، تغيير للدين وازدراء للسلف الصالح، وإصلاح العيب في حياة الدين الحاضرة عندهم، يكون بالرجوع واقتفاء كل أثر قديم.

ولا سبيل لتجديد في أمر الدين عند هؤلاء، فكل الإمكانات العقلية والعملية في بيانه قد استنفدت. ولا بأس عندهم بحركات التجديد التي تقتصر على ذكريات تطربة الماضي، وإحياء حمية الإيمان، بتلقين ذات المقولات المنقولة. أما تصويب الإيمان نحو ابتلاءات الواقع، وإلقاء ضوء جديد من فقه الدين عليها والتعبير العملي عن ذلك بالأفعال والنظم المناسبة، فذلك أمر لا يعنيهم. كأن تقدم الدين قد جمد على كسب الأسلاف وحرية الاجتهاد نسخت من بعدهم، وكأن الدين بطلاقته الأزلية قد حوصر في ظرف معين من المكان والزمان الماضي.

3- أما المؤمنون بأن تجديد الدين لازمة متصلة أبد الدهر لتحقيق الايمان، ولأصالة التدين، ولاستيفاء التوحيد -كما قدمنا- فإنهم يعنون أيضا بالتراث تأسيا بنهج الرسالة المحمدية، التي حرصت على وصل المؤمنين الجدد بأثر السابقين. ليعتبروا بسنة الصالحين ويتعظوا بعاقبة المكذبين (قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) آل عمران 137، ولئن كان الاعتبار بمحاولات السلف المؤمن في تحقيق الإسلام، هو أول مباحث المسلم في التاريخ الإنساني كافة، فإن ذلك لا يستنفذ واجبه في استقصاء كل عبرة سالفة أو حاضرة، ليجتلب كل حكمة ويجتنب كل ضلالة، في سبيل ترقية عبادته لله.

لكن المسلم المتجدد الإسلام، إنما يقبل على التراث ناقدا لا ناقلا، ليبني عليه لا ليعيد بناءه. وتتأتى له أهلية النقد من النظرة التوحيدية، التي تنسب التراث إلى واقعه المعين، لتقوم مغزاه ثم تنسبه من جانب آخر إلى نظام معايير الحق، كما قررها الوحي. وتمثلت في واقع عهد التنزيل، لتحاكمه إلى منطقها الأقوى.

ومن ذات النظرة التوحيدية التي تصل أقدار الله التكليفية الموحاة، بأقدار الله الطبيعية المدركة بالسمع والبصر والفؤاد، والتي تجعل التدين في أحكام الوصل والتوحيد بينهما. يعلم المسلم البصير بأن سنة دين الإسلام عهد التنزيل التي نصبت أسوة حسنة لخلف المسلمين، إنما تنجلي في النصوص المقولة منسوبة إلى الواقع الاجتماعي الطبيعي. وكذلك كل حقبة من الإسلام السلفي إنما تقوم بنسبتها إلى محيطها الواقعي. وكذلك يقوم مقتضى الدين للواقع المعاصر. فالإسلام في صورته الأولى حجة علي سائر التاريخ، وصور الإسلام الخالفة مواضع للاعتبار. وصورة الإسلام اليوم هي هدف النظر في كل ما سلف. فالمذهب التجديدي يسير بسيرة السلف الصالح، لكنه قد لا ينتهي في الواقع إلى حيث انتهوا، إذ يقتدي بتوجهات وراء ما مكنهم منه الواقع. ويستعين ذلك المذهب في فقه الدين بكل الكسب الفقهي، ولكنه لا ينقطع به عن أصول الشرع، ولا يقنع به عن الاجتهاد الأصيل تأسيسا على تلك الأصول.

وإذا كان التجديد هو استمساك بالأصولية في الدين، فإن من أبشع الدعايات في وجهه أن يظن تبديلا للدين. فذلك ناشئ عن الوهم بأن الدين هو جملة الصور التي شكلت الحياة الدينية السنية. وإنما الدين الحق أحكام مشروعة، في نيات الإيمان تشمل الحياة وتوحدها، وأحكام في العمل لا تشمل إلا بعض وجوه التعبير عن عقيدة الإيمان والتوحيد. أما الدين الكسب فهو نيات مؤمنة وأعمال تلتزم مسنونات الشرع، وأعمال من بعد تأتي كيفما اتفق التعبير عن مواقف الإيمان ومبادئ الشرع، في ضوء الظروف المحيطة. والتجديد إحياء لمعاني الدين الحق في النفوس، ثم إقبال على واقع التدين لترقية الالتزام بأحكام العمل المقررة شرعا، ولمكافحة ما طرأ على التدين من بدع، غشيت الدين من ممارسات سالفة خاطئة، ليست منه في شيء. أو أشكال تعبير عفوية لا بسته لعهد سبق، ولم تعد مناسبة. ثم جهاد لتحقيق الدين في ثوبة المتجدد.

فالتجديد بناء على الأساس القديم، هو عود بالدين إلى مغزاه الأصل، لا مرآة الأول. ومن رد

الدين كله إلى الصور الظاهرة، فقد ضيع شطر دينه.إذ الدين رد الظواهر الى المعاني الأزلية المطلقة.
وما لم تنصبه الشريعة شكلا يرمز إلى المطلق، فهو قابل للتجديد ولو اتفق كونه من صور النموذج العملي الأول، فضلا عما تأخر من مقولات تجاوب شبهات الاعتقاد الطارئة، أو فتاوي تقابل الأقضية المطروحة، أو نظم تناسب الحاجات والإمكانات الظرفية الواردة عبر تاريخ السلف.

أحوال في ظاهرة التجديد

لما كان الدين لا يقتصر على ما في الضمير من تصور، بل هو تفاعل الإيمان واتحاده مع واقع بيئة الناس والأشياء. فإن خمول الدين لا يتمثل في تطور نفسي داخلي محض، وإنما يحدث ذلك التطور في سياق التفاعل مع الواقع، ويحدث آثاره فيه. فإذا اشتدت الفتنة على المؤمن أوشكت أن تزلزل إيمانه وتعسر تعبيراته الخارجية عن التدين، فتتقلص مظاهر دينه ووقعه على الحياة، إلا إذا اعتصم بمزيد من إيمان. فبين العوامل داخل نفس الإنسان وخارجها، وحدة وتفاعل -لا تتحكم نيات الإيمان في الواقع المادي ولا تسلم منه، لكنه لا يتحكم فيها كما يزعم الماديون. فأقدار الله التي وهبت الحرية والقدرة للإنسان، وحفظت له أصلا من الاستقلال والاختيار تحيطه بواقع يؤثر عليه.

ويعود الخمول في الدين لنا لعوامل متشابكة : جانب منها من تلقاء الإرادة ،إذ يغير الإنسان ما بنفسه حسبما شاء. وجانب من تلقاء البيئة ،إذ تشتد الفتنة الخارجية على إيمانه، فتستدعي توكلا أو صبرا أو إخلاصا أكبر. أو تتكثف على عقله ظلمات الحياة ومشكلاتها ،فتستلزم كسبا من التفقه والتعلم أعظم. أو تتفاقم حوله التحديات العملية، فتقتضي جهادا أجل. فإذا أسعفته استعداداته الروحية لمجاوبة تلك الحاجات وترقية كسبه من الإيمان والفقه والعمل، إستقام أمره وإلا تناقص حظ حياته من الدين. وعلى صعيد المجتمع يكون تناقص الكسب الديني للأفراد، بذاته مدعاة لنشأة ظروف عامة، تشكل فتنة أكبر، لا تزيد الأفراد إلا ضلالا. ويهبط على المجتمع قدر الانحطاط، بمده تفاقم الخور في نفوس الأفراد، وتدهور الظروف الضاغطة الفاتنة. وقد تزين للمؤمنين أن يتوهموا ذلك قدرا وقضاء، لا يندفع .وهكذا تتدارك عوامل الانحطاط من تلقاء النفوس وخارجها.

وحين يبلغ الانحطاط مداه، وتتفاقم أزمة وقعه على النفوس، قد تتحرك فطرتها وتصحو من سكرتها، مذعورة بالمخاطر المحدقة على أصول هويتها الدينية. مستفزة بالظاهرة الفاشية للفجور عن الدين في الحياة العامة. وقد تعتري قوة الباطل التي تحط أثقالها على المؤمنين شيء من الغرور، أو الفتور في حدتها. وهكذا تبدأ دورة البعث بعد الميل إلى الموت، تدفعها مفاعلات شتى إذ يلتمس المؤمنون في اعتقادهم وفقههم، المواقف الايجابية الناهضة. ويهجرون المواقف العاجزة والرؤى الهابطة . ويفتح الله لهم بذلك فتوحا في الواقع، تبشرهم وتخفف عنهم ظروف الفتنة. بل تعينهم على الاندفاع قدما، وهكذا تتبارك عوامل النهضة من داخل النفوس وخارجها.

وقد تدور الدورة على اتجاه النهضة، وتجيء ظروف اليسر مدعاة للغرور والتراخي. وتطورات المجتمع مولدة ل لأوضاع جديدة مربكة، لم يعهدها المؤمنون، ولم يعدوا لها مواقف اعتقاد، وفقها مناسبا. فيجنح المؤمنون نحو حال النكسة، حتى تتهيأ لهم التوبة من جديد.

وقد شهد تاريخ الإسلام منذ البعثة الخاتمة، فترات خمول ونهضة - تقوم النهضة وتزدهر ثم يدركها الاستقرار، ثم تؤول إلى خمول. وتتفاوت المراحل في مداها الزمني ،وتتفاوت البلاد الإسلامية حظا من النهضة أو الانحطاط، في بلد ما، قد تجاوبها نهضة في بلد آخر. إذ يتسامع بها المؤمنون فيتذكرون ويستبشرون، ويقلدون الأسوة الحسنة أو يجدون المدد الفعّال.

ومهما كان العلو والهبوط في اتجاهات حركة التاريخ الإسلامي، أو تفاوت الحظوظ بين أجيال الأمة، فإن نمط التوبة أو الدورة كما قدمنا ظاهرة لازمة، يتجدد الدين كلما بلي، وتأتي النهضة عاجلا او آجلا عقب الخمول. وذلك يشير لاتجاه الوجود الإسلامي نحو وحدة عبر الزمن، تقوى بقدر حظ المسلمين من الإيمان والابتلاء، وتضعف بقدر ما ينقصون من ذلك. ولكنها لا تتلاشى بانحدار مطرد، يقطع آخر الامة عن أولها، ولا بضلال مقيم مستمر يفرق ما بين خلفها وسلفها.

ومهما ظن الناس من طرافة نهضة إسلامية في زمن معين، أو أصالة حركة في بلد معين، فإن عناصر تلك الوحدة التاريخية التي ذكرنا، تكمن ثم تنجلي في كل ظاهرة تجديد. فالصحوة الإسلامية الحاضرة، تمتد بعض جذورها في التاريخ إلى نهضة في القرن الماضي. بدت في حركات البعث الإيماني والفقهي، والجهادي المشهورة، التي ظلت بعض جذورها حية آتت ثمارها عبر الحاضر، حينما واتتها الظروف المناسبة. ومعروف اليوم كيف تتجاوب حركات التجديد من بلد إلى بلد. وهكذا لا يظهر كسب إسلامي حي إلا كان لسائر المسلمين السالفين والمعاصرين فضل فيه. وذلك وجه آخرلوحدة الأمة المسلمة. ومن الناس من يرى حركات التجديد الإسلامي تتجاوب بروح من تلك الوحدة، فيظنها حلقات مؤامرة، وما هي إلا وحدة الإسلام تتجلى عبر اختلاف صوره في المكان والزمان.

2- وتتباين حركات البعث والتجديد في مداها، حسب ما يقدر الله من مدى التحديات التي تثيرها، ومن مدى الإيمان الذي تتصدى به. فقد ياتي التحدي شاملا يبتلي الاعتقاد والفكر، ونظام الحياة المؤمنة، ويتصدى له المؤمنون ببعث جزئي يثيرعاطفة الإيمان ضد الباطل. ثم لا يصوبون دوافع الإيمان الى فقه الدين وعلم الدنيا بما يبصرهم بوسائل المجاهدة المناسبة للباطل، فلا يفلحون في مغالبته، أو يزهقون الباطل لكنهم لا يتمكنون من وسائل إحقاق الحق من بعده. فتضل عواطفهم الثائرة بغير هدى، أو تتخبط سدى أو تتصادم، فتتناسخ آثارها أو تسلك المسالك التافهة، ويكل تنخرم ثورتهم من الممارسة الدينية الرشيدة، التي تغذي الايمان، فتئول إلى ارتباك وعجز وخيبة. وقد يتهيأ للمؤمنين أن يجابهوا التحدي الشامل، بمثله دينا شاملا ينبعث فيه الإيمان، ويصحوا الفكر، وينهض العمل، فيحدث قومة فاعلة متكاملة مستقرة، مستمرة بقوة أصولها واتصال دوافعها.

وقد لا ترد ظاهرة البلى والخمول على المؤمنين إلا جزئية، كأن تفتر العاطفة المؤمنة على توافر الأطر الفقهية للحياة، وضآلة الابتلاءات المعاكسة. فإذا لم يتدارك هذا النقص بإحياء الإيمان أوشك أن يجر نقصا في سائر جوانب الحياة الدينية. أو أن تتداعى الابتلاءات على المؤمنين فتجلب عليهم وبالا في كل شأن من حياتهم. وقد تتوافر العاطفة ولا يواكبها علم متجدد، ينير الطريق للوفاء بحاجات الدين الجديدة. وقد يتهيأ كل ذلك لكن الله يعظم الابتلاء، فلا تتوفق النهضة حتى يأذن سبحانه وتعالى.

3- ويغلب في الأحوال السابقة لمراحل البعث والتجديد، أن تتناصر تحديات من خارج المجتمع المؤمن، وأخرى من داخله، وتتحد لتستفز المؤمنين إلى النهضة. فلا يكون المسلمون هدفا سهلا

للمعتدين، إلا حين ينالهم ضعف داخلي، يجعلهم أهلا للذل الذي يضرب عليهم، فإذا أعطوا الدنية من دينهم سلط عليهم من يفتنهم بالاستكانة السياسة والملهبة، ولا يزيدهم في دينهم إلا خسارا. (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) الرعد 11.

وتبدأ النهضة كذلك لدى المسلمين من تلقاء أنفسهم ثم تمتد أبعادها ، وتأتي حركات النهضة لذلك إصلاحا لحال المجتمع المسلم المتردي. وجهادا في ذات الوقت ضد العدوان الخارجي. وكثيرا ما تتحد القوى الداخلية المائلة للانحطاط في الوسط الإسلامي، مع القوى الخارجية ذات الغرض في ذلك. ويتصدى أولئك وهؤلاء لعوامل النهضة الإسلامية يعوقونها وللعاملين يحاربونهم في فكرهم وفي حركتهم.

أما الأعداء الخارجيون فيدفعهم للكيد حراسة مصالحهم، من الإيمان الزاحف وحمية من كفرهم وحبهم ألا يتجدد الدين، وأن يبلى ويموت. فتراهم يسمون إيمان المؤمنين بالتعصي الأعمى، ويدمغون حركتهم المتوثبة بالعنف والإرهاب، ويتهمونهم بالتخريب وابتغاء السلطة، لأنهم يستهدفون النظام والسلطان القائم. وقد يعمدون إلى تمزيق وحدة عوامل التجديد، بالفصل بين قادة حركته وعامة الشعب، بالإيقاع الخبيث وحبس القيادات وتضليل الشعوب.

وقد تتجاوب مع هؤلاء قوى متدينة تقليدية من داخل جبهة الإسلام، تفعل ذلك من حيث تشعر او لا تشعر. فإذا سلم المجددون من أن يتهموا في نياتهم، فإن فقههم لا يسلم لغرابته من الاتهام بالمروق من الدين، وحركتهم من الاتهام بالتطرف والتهور. ويدخل الهوى أحيانا في الصراع تنافسا على الوجاهة والقيادة لدى العامة المسلمة، أو فرقا من تبعات التجديد ومجاهداته المضنية. وقد وئدت كثير من حركات التجديد لأنها اصطدمت بطبقة الشيوخ التقليديين الذين كانوا يمثلون الشرعية الدينية لدى السواد الأعظم من المسلمين بثقافتهم وهيئتهم وسمعتهم الخاصة. ويشكل هؤلاء في كثير من البلاد طبقة متمكنة تعوق التجديد كله أو تضطره الى مدخل رفيق بطيئ.

4- ولئن كان الرسل في قيادتهم للبعث الديني، يعولون على معجزات يذعن لها البشر، ويتأيدون بالوحي المتنزل، فإن قادة حركات التجديد والنهضة يحاولون أن يجدوا قبولا وشرعية لدى الناس، بغير سلطان إلا حجة كلمة الحق، التي يرجى أن تتجاوب معها الجماهير على غرابة ثوبها الجديد. سوى أن التراث الإسلامي يعمر برصيد واف من المعاني التي تسعف حركات التجديد في سعيها لاكتساب الشرعية والتأييد. فمن ذلك الأثر النبوي بأن العلماء ورثة الانبياء، وبأن لهم دورا كأنبياء بني إسرائيل بإيحائه يجعل للعالم حقا في الإمامة، وفي قيادة البعث الجديد. وفي البيئة الشيعية التي لم تجد قيادة حكم مقبولة، يصبح العلماء هم حجة الله وآياته. يتهيأ لهم من السلطات على المؤمنين، ما لا يتهيأ لعلماء السنة. ومن أرصدة التجديد في التراث، مفهوم المهدي أو الائمة الراشدين المهديين. فشرعية السلطان القديم عند المسلمين تدعمها حجة طاعة ولي الامر، ولابد لمضارعتها من حجة تجديدية ناسخة. ولذلك لجأ كثير من المجددين لادعاء المهدية في سبيل انتزاع الولاية الشعبية، وعقد بيعة تخرج على العهد القديم.

ومن مسعفات التجديد مفهوم الجماعة الظاهرة أبدا بالحق، وهو معني في كثير من السنن التي تتخذ سندا لشرعية جماعة تعتبر نفسها طليعة تربية للحق، وتجديد لأمر الدين، وتمثيل نموذجي للمجتمع المسلم الأكمل. ومما يهيء المسلمين لدورات التجديد، البشرى الواردة في الأثر، بأن الله يبعث لهذه الأمة قرنا بعد قرن، من يجدد لها أمر دينها. وقد تمثل الظاهرة التجديدية في قيادة أحد أو جماعة في بعض أمر الدين أو كله.

وقد تكون القيادة التجديدية بأي حجة استنصرت، زائفة لا تلتمس إلا البغي والتسلط على النظام القائم، أو مهووسة تستعين على الناس بشعار الدين، أو ضالة تحرف الكلم عن مواضعه، وقد يد الله لها فتحدث زوبعة في واقع المسلمين. ولكن السواد الأعظم من المسلمين لا يركن إلى القيادات الزائفة إلا قليلا. فالأمة معصومة من ذلك ، ظل متنها عبر التاريخ على جادة الطريق، طريق الحق، مهما تناثرت زعانف النحل على شعاب حواشيه. وقد تكون القيادة صادقة مهتدية راشدة، لكن تحول المعارضة التي تقوم في وجهها ، دون سائر جمهور المسلمين، فلا يتغلغل فيها الوعي الإيماني المتجدد ، ولا يشيع الفقه الحديث ،ولا تقوم حركة النهضة حتى يأذن الله.

5- مهما تكن طبيعة القوى المتصارعة بين يدي التجديد، فإن المناظرات الفكرية التي تشتجر حول ذلك تثير طائفة كبيرة من قضايا فقه الدين .وينتصر كل من المجددين والمحافظين لمذهبه في الفقه. ومهما كان الوجه الصحيح باديا في كل قضية، فإن الوجه الاخر يجد رواجا في الزمن الذي يوافقه. إذ تزين المذاهب الفقهية المناسبة للتخلف، عندما تسود أهواء التخلف وتظهر المواقف الإيجابية لعهد الإيجاب والنهضة. وذلك ميل لا يسلم منه إلا من تجرد للحق من فتنة الظروف المحيطة. ونعرض هنا نماذج من مسالك المناظرة التي لا تكاد تنحسر، والتي تثور بوجه حاد كلما ثارت رياح التجديد، واضطرب مسير التاريخ الإسلامي صاعدا ، بأثر من دعوة تذكر وإصلاح أو من ظروف مواتية.

فأحوال الوحدة تفتن الناس وتكيفهم، فيتصورون التوكل إسقاطا للتدبير وتمنيا على الله واستسلاما للظروف، ويتصورون كسب الإنسان جبرا مسيرا فيه كيفما اتفق القدر، وصالحات الأعمال كرامات تديرها خدام الجن والملائكة للقاعدين، والمسؤولية رهينة بالانتساب إلى الشافعين. ويتصورون كل الدين في تقوى الشر، وكل الإيمان في الخوف من النار - ذلك أنهم يؤمنون بأن التاريخ يتدهور باطراد حتمي، وأن ما يقبل شر من الذي ولى، فلن يتهيأ خير فيما بقي، ويتطيرون بكل تطور منفعلين بما يشاهدون من رفع العلم الديني وذهاب الأخلاق، وجنوح الشباب، ونقصان أرض الإسلام. ويحسبون كل جديد بدعة فالشرور عندهم متداركة وخطر عذاب الله متفاقم، والأمر يدعو للتشاؤم والقنوط.

أما مذاهب الفقه عندئذ فتؤسس على اختيار الأحوط والاعتصام بالقديم وتقليد السلف، بغير تصرف خشية الوقوع في فتنة أو فرقة أو ضلالة. والاجتهاد العقلي منسد بابه. فعلم الشريعة يؤخذ نقلا تلقينا وعلم الطبيعة يهمل كله. ومادام الشر يقترب كل يوم ، فالسلامة دائما في الذرائع، حذر

المفاسد المنذرة، بتضييق كل واسع في الدين ،وتحريم كل مشتبه وكراهة كل مخاطرة، ولو كانت واجبا. وفي سبيل ذلك ينبسط التنطع في أصول الفقه، فلا مجال لتفسير غير ظاهري، ولا لعلم حديث نقاد، ولا اعتبار للمصلحة والاستحسان ، فالعلم كله نقول منضبطة. ولا أنكر من الإتيان بجديد لا يسند إلى قائل سلف، ولا من الفتوى بتوجيه غير قطعي، وما غلب من آراء الفقهاء كلها إجماع، ولا أكفر من الخروج عليه. وتصريف الفتوى بين المذاهب ترقيع بالهوى، فلا أحسن من الالتزام بالراجح داخل المذهب الواحد.

أما مواقف الحياة فالدين منها في تقليص، ينحصر في الشعائر دون العمل العام ، ويراعى في الظاهر المعروف دون النيات الباطنة، وتختص به فئة موسومة تتكل عليها العامة. فالمؤمن الأمثل هو الذي يلزم خويصة نفسه، ويعتزل مزدحمات الناس، ويتورع من غشيان مواقع الحياة النشيطة بالفتنة. فإن كان لا بد من مجتمع، فليكن على ما يقتضيه النسب أو التاريخ المستقر. وليكن الولاء عصبية تغلق عن سائر الأمة، وتتشبث بالموروث، وبطاعة الشيوخ والزعماء. فلا ترد الكيان الاجتماعي إلى ولاء أوسع ولا حق أرفع.

لكن مناخ النهضة والتجدد يعين على مذهب إيجابي في الإيمان حيث التوكل هو الاعتماد القائم على حق الشريعة، والتسخير الأكمل للطبيعة المعبدة لله ثم الثقة بالتوفيق. فالمؤمن المتوكل عامل نشط مطمئن يلتمس الوفاء بالأسباب التي توحد قدرته إلى إرادة الله في الشريعة والطبيعة. فيعول على قول الله وقوته. والمؤمن الناهض يستعمل الحرية الممنوحة للإنسان، استشعارا بالمسؤولية الذاتية الواقعة عليه، وتصورا بأن الدين جهاد في سبيل الصالحات لبلوغ المقامات التي يرجوها المؤمن الراغب في مرضاة الله. كما هو تقوى من الانحراف الذي يورط الإنسان في العذاب والغضب. وإنه ليثق بأن أقدار التاريخ مهما قلب الله ابتلاءاتها ليست حتما ولا جبرا، بل للإنسان إرادة حرة تمكنه من السعي لتحويل خط التاريخ صعدا، مهما ثقل انحطاطه، وما أقدار الحياة إلا ابتلاءات تحبط المفتون، كما تعين المستعين بالله الصلح لما بنفسه. والمؤمن مبشر بالخير متى ابتغاه بوجهه يطلع عليه من وراء اليأس كما ينبثق الفجر من الظلام. إن مستقبل الدين يمكن وينبغي أن يكون خيرا من واقعه، وعصره الذهبي لم ينصرم بل مرجو في كل حين تصدق فيه عزائم الايمان.

أما فقه المجددين فهو اختيار الأولى على الأحوال، واستغلال أقصى طاقة العبادة الاجتهادية تبصرا في الشريعة، وتأملا في الطبيعة، واستعانة بكل منقول ومعقول لترقية شأن الدين. ومن تفاؤلهم بأن الخير قادم، يطلبون الصالح مع درء المفاسد. ويشجعون انطلاق الطاقات المؤمنة لترتاد كل سعة، وإباحة في الدين وتسارع الى كل مبادرة صالحة، وتقتحم متوكلة في وجه كل مخاطرة، متجاوزة لأوهام الحذر الهياب. وتراهم لذلك يلتمسون معنى القرآن كله ظاهره وباطنه، ليستنبطوا كل ذرة من مضامين الحق، ويقدرون مقاصد الدين واصلين النصوص بأثارها صدقا وتمكينا للدين ،والتماسا للحق في تجلياته المتجددة، لا تعوقهم تقية، ولا ترهنهم عصبية مذهبية تقليدية.

أما حياة المجددين فهي تعبير أكمل عن الإيمان والتوحيد. يسعون للتوبة إلى الدين بكل

قطاعات الحياة الشاردة عنه بغفلة الزمن، حتى تتحشد كل الطاقات في نهج العبادة لله. ويوحدون ظاهر الأعمال الى أبعادها في الوجدان، إثارة لدوافع الدين وفاعليته في الواقع. ويوحدون شأن المسلم المسؤول فردا إلى شأن الجماعة المسلمة المتكافلة المتعاونة على البر والتقوى . والمقبلة على الحياة تعمرها بحضارة الإيمان، المتحركة بصف جهاد يعلي شأن الدين من جديد، المتوالية عن حرية وشورى، الممتدة من بؤرة التدين المحلي الفعال، إلى آفاق الوجود والمد الإسلامي في العالم.

6- أما وقع التجديد الديني من حيث اللطف أو العنف، فإنه يأتي تبعا لظروف التحول الإجتماعي. فحين تكون عهود الفترة قد تطاولت وأثار الجمود تراكمت، لا يولد العهد التجديدي إلا بعسر شديد، ولا يتم إلا بمجاهدات عظيمة. ويمكن أن يسمى الأمر عندئذ بعثا أو ثورة، لعظم النقلة بين الموات القديم إلى الحياة المنبعثة، وفورة الحركة الطارئة على السكون القديم. ولما كانت حدة المفارقة وشدة وقعها، يستفز القديم المستقر، وتزلزل قواعده الجامدة، فإن التجديد يغلب أن يستصحب شيئا من الحدة والشدة، فتأتي لغته لاذعة صافعة، وتأتي تدابير تنفيذه كثيفة عنيفة. وتؤدي المدافعة الجهادية إلى مجابهة بينة، تنصب القديم وحلفاءه في وجه القائمين بالجديد. والأولى بالمسلمين بالطبع، أن يرفقوا في الجدال فلا يقولوا إلا التي هي أحسن. وأن يجتنبوا الفتنة والقتال، إلا إذا استحكم البغي، وصار الجهر بالسوء والانتصار بالقوة ضرورة يقتضيها الواجب من الدين.

إن الجمود والثورة كلاهما سبب فتنة في الدين، بل يغري أيهما بالآخر. ذلك أن الجمود يؤدي إلى أن يخلد الإنسان في مقامه. بينما يقتضي الدين مقاما جديدا، فتزداد الشقة والغربة بينه وبين دينه. ويزداد بانسلاخه من الدين تصلبا في أوهامه وأهوائه، حتى لا يترك رجاء للإنابة الرفيقة. ويصبح الإصلاح العنيف لزاما ليكسر حدة المقاومة، ويستدرك كل القصور المتراكم، وتنبعث الثورة التي تقع عندئذ بقوة اندفاع هائل، لتحقيق الإصلاح الشامل. وقد يتعسر لذلك أن تتوازن فيها دوافع الإيمان مع ضوابطه، وأن توافيها أوعية من الفقه ترشد مجراها. بل قد يحدث في اقتحامها لمراحل السير على طريق غير مرسوم، أن تطغى على حدود الدين افتتانا بالقوة ،وعدوانا على أهل القديم أو غلوا في الدين. وإذا اشتد ذلك على الناس طلبوا الأمن لحياتهم، والطمأنينة لمعتقداتهم، في الانتكاس إلى القديم المستقر المعهود. فالناس إنما يتقدمون نحو الحق اذا اطمأنوا به وإليه، فإذا أظلم عليهم الامر واضطرب، فهم يؤثرون السكون.

وإن في المقابلة بين القديم والجديد لبلاء عظيما وفتنة، إذ ما يشتط أحدهما إلا انقلب عليه بشطط يتأتى من حدة رد الفعل، ويفسد التوازن في الدين. إلا أن يوفق الله الناس للاعتدال والتقوى. من أمثلة ذلك ما يحدث في التاريخ أحيانا من جنوح الدين نحو الشكليات ،ومن ارتداد الفعل بجنوح نحو الباطنية في الدين، ويلاحظ ذلك بجلاء في تاريخ الإصلاح المسيحي، ويلمع بعضه في توجه الإصلاح الصوفي، نحو إعمار اشكال الدين بنيات الإيمان الخالصة وشطح بعض الصوفية في ازدراء مغزى حركات الشعائر الظاهرة. لكن الاستقطاب لا يبلغ مداه في الإسلام لحفظ الأصول الضامنة ألا يختل التوازن نهائيا. ونجد مثلا آخر حين يوغل فقه الدين في النقلية فيثور العقل،

ويكاد ينفصل حتى عن الوحي ذاته . وقد جرى ذلك لحركة الفكر الحر في الغرب المسيحي ،وجرى لمدى أدنى في حركة المعتزلة الإسلامية. ولذلك مثال ايضا في عهود اشتطاط الجمود الحركي الديني، إذ تنشط حركات التطرف والخروج، كما حدث للخوارج وبعض الجماعات الإسلامية حديثا . وكما يشاهد كذلك في بعض حركات الإحياء المسيحي.

والأوفق أن يحتاط المسلمون دون ما يلجئهم للثورة سبيلا للتحول التجديدي، فمتى تيسر لهم ذلك ،اتقوا به غلو الاعتقاد، وتطرف الفكر، وطغيان الحركة ،وما يعقبه ذلك من زلزلة لكيانهم الثقافي ،واستقرارهم الحضاري. فإذا توالوا بالتذكير من قريب ،وأشاعوا حرية المناظرة، وروح التسامح في الاختلاف، تهيأ قديهم لأن يتقبل الجديد. إلا أن يمحص جوانبه بالنظر المثبت، وينظم وقعه بالتدرج الرفيق، الذي لا يستفز فتنة ولا يزلزل أوضاعا، والأولى ألا يغفل المسلمون حتى يتدارك عليهم التأخر البعيد عن مقتضى الدين المتجدد، أو تستحق عليهم فوائت هائلة في واجب الاجتهاد والجهاد. بل عليهم أن يواكبوا التطورات التي تطرأ كل حين في حينها، بما يناسبها من مواقف الإيمان والتفقه والعمل. وأن يجعلوا التجديد سيرة موصولة لترد مدخلاته عليهم مدخلا دقيقا رقيقا. ولا تطرح عندئذ قضية التجديد بوجه ملحوظ، ولا تثير جدلا أصوليا، مهما يكن قدر الذي يتحقق منه فعلا. ولذلك مثل في التجديد الذي جرى عهد الخلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم حيث لم يكن يلحظ الناس إلا استمرار السنن تتسع وتمتد وتتصرف، وجوهها بغير انقطاع. كذلك كان التجديد الأعظم الذي تم في عهد أئمة الفقه. اذ جاء موصولا بما قبله في لغته وحجته، مندرجا فيه بوجه محكم. فمن وحدة الاستمرار التاريخي لا يكاد يلحظ المرء معالم بارزة في التطور، حتى يمد النظر في المدى الطويل، ليرى مآل ذلك التطور وآثاره.

حركة التجديد المعاصرة.

1- تطرح قضية التجديد بوجه كلي، إذ تعني جوانب كبيرة من الحياة الدينية. وببعد جذري إذ تمس أصول الكسب الديني التقليدي وفروعه. وبوقع حاد إذ تنشأ عن أزمة تدافع شديد بين القديم والجديد. فقد جثم علينا عهد الانحطاط طويلا، واستحكمت الغفلة الروحية والعطالة العقلية والتبلد العملي. ولو أننا تذكرنا من قريب لهان الخطب، ولكان مدى ما ينبغي أن نستدركه محدودا. ولكن تطاول العهود وتصلب الجمود يكاد يوئس من أن يتأتى التجديد بوسائل رفيقة، لأن تمكن القديم المألوف وغربة الدين بوجهه المتجدد، ينصبان مسرحا تدور فيه مجاهدة كبيرة .بعدها أن العالم قد تقارب بوجه وثيق، وغدت قواه العظمى حاضرة في كل بيئة حضارية تقاوم كل جديد، تنكره عصبيتها الثقافية أو تضاربه مصالحها المادية.

إن شرع الدين -كما قدمنا- يعلم المصلح المجدد، أن يضع نصب عينه أن الأولى في وسائل المجاهدة هي الحسنى، جدالا رفيقا وموعظة رقيقة، ولكنه يعلمه أيضا أن الجهاد لقوم استحكمت غفلتهم وولدت خصومتهم، يستدعي بلاء وصبرا كبيرا. وإن الذل أو التحمل للمؤمنين لا يعني التجاوز عن الحق وأن العز على الكافرين يبدأ من الهجر الجميل، حتى يبلغ الجهاد الغليظ.

ومما يجعل وقع التجديد الحاضر شديدا أنه يقع على غالب جوانب الحياة الدينية يستدعيه اتساع مدى التقادم والبلى فيها. ومن خصائص الانحطاط الديني أنه يتدارك ويمتد بتطاول العهد، لأن الدين وحدة متكاملة، ما يبلى منه جانب أوشك سائره أن يبلى، وقد تطاول العهد بالفعل دون أن تدركنا نفحة تجديد شافية، فتداركت آثار الانحطاط.

أما الايمان فقد أصبح حظنا منه عبارات وتقريرات لمعاني العقيدة، نلقنها فنرددها بلفظ مضبوط. لكنها في واقع الإيمان وفي فقه العقيدة لا تقابل علل الاعتقاد السائدة، فعلا اليوم ،ولا تتصل بابتلاءات الإيمان المتجددة. فالتوحيد مثلا -حق واحد ولكنه في كل ظرف ينتصب إزاء ابتلاء إشراكي معين، يقدره الله ثم يصرف تطوراته ثم يقلبه إبتلاء آخر. وهكذا كان الشرك الجاهلي إيمانا بالجن والأنصاب والأشياء من دون الله، وكان عند الكتابيين توقيرا للبشر الصالحين ثم غدا انقطاعات بماديات الطبيعة عن الله أو تعبدا للقياصرة والسلاطين أو بشهوات المتاع. وتخلف فقه الاعتقاد سبب ونتيجة لتخلف التوحيد، فالعلم والعمل متلازمان إنحطاطا ورقيا، وتقادما وتجديدا.

أما الشريعة التي تعبر عن العقيدة وترسم الصراط المستقيم إليه تعالى، فقد ظلت عرضة لابتلاء متطور متقلب. ولئن اجتهدت القرون الأولى في ملاحقة الواقع بتجديد الفقه، فقد تثاقلت حركة الفقه من بعد حتى جمدت، وتجاوزها الواقع وظل يتباعد عنها. ومن شواهد ذلك ماأدى إليه تراخينا في تجديد الفقه من ثغرات واسعة في الحياة المعاصرة، لا يكاد يسعفنا فيها موقف إيمان أو منهج عمل مما حاصر ديننا واتجه به نحو التقلص مع تطور الحادثات. ومن ذلك أن أصول فقهنا القديم وطرائقه، تكيفت لتناسب حياة يستقل فيها الفرد بكثير من شأنه لطبيعة في أوضاع الحياة المادية، وقصور في نظم الجماعة الشرعية، فلما طرأت الحياة الحضرية الكثيفة باتصالها وترابطها ووسائلها الفنية، ولما انتبهنا لضرورة توحيد حياتنا الجماعية العامة إلى الدين، ألفينا أنفسنا فقراء

إلى اصول الفقه العام كاعتبار المصالح ونظم الإجماع والشورى، وقاصرين عن مد الهدى الإسلامي ليشمل شؤون السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، وليوصل علوم الاجتماع والطبيعة. وذلك كله تفريط بجعل الواسع ضرورة لازمة حتى يتنزل الفقه الاسلامي من المجردات الموروثة إلى واقع الحياة فيتحرك العقل المسلم بذلك التفاعل ويبسط الشريعة على الحياة المعاصرة كافة.

وإذا وهت دوافع العقيدة وضوابطها وأظلمت شعاب الحياة بانخساف نور الفقه الشرعي فقد فترت حركة المسلمين وتعوقت، ونشطت ضدهم قوى الأقدار التي يصرفها الله ابتلاء فأورثتهم البيئة الطبيعية مرضا وفقرا وضرب عليهم الناس مسكنة وفتنة.

فقد توقف فقه الاعتقاد منذ ظهور علم الكلام الذي نشأ يدرأ فتنة المنطق والفكر الهيليني بشرح جديد للعقيدة، يسخر ذات أدوات المنطق لتأكيد الإيمان بالله ورسالاته. ولما جاوزت الفتنة بفضل ذلك العلم وبدواع تاريخية لا حقة، طرأت على المجتمع المسلم أمراض تضاهي شرك الجاهلية. فتجددت شروح العقيدة من تلقاء المذهب السلفي، لتعالج تلك العلل الطوارئ. ولكننا في وجه التيارات المذهبية الحديثة بماديتها وإلحادها ودهريتها، تفتقد البيان الشافي لعقيدة التوحيد. وقد توقف نشاط الاجتهاد الفقهي بعد عصر الائمة وتلاميذهم، إلا محاولات تجديد في القرن السابع الهجري، حوصرت واستسلم الفقهاء للتقليد من بعد سوى مبادرات حديثة لا هي منهجية ولا كلية. وقد توقف المد الحركي الاسلامي بتوقف حركة الفتوح التي بسطت سلطان الإسلام السياسي في أرجاء الارض. وجمد المد الحضاري الذي بسط ثقافته وعمر الحياة بالدين. ومن كل ذلك ارتد على المسلمين غزو عقدي وفكري وسياسي هائل لم يدركوا قدره وخطره حتى هبت عليهم نفحة الصحوة الحالية.

2- وبين يدي حاجة المسلمين لبعث شامل في فحواه، هائل في مداه، لابد من أن يكون التجديد أصوليا. فليس الأمر قاصرا على إحياء تراث قديم كان منسيا، بل هو اجتهاد لبسط أطروحات جديدة لمقتضى عقيدة التوحيد في وجه التحديات المذهبية والعلمية الراهنة. أما في الفقه فلن يغني التنقيب في الموروث الفقهي عن فتاوى تناسب الطارئ الحديث، ولا استحداث فتاوى متطورة في شأن فرعي او آخر، بل يلزم بناء منهج أصولي جديد للاجتهاد استنباطا من القرآن والسنة واعتبارا بالتراث، واستعانة بالعلم والتجربة المعاصرة، لتغطية حاجات الفتوى في قطاعات جليلة من الحياة. ولن يتركز هم الفقه كما كان في تنظيم سلوكيات الأفراد بل سيكون أشد انشغالا بتصور بناء المجتمع إجمالا. فالتطور المادي قد أدى الى كثافة الوجود الاجتماعي، ووحدته وسائل الاتصال وأصبحت طائفة عظيمة من مصالح الناس إجمالية لا يمكن تحقيقها أو اتقاء المفاسد المقابلة لها إلا بتدبير واسع يتضمن تقديرات معقدة لتحري أسباب المصالح، وموازنة المصالح والمفاسد المتواردة، في ضوء العلوم الطبيعية والاجتماعية. والتزاما بالقيم والأحكام الإسلامية في التقويم والحكم.

لقد كان المسلمون لعهود سابقة يقومون على قاعدة كافية عموما، من نظم الحياة الإسلامية إذا همتهم قضية إصلاح، لا تكون إلا جزئية في ناحية من نواحي حياتهم. مما يجديهم فيه تجديد محدود

في إطار النظم المستقرة، واجتهاد فرعي مؤسس على الأصول السائدة. قد يتسنى لفقيه أو قائد فرد أن يحاوله. فلئن كان نمط القيادة في المجتمع الاسلامي التقليدي قد جنح نحو الفردية بسبب من ضعف معاني المسؤولية الدينية التكافلية، والبيعة والشورى والمناصحة والإجماع ونحوها - لئن كان ذلك كذلك فإن حاجات الحياة القديمة للتجديد، كانت محدودة قد يفي بها هذا النمط من القيادة دون أن يقع فساد عظيم. ولكن التمادي في ذلك النمط القيادي يؤدي بالمسلمين اليوم إلى إحباط كبير، يخيب كل أهداف نهضتهم إذ تطورت الحياة نحو الجماعية، وتراكمت حاجات الإصلاح المفوتة عبر تاريخ الركود الطويل.

إن التجديد اليوم بمداه الواسع الشامل، وبمغزاه الأصولي وبوسائله الشديدة، لا يمكن أن يتأتى إلا بقيادة جماعية تتسع لتستوعب كل هموم التجديد ،وتقوى على النهوض أعبائه الفكرية والعملية. ولا بد من أن يتحقق معنى الجماعة في حركة التجديد لا بالتكتل العددي، فإن كثيرا من محاولات الاصلاح الخائبة، كانت تواتيها حشود جماهرية هائلة. لكنها تتعبأ كلها حول زعيم واحد يؤمن للناس الشرعية المتمثلة، ويثقون بفكره ومبادراته لكنه بحدود الذات الواحدة لم يكن ليتسع لمتطلبات الأمر كله. وإنما يتحقق معنى الجماعة بالقاعدة الواسعة المؤسسة على حرية تتيح لكل فرد أن يكسب كسبه المعين ويقوم على ثغر من ثغور الحياة حسبما آتاه الله، وتتكامل حاجات الإصلاح. فما يبرز بعد من قيادة لا يرجع إلى كسب فرد ممتاز، بل هو جماع كسب القاعدة العريضة، التي تتفاوت في تنوع عطائها ودرجته ثم تأتلف وتتحد لتتمثل في قيادة مركزية، تعبر عنها وترمز لها.

ولا بد من أن تكون الجماعة القائمة بالحق المتجدد ، جماعة مجتهدة مجاهدة. ولا ينشط الاجتهاد الفكري، الا بالحرية والتفاعل مع المجتمع القديم بركام ضلالاته وبدعياته، وسائر الإشكالات النظرية التي يطرحها واقعه. ولا يصدق الجهاد العملي كذلك الا بالتفاعل مع قوى الباطل الناشئة في المجتمع القديم، أحزابا مذهبية أو كيانات تقليدية، أو ضغوطا دولية ذات هوى تصادم مقتضى الدين المتجدد. أو قوى مادية من أقدار الله ونواميس المجتمع والطبيعة. فبغير التفاعل والمجاهدة لا يتجلى هدى الدين، ولا ينتصر في وجه القوى والأقدار المحيطة. وبالتفاعل المنفعل بالتوكل والتقوى، لا يتعسر شيئ فالحق أبلج بهدى الله والأقدار مسخرة بإذنه تعالى، وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا.

ولا بد من أن تكون الجماعة مهيأة للقيام بوظائف الدين الشاملة، لأن التجديد مطلوب اليوم في جلها. فلن تتم للمسلمين نهضة تجدد أمر دينهم، بحركة عاكفة على وظيفة التربية الإيمانية الشخصية التي تعني بالفرد من حيث هو فذ، ولا بحركة قاصرة على تنمية الثقافة النظرية. ولا بحركة تتجرد للمجاهدات السياسية والاجتماعية العامة أو لترقية الواقع المادي والمعاشي الذي يفتن الناس ،وإنما يتم الدين بذلك كله.

ثم لا بد أن تكون جماعة تتوسل إلى تجديد الدين وتمكينه بالطرق المشروعة جميعا ، فلا هي قانعة بوسائل التأثير الرفيق تذكيرا ووعظا وجدالا ، ولا هي يائسة إلا من وسائل العنف الثوري

والجهاد الغليظ، بل تستعد لكل وجه من الإصلاح بما يناسبه، ولكل حالة من الابتلاء بما شرع لها.

3- إن بعض فقهاء الدين يقصرون التجديد على إحياء روح التدين، ويرتابون في كل تجديد يتعرض لأشكال التدين وأحكامه المرنة، خشية التبديل والانحراف. ولعلهم في ذلك ضحية النظرة التاريخية التي تعكف على الماضي، حيث لم يتهيأ في ماضي المسلمين ظروف تعاظمت فيها الحاجة بما يستدعي منهجا جذريا يجدد نظم الحياة الدينية لمدى مقدر، أو لم يتهيأ إن وافت تلك الحاجة حركة تجديد أهل للوفاء بها. لأن أثقال التقاليد ظلت جاثمة على المسلمين لعهد طويل.

وربما يكون هذا التصور الإحيائي القاصر لمعنى التجديد، عائدا أيضا لعلة تاريخية طرأت على تصور الدين ذاته. ذلك أن التجديد بمعنى إذكاء الحرارة الروحية وإيقاظ الإيمان ظاهرة ألفها التاريخ المسيحي، لكون المسيحية بعد تبدلها غدت قاصرة على الإيمانيات والشعائر المعدودة وعطلت الشرع في الدين، فلا غرو إن كان التجديد فيها معلولا تلك العلة. فهو إما ارتداد على طغيان الشكلية الطقوسية وكثافتها بما يئد البعد الباطني الروحي للدين. أو ثورة ضد السلطة الكنيسية بحثا عن تجارب التدين الفعلي للفرد المؤمن، أو ارتداد على المادية الطاغية طلبا لإشباع القيم الروحية للإنسان التي كاد يسحقها المجتمع الصناعي الوظيفي، أو خروج على الحدود التي احتبست فيها الملة قبضا بالدعوة على العالم. وذلك كله ملحوظ في حركة الإصلاح البروتستنتي ، أو طوائف الكاثوليكية كاليسوعية والفرانسيسية، او في حركات اليقظة الدينية الشعبية، التي ازدهرت اثر الحروب من هذا القرن. أو في جمعيات التبشير والعمل الاجتماعي الطوعي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولئن كان بعض المسلمين يحسبون التجديد في نحو ذلك، فإنما هو اتباع سنن الأولين ووقوع في الامراض الشائعة في كل تدين. لكن الإسلام بمعناه الشامل هو الحق، وقد تطرأ على كسب المسلمين علة في الروح أو في العقل أو في العمل، فيلزم التجديد لعلاجها. وقد تعم العلل فيلزم التجديد الشامل، لتحقيق الدين المتكامل.

لقد شهد العالم الاسلامي حركات تجديد كثيرة، اقتصرت على إحياء العاطفة الدينية انفعالا بما تقدم ذكره، من تصور للدين. أو غفلة من معنى الوحدة في الحياة الدينية، المؤسسة على وصل الوجدان الروحي بالواقع المادي. وغفلة بذلك عن ضرورة توازن المنهج التجديدي حتى يتيسر للعاطفة المستثارة، أن تجد ساعة ثورتها. ويقدر تعاظمها أطرا تنظيمية، حتى تأتي الحركة العملية الناتجة عنها منسقة متوحدة، لا ترتبك ولا تتصادم. ولعل مرد الإخفاق الذي كان مآل كثير من تلك الحركات، أن دوافع الإيمان الثائرة ،لم تكن توافيها وجوه فكر تهديها ولا مناهج عمل ولا وحدة صف، أعمق من اتباعه لزعيم.

فما تلبث حين النصر أو دونه أن تتخبط في الظلمات، أو ترتطم بالعقبات أو تنحرف الى مسلك تافه أو تتصادم في فتنة داخلية. ولربما تفلح في إبطال الباطل الذي يجابهها، لأن ذلك هدف بسيط يمكن استيعابه والتوحد عليه بيسر. فإذا تجاوزت تلك المرحلة نحو واجب إحقاق الحق، وهو

الهدف الإيجابي للتجديد والإصلاح، أشكلت عليها تعقيداته وتشعباته، وتفرقت بها أسبابه. وهنا يخشى التخبط والتبلد والاختلاف ولذلك كله أمثلة معروفة في حركات الانتفاض الجهادي الإسلامي قديما وحديثا. بل هو من أخطر العلل التي تتعرض لها حركة الاسلام الحديثة. فهي حركة نبهتها قوارع التحدي الغربي، واستفزتها أن يكون العز والقوة في جانب الباطل. لكن الحركة لم تجد بعد في الاستجابة الفعالة لذلك التحدي. فما زال الغرب رغم صحوتنا يتباعد عنا قدما، بل كلما التمسنا طريقا للتقدم منافسة له واستقلالا عنه، كان ذلك مظهرا لتمكين أثره ولتقدمه علينا. ولئن رجونا في الحركة إصلاح المجتمع المسلم التقليدي، فإنه مازال منحطا عن مثل الإسلام، بل عن مستوى بعض صور تطبيقه الزاهية قديما، فالبدع أو المظالم والانحرافات ما تنفك تتكاثر وتتراكم.

ولعل سبب إخفاق حركة الإسلام، مهما صدقت نياتها المؤمنة، في تحقيق الإصلاح الداخلي والعز الخارجي هو أنها لم تجعل منهج التجديد شاملا شمول الدين التوحيدي، حيث يحيا الإيمان منبعثا ليلد علما متفجرا ويثمر عملا مباركا، ويتمثل جماعة فاعلة. ولئن تهيأ لنا قدر من صحوة الإيمان وتجدده، فلا بد من ان نصوبه نحو تجديد الفقه والعمل والبناء الاجتماعي، لتتعبأ لنا حركة موحدة في كسبها الديني. تحقق وثبة بما في نفوسنا نحو مثل الدين الحق، وتتجلى نهضة حضارية جديدة، في تاريخ الإسلام ومستقبل العالم.

الحركة الإسلامية والتحديث.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مدخل :

ابدأ بحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ثم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : - فإني زمّار الحي يتاح لي أن أخاطبكم في كل حين، وددت لو أني انزويت من هذا المسرح، لأتركه لإخواني القادمين من البلاد العربية الشقيقة. والفضل الكبير لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم أن أتاح لنا هذا المعرض البشري، وهذه المواهب الكريمة لنتصل بالشعب. فإننا لا نكاد نعهد من الإخوان العرب، إلا الأشباح الدبلوماسية التي تؤثر الظلام وحفلات الكوكتيل، على المنابر الشعبية والاتصال المباشر بالناس. ولا أريد أن أطيل الكلام، وقد طال بكم المقام. ولكني أريد ان أطرح رؤوس مسائل حول التحديث والتجديد والحركة الإسلامية.

الدين الثابت والتدين المتطور:

ومن أول بدائة الدين التي يعرفها أهله وأولياؤه، معنى الثبات. لأن الدين مرجعه إلى الله الأزلي الذي لا يحول. ولأن أصل الدين هو الوحي المعصوم الذي لا ينتسخ. ولكن ما لا يعهده الناس في أمور دينهم، هو المعنى الآخر، الذي يزاوج الثبات ويجاريه. ألا وهو التطور والتجديد. وفي هذا تذكرة لأولياء الدين الذين يغفلون إلا عن معنى الثبات والاستقرار في الدين، ولأعداء الدين يتوهمون في الدين طبيعة جمود ورجعية. والحق إنّ ظواهر الجمود والرجعية، إنما تطرأ على الحادثات وكسب البشر، ولا تطرأ على جوهر الدين. فهي تغشى صور التدين أو مواقف الناس من الدين. ويفيد هؤلاء وأولئك أن يلاحظوا ان الله سبحانه وتعالى، قد أسس الحياة كلها على معنى الزوجية، وهكذا جعل أمر الدين دائرا بين الثبات والتطور. فلئن كان في الدين أصل ثابت فان من الأمراض التي تلازم التدين الجنوح للجمود، ومن المعالجات التي يستدعيها التدين، التجديد بعد التقليد والبعث بعد الجمود.

فالوجود الكوني كله حادثات تزول وتحول، والتدين هو محاولة لعبادة الله من خلال التفاعل مع تلك الحادثات. فلا بد للمتدين إذن حتى يثبت مع المعنى الديني الأزلي - معنى عبادة الله- أن يتقلب مع هذه الحادثات، وأن يتطور حتى يضمن دائما استقامة على القبلة والوجهة إلى الله سبحانه وتعالى، ليكون على صراط مستقيم مهما تقلبت به ظروف الدهر وأحواله. أما اذا ثبت المرء على حالة واحدة من التدين فإن الدهر- بتقلبه- سيجرفه أو يقطعه عن وجه الله سبحانه وتعالى، من حيث

يحسب هو ويتوهم أنه ثابت على التوجه القديم. وذلك هو مغزى الطبيعة الابتلائية في الحياة الدنيا. فالله قد شاء أن يبتلينا بالتفاعل مع الكون. وقد كان الله- لوشاء-أن يبقينا في مسرح الجنة نعبده على وجه واحد مطلق، ولكنه أنزلنا إلى الأرض وحياتها الدنيا وابتلانا بمختلف صروفها وظروفها. يمتحننا أحيانا على الصعيد الاجتماعي بالرخاء، ولكنه لا يديم علينا رخاءه. وإنما يسلمنا إلى الشدة أحيانا اخرى، لينظر كيف نعمل في كل حال (ونبلوكم بالشر والخير فتنة والينا ترجعون)، ويمتحننا الله على الصعيد الحضاري بتحد يرد علينا من الخارج عدوانا وغزوا، كما يمتحننا بتحد يقع علينا من الداخل مرضا وانخذالا في وحدتنا أو نهضتنا. وعلى أي صعيد من الحياة تأملنا أطوار التاريخ، رأيناها جميعا أقدار ابتلاء يسلطها الله ويديرها علينا. ولا بد أن نتقلب معها ونتطور حتى نضمن في كل طور وفي كل دور، أن نستقيم على معنى العبادة الثابت، الذي يقربنا الى الله زلفى. ولكن المرء إذا جمد بكسبه وركن إلى حادثات الكون. فإن الحياة ستحتويه وتطوح به ، فيغدو عبدا مستخرا دائرا مع ظروف الكون محجوبا عن رسالته الإنسانية، في تسخير الكون نحو عبادة الله.

هذا هو معنى التزاوج والتجاوب اللازم بين المطلق والنسبي، أو بين الثابت والمتطور في التدين. هو معنى لا بد أن يعيه كل متدين طوال حياته. ولربما يحسب المؤمن - حين يخوض ابتلاء عظيما بتوفيق الله- أن له بعد ذل أن يرتاح، ولكن الانتصار على الابتلاء -بذاته- يتحول إلى ابتلاء جديد، يعرض المؤمن للغزو والقعود، إلا أن يستمر وعيه بوجه الابتلاء المتجدد، ويضطرد كسبه في الكدح والمكابدة، ولذلك تأتي الأيات لتخاطب المؤمنين بأن يؤمنوا (يا أيها الذين آمنوا آمنوا) يقول المرء: أما وقد آمنت ماذا يبقي لي إلا ان أثبت على إيماني؟ كلاً لا يكفيه ذلك ولا يشفيه فالآية تدعوه أن يحقق الإيمان، حينا بعد حين وطورا بعد طور. وقد يبلغ المرء طورا بعيدا من التقوى، ولكن الدين يدعوه الى أن يتقي الله ثم يتقيه(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون). (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين). هكذا يتقلبون في التقوى حينا بعد حين، ويغفر الله لهم ويرضى عنهم كل حين. وقد يحلو لإخواننا الصوفية أن يحسبوا ذلك كله مراتب ومقامات في الترقي. ولكن فيها ما هو مراق في المعراج إلى الله، وما هو مراحل في الطريق إليه تعالى. إذ هي تفاعلات مع ظروف الدهر، فإذا استطاع المؤمن في كل هذه الجولات التي تدور عليه ان يثبت في كل مجال، فإنه قمين باضطراد كسبه الثابت وتدينه المستمر، تجاه التحديات المختلفة، أن يترقى مرتبة بعد مرتبة ويتقرب الى الله سبحانه وتعالى زلفى. وقد يكون حظ المرء من حياته دورات يوفق ثم يخيب، ويتقدم ثم ينتكس، أو قد يكون حظه كالفلك السائر مهما علت به أو هبطت موجات الحياة، فهو سائر قدما إلى الله سبحانه وتعالى، زلفى.

عبرة في تتابع الرسالات السماوية:

وهكذا كانت حركة الدين في التاريخ، شاء الله أن يبعث رسولا ليحقق ذلك المعنى في كل بيئة معينة، فمنهم -مثلا رسول كشعيب عليه السلام، قام بأمر الدين من خلال التفاعل مع مجتمع أشرك

بالله، فجره ذلك الى صور من الظلم الاقتصادي وأكل اموال الناس وخسران الميزان. ولكن شعيبا فيما تصدى لتلك الظواهر الاقتصادية، إنما أراد أن يحقق ما يقتضيه شرعا أصل الاعتقاد الديني الثابت هو معنى التعبد لله سبحانه وتعالى، وتوحيده من بعد أن اشرك به الناس الهوى، وابتغوا عن مرضاته عاجل المتاع الاقتصادي.

وجاء رسول من بعد شعيب يدعو الى ذات الوحدانية الحقة، من خلال مجاهدة الشرك السياسي الذي تجلى في نظام الحكم المصري. حيث انتصب فرعون يتأله على الناس بسلطان مطلق، ولا يعترف في الحاكمية بسواه، وكان موسى عليه السلام من خلال مكافحة الطاغوت السياسي يدعو إلى تحقيق ذات المعنى الذي تحراه كفاح شعيب، ضد صورة أخرى من الباطل.

فالقيم الثابتة في رسالات الأنبياء واحدة -مهما تبدلت الشرائع أو تجددت- تمثل التعبير الأمثل عن تلك القيم، عبر الأوضاع والظروف المتجددة. ذلك أن الشرائع هي أشكال الاستجابة المؤسسة على دين التوحيد في وجه التحديات، تختلف في كل فتستتبع اختلافا في شكل الاستجابة، بما يناسب التحقيق الواقعي للدين في البيئة المعينة.

وحين قدر الله في مرحلة من تاريخ البشرية، أن يبعث نبيا برسالة خاتمة هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم. لم يعن ذلك أن ضرورة التدين ستطبع بخاتم الجمود، بل جاءت شريعته -وهي دليل التدين الإسلامي- تحمل قابلية التجديد في طبيعتها ونصها. وأوصى رسولها علماء الأمة أن يكونوا لها كما أنبياء بني اسرائل للشريعة الموسوية، يجددون من صورها مرة بعد مرة، حتى لا ينقطع المسير إلى الله بتحول الأوضاع والظروف المادية، بعد عهد التنزيل.

وكذلك نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بأن معطيات التدين، وأطره الظرفية تتحول. وذلك حين سأله صاحبه حذيفة، فحدثه أن أمر الدين لم يسكن أو يستقر على حال. وأن الله سبحانه وتعالى، يقلب الابتلاء على العباد ليستنبط الايمان، ويمحصه في صالحهم ويحقق القول على طالحهم. فإذا اكتشف الناس وجه العبادة في ظروف الخير، قلب عليهم طوارئ شر ليبلوهم بوجه آخر من التدين. وهكذا ينبئ الرسول الكريم صاحبه، بأن الخير العميم الذي بسطه ظهور الاسلام الأول لن يدوم بكل صوره، بل سيعقبه شر ينتهي إلى خير آخر لا يضاهي الخير الأول، لان فيه دخنا. ثم تدور الدورة المتداركة لتؤدي إلى شر متفاقم. وعلى المؤمن أن يرتب موقفا مناسبا من كل طور يوافيه. وما تستلزمه ظروف الخير المحض من موقف، غير ما تقتضيه ظروف الخير الذي فيه دخن، والموقف من الشر الأول قد لا ينجي إزاء الفتن التي يجلبها الشر الآخر. ويحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبشرنا بأن الله - سبحانه وتعالى،- يقيض لهذه الأمة كلما بلي دينها وكلما سكنت إلى صورة من صور التدين- تدين الوجدان أو تدين الفكر أو تدين العمل - فدهمتها تحديات جديدة يقيّض لها قيادة جديدة تجدد أمر دينها بإحياء الوجدان المؤمن، أو تنشيط الاجتهاد الفقهي أو إثارة النهضة المادية.

حركة التدين تلاحق أقدار الله المتقلبة.

فالبلى والتجديد أو الجمود والنشاط، دورة ملازمة لحركة التدين عبر التاريخ، وأقدار تطورها التي يقلبها الله. فهي إذن حركة دائبة تلاحق الحياة، ولا يسكن نشاط التدين إلا تجاوزته الحياة وظهرت ثغرة بين مستوى كسب المتدينين، ومقتضى تكاليف الدين الحق. لا يستدركها إلا كسب جديد من الاجتهاد بما انحط من التدين، ويبلغ به ما يوافي التكاليف المتطورة لتحديات الابتلاء، التي تطرحها الحياة الحادثة. وإذا قررنا أن حقائق الدين الجوهرية أزلية لا تزول لنا من بعد أن نقدر أن كل وجه من وجوه التدين قابل للتطور وصائر اليه، تبعا لمصائر الحادثات من حركة الحياة. فالإسلام -هو أشكال الحياة التي يصوغ فيها المسلم معنى إسلام الوجه لله والاعتقاد، وهو الوجوه التي يقبل بها المؤمن على ربه، متخذا من مادة حياته ما يحقق به نحو الله التوحيد والحب والشكر والرجاء والخوف- كل ذلك يتجدد من حيث تجدد أساليب تفاعل العقيدة مع الواقع المتجدد، الذي ينصب للمؤمن كل حين عرضا يكاد يوقعه في صورة إشراك، غير التي تجاوزها أمس بتوحيده. أو فتنة توشك أن تورطه في معصية غير تلك التي اجتنبتها قبل بطاعته، فهو كل يوم بل كل لحظة في شأن جديد، من الالتزام بالعقيدة والاعتصام بالشريعة، وإذا لا حظنا كسب مجتمع مؤمن حي الايمان من ذلك التجدد، تجلت لنا اطوار متميزة في انماط التدين عبر تاريخ الواقع الاجتماعي الديني. وإذا نظرنا إلى تراث الاجيال المؤمنة من فقه العقيدة أو الشريعة، أدركنا حاجة كل جيل وواجبه في الوفاء، بما يحق عليه من ذلك في إطار واقعه الظرفي المعين. لا يغني كسب مورروث عن كسب جديد، ولا يفدي جيل جيلا من المسؤولية، ولكل أمة خلت ما كسبت لنفسها وعليها ما اكتسب، وليس لها إلا ذلك ولا تسأل إلا عنه. وكل التدين مكلف به ومسؤول عنه أصالة. لا وكالة ولا يورث كما يورث المال، على كل حظه المعين من التكاليف العامة، وكسبه من التدين ونصيبه من المسؤولية المنوطة به يوم الحساب. إذ التدين موقف عيني مؤسس على بيعة مخصوصة، ومفض إلى حساب مخصوص. ولا يجدي الواحد من المسلمين فيما يليه من التدين الخاص دون الجماعة، ولا الجيل منهم فيما يليهم من تدين معاصر دون سلفهم أو خلفهم ،أن يعول على تدين غيره. والتفقه في الدين اجتهادا، والعمل في الدين جهادا، وجهان من التدين على كل فرد أو قرن من المسلمين، فيهما تكليفه ومسؤوليته المعينة، وليس له فيهما إلا ما سعى. فكلما تجدد القرن بظروف وواقع طريف، لزم أن يتجدد الفقه والاجتهاد، فيتطور العلم بإضافة جديدة، وتحرر الكتب إثراء للتراث المدون. ذلك أن الاقضية الجديدة تحدث كل يوم، تتولد في ثنايا الحياة وحركتها المتطورة. وأسبابها وعلاقاتها وحاجاتها وأوضاعها المادية المتقلبة. كذلك السعي العملي في الدين يلزم أن يتجدد مع تقدم الزمان جهادا بعد جهاد. ويتعاقب إزاء الظواهر الكونية التي تتعاقب علينا كل حين، تطرح تحديات متجددة، تستلزم وجوها جديدة من المكابدة في عمل المفروضات، ومقاومة المنكرات، وازاء اعداء الدين الذين يتعاقبون على أجيال المسلمين بوجوه متجددة، ويتصدون لهم بطرائق من المجادلة والمقاتلة، لا تتناهى صورها، حتى يرث الله الارض ومن عليها، ويطوي بساط الابتلاء.

التاريخ الحضاري الإسلامي بين التقليد والتجديد:

وتاريخ الإسلام من ثم سجل لهذه الحركة الدائبة من التدين، ولا قوام لإسلام بغير حركة تدين

نشطة، تحققه من مادة حركة الحياة. فإذا جمدت حركة المسلمين -من حيث هم مسلمون- جمد إسلامهم، وتشكل تاريخ حياتهم بطبيعة غير اسلامية. وإذا كان التجديد معنى ملازما للحركة والحركة معنى ملازما للإسلام، فإن التجديد من ألزم مقتضيات دين الإسلام. وإذا تساءلنا عن مدى وفاء تاريخ المسلمين لشروط الصفة الواجبة فيه، وهو أن يكون تاريخا إسلاميا. ومن ثم سجلا لكسب متجدد من التدين، يواكب تطور ظروف الزمن. وإذا سألنا عن كسبنا من واجب تجديد التدين، وجدنا الأجيال الأولى من المسلمين قد نهضت بذلك الواجب، ووفته حقه ثم خلفت خلوف ركنت إلى السكون والجمود، إلا قليلا. وأورثنا نمطا من التدين سكوني جامد، يفرط في تسخير الظروف المتجددة لعبادة الله وإسلامها لوجهه. وتتضاءل بذلك الطبيعة الدينية الحقة في حياتنا شيئا فشيئا، إذ تتحرك بوجوه الفتنة والابتلاء، ولا تواكبها وجوه تدين تفي بها وتتصدى لتحدياتها، فتغلب علينا العناصر غير الإسلامية، في اتجاهات حياتنا، وينتهي تديننا إلى بقية من أصول الدين المحدودة المحاصرة.

ضعف العقيدة وجمود الفكر الإسلامي.

وإذا كان الشأن في الإسلام أن يعمر الحياة بمعانيه، ويغمرها بصوره. وألا ينفك كذلك مواكبا لتطورها الموصول، فقد أصبح نصيبنا من الإسلام تدين تقليدي، متأخر عن تقدم حركة الحياة في الاعتقاد والفكر والعمل. فقد نضبت في مواقفنا العقدية معاني التوكل والإقدام، تدعوا لاقتحام كل تحد جديد، وتسخيره واتخاذه مادة لعبادة الله الواحد، وأصبح غاية أمرنا أن نحفظ بقية الدين لا نزيده ولا نجدده. ومع حركة الانحطاط المضطرد، التي لازمتنا دهرا طويلا، أصبحنا نرى أرض الإسلام تنقص من أطرافها، ومظاهره تتلاشى، وخيره يتضاءل، وتحيط به الشرور المقتحمة. وكانت علة ذلك وعاقبته مواقف في العقيدة، قنوعة غير طموحة. تجنح للمحافظة وتخاف من الشر فلا تقتحم المخاطرات. بل تؤثر الفرار والنجاة، ولا ترى في ارتياد المخاطر الا تهلكة، ولا في الحركة إلا ترديا إلى الأرذل. والفكر الاسلامي الذي أنتجته هذه المواقف العقدية في عهود انحطاط فكر، يدبر عن واقعه الحاضر، ويتشبث بتراث الفكر الذي نشأ عن واقع سالف، وذلك من فرط تعلقه بالماضي، وارتيابه بالحاضر، وخوفه من المستقبل. وحين يؤخذ فكر كان ثمرة تفاعل مع واقع معين، مأخذا مطلقا، وينقطع عن إطاره الواقعي، يصبح تراثا مجردا تنسد طرق الاجتهاد فيه والتجديد. لأن التفاعل مع الواقع الحي هو الذي يعرض الفكر لتحديات الظروف المتجددة كل يوم، ويستفزه الى أن يستجيب لها فيتجدد وينمو اضطرادا. وبغير هذه الصلة الحية تموت دواعي التجديد، وعناصر الحركة والتوالد. وحينما ينزل ذلك الفكر عن تجريده، فهو لا ينزل على واقع لينظر في ضوئه النظام العام للحياة الإسلامية. بل يتركب ويتفرع بناء على الاحتمالات والافتراضات، ويتكثف بالتفصيلات الشكلية التي يتم بها نظام ظاهري لنهج الأحكام، لا يرتبط بالتدين العملي الذي يؤسس على المقاصد والبواعث الحية، لا على الصور وحدها والظواهر.

وحين انقطع فكرنا عن الواقع - وهو مجال التدين الحي- حرم من كل مدد يصله بأصول الحياة وغدا محفوظات نقلية منفصلة عن علوم الواقع الطبيعي والبشري، التي تدركها الحواس ويعيها

العقل. ولو كلفنا الله لحفظ العلم النقلي الشرعي، الذي يحتوي الوحي المنزل من الله، وسنة واقع الدين في عهد النبوة، فقد كلفنا أيضا بالتماس العلم الوضعي الواقعي. وأنذرنا أننا مسؤولون عن كسب السمع والبصر والفؤاد. لكن الشقة قد تباعدت في تاريخ المسلمين بين هذين الشقين من العلوم الدينية والإسلامية. وغدت كلمة العلم لا تكاد ترد، إلا لتدل على علم نقلي لا يكاد يكون للعقل فيه نصيب. أما العلم الذي نكتسبه حسا وعقلا من آيات الله سبحانه وتعالى، المبثوثة في صفحة الكون - بشره وأشيائه- فقد انفصل وتعطل، والشأن في شعبتي العلم أن يتحدا ويسخرا لعبادة الله. فإذا تباين العلمان لم يكن لأي منهما قوام ،وضل عن الوظائف التي يتوخاها، فلا يتم فهم الوحي ولا تحقيق مقتضياته بغير علم حي عقلي، ولا يهتدي علم عقلي بدون الوحي.

وبانقطاع العلم التقليدي عن التفاعل الحي مع الواقع الطبيعي، تلاشت طبيعته الدينية الأصولية، لأن الدين هو التفاعل بأصول الدين مع ابتلاءات الحياة وظروفها. وحين ينحجب المسلمون عن حوافز الواقع وتحدياته، تضعف دواعي العودة للأصول المسعفة لمتطلب الهدى. ومهما يكن الترتيب الرسمي لأصول الفقه -الكتاب والسنة والاجتهاد- فإن المعمول به حقيقة لدى المجتمعات الإسلامية التقليدية، هو الرجوع أولا لأقوال أصحاب الحواشي والشروح من محرري الفقه ومدونيه، ثم من خلال ذلك الى آراء أئمة الاجتهاد. ولا يتجاوز ذلك إلا قليل من العلماء في مواطن الخلاف، لينظروا دليل كل رأي من السنة. وقليلا من بعد، ما يرجعون الى القرآن وفيه الإطار الحاكم للشريعة. وهكذا قلب الناس سلم الأصول الاسلامية قلبا تاما، وتباعدوا عن الأصول بسبب تباعدهم عن مشكلات الواقعية، واستغنائهم بالنقول النظرية. وبذلك أصبح فكرنا معلقا بين السماء والأرض انبت عن منطلقاته في عالم الغيب، وعن أهدافه في عالم الشهادة وانتهى ذلك إلى الجمود البعيد.

انحطاط الواقع وجمود الحياة الإسلامية.

ومن جمود الفكر، جمدت الحياة في كل مناحيها. فإذا كانت الأوضاع السياسية المثلى في الإسلام تقتضي الحركة الدائبة، تأمرا بالمعروف وتناهيا عن المنكر، وتناصحا وشورى، وتعرضا للمشكلات الداعية للاختلاف والمغرية بالتفرق والفتنة. ثم اعتصاما بالشورى والإجماع، لاستعادة الوحدة والوفاق. إذا كانت صورة النظام السياسي الإسلامي كذلك، فإن صورة النظام السياسي الذي ورثناه هي صورة شائهة، لأنها مركبة من عناصر السكون لا الحركة -عناصر الركون إلى الواقع والقعود عن التبديل الاجتماعي، نحو التي هي خير. وعناصر الاستسلام إلى تقليد الإمام أو الحاكم أو السلطان.

وإذا كانت ملة الإسلام لأول عهدها هي دعوة منفتحة، تتحرك كل يوم لتتفاعل مع التحديات. تجادل وتقاتل وتتعرض لابتلاء، فيؤمن جانب من الناس ويزدادون بالصراع بين الحق والباطل كل يوم إيمانا، ويكفر جانب ويشتطون كل يوم في الكفر، ويتذبذب آخرون بأثر الفتنة فيؤمنون ثم يكفرون، ثم يؤمنون ثم يكفرون. وغير هذه الحركات من نهضة ونكسة، تتركب حركة الإسلام المتقدمة إلى الأمام. إذا كانت هذه الصورة المتحركة من الإسلام، هي التي سنها الرسول صلى الله عليه وسلم. فقد ورثنا

تدينا جامدا ، وملة قومها العصبية الموروثة، غدا هو المسلم مهما كانت عقيدته الباطنة أو سيرته الظاهرة. لا يكاد يرى نفسه محتاجا لكسب طريف من التدين، يحقق به إسلامه مجددا.

والجنوح إلى السكون وإلى القعود عن التفاعل مع الكون والحياة ببواعث الدين، هو علة تخلفنا الاقتصادي أيضا. إذ ركنا إلى أقدار الكون وركبتنا قوى الطبيعة التي أرادها الله تعالى مركبا لنا اليه، وذلك بأن نسخرها ونجعل من تسخيرها مادة لعبادته. ولكن قوى الطبيعة فتنة للقاعدين تطغى على صحة أجسادهم وبنيتهم، بجراثيمها يمرضون وتأبى أن تعطيهم عفوا من ثمراتها فيفقرون. وتحجم عنهم نور العلم بظلماتها وأسرارها فيجهلون، وتأبى عليهم أسبابها فيعجزون، وهنا يكمن التحدي التكنولوجي الحديث.

إن مقتضى الدين هو أن نتحرك بذكاء وحكمة وإتقان، لنتخذ من مادة الطبيعة وسيلة لتحقيق أغراض الدين. وكان أولى بنا نحن المسلمين أن نشرع ثورة الاتصالات التكنولوجية الحديثة، لأن العقيدة توحي إلينا والشريعة تأمرنا أن نتحد ونتواصل ونتآخى ونتعاون. وكيف يصل المسلم أخاه في طرف الأرض الأقصى إذا لم يمد الله سببا من الاتصال والمواصلات. وكان حريا بنا أن نحقق أمر الدين في إعداد القوة المستطاعة لمجابهة الكفر، وأن يحفزنا الإيمان في ذلك إلى مستوى يترقى كل يوم من الصناعات الحربية، بأعلى مما يتوافر لغير المؤمنين الذين لا يحفزهم إلا حمية الحرب. وكان ينبغي علينا وقد أمرنا أن ننشر العلم ليكون كسبا شعبيا لا تتميز به خاصة دون عامة، وأن نحصل ما لا يتأتى ذلك إلا به، من ثورة تطور نظم التعليم وأدواته وأساليبه الفنية، وأن نبلغ في العلوم بكل انواعه ما لا يبلغ سوانا.

وإذا كنا نحمد الله على ما سخر لنا من الخيل والبغال والحمير وما كنا له مقرنين. فمالنا لم نطمع الى المزيد من الحمد والشكر، ونسابق إلى الجديد في تسخير طاقة الطبيعة في السائرة والطائرة والقاطرة لتتجدد لنا أوجه أعظم لشكر الله. وما لنا لم ننهض لنقتبس من مادة الطبعية مزيدا من النعم والطيبات، ومن أفضال الله المشكورة التي تكون أسبابا للأجور. لكننا بمواقفنا النفسية السلبية المحافظة، نلتمس التدين في الخوف من الصناعة والحضر والتكنولوجيا، لأننا لا نتبصر وجوه التدين فيها، ونغفل عن أن الجديد المتحدي إنما هو فرصة مزيد إيمان للمؤمن القوي، ولا يضر إلا المؤمن الضعيف. فلو تكاثر السكون في المزدحمات الحضرية أتيح للمؤمنين المتوكلين أن يضاعفوا إفشاء السلام، ويعمروا علاقات الجوار ويعقدوا أسبابا للتاخي والتعاون على الخير. ذلك بينما يحن الضعاف إلى البداوة التي جربوا فيها وجوه التدين، ويخشون المدن وفتنتها ونكارتها وشرورها.

من أسباب التدهور والانحطاط:

فالتدين الحق توكلي تقدمي يرحب بكل ابتلاء جديد. ويستجيب له بوجه عبادة متجدد، يقدمه إلى الله زلفى. وكان حريا بنا نحن المسلمين أن نسبق أوروبا لذلك، ولكن الغربيين سبقونا اليوم مدفوعين بأهوائهم في طلب المتاع الدنيوي. وذلك المتاع مهما أضعف من دافع العمل حبا لله سبحانه

وتعالى وشكرا له ورجاء رحمته وخوفا من عذابه. وتلك دوافع تحمل المرء عبر التمتع إلى مثل عليا حتى يفني ذاته في سبيل الله. ولو كانت هذه الدواعي حية في وجدان المؤمنين الحاضرين، ولو كانت مطروحة منثورة في تراثنا الديني، موصولة بأطرها الواقعية في مجال النهضة الاقتصادية والعلمية والسياسية، لكان حاضرنا غير الذي نتشكي منه اليوم. ولكان لنا أمر آخر في ابتلاءات التدين، ألا وهو الحذر من فتنة الزينة والعلم والطغيان.

وقد مر بالمسلمين عهد أسعفتهم فيه تلك المعاني الحركية فاتسعوا بدينهم نحو كل جديد من أرض مفتوحة، أو علم محصل أو ثروة مكتسبة. تعاظم بذلك كسبهم من الدين، ولكن ذلك التعاظم شكل ابتلاء جديدا، استدعى وجوها جديدة من التدين، وحركة بذات الإسلام في الإطار الظرفي الجديد. ولما لم يتوافر ذلك التجديد الموصول بذات النكسة، التي تداركت حتى ورثناها بالأمس القريب. فقد اتسع المسلمون في الأرض، وبسطوا سلطانهم إلى مدى شاسع، لكنهم لم يوافوا ذلك بما تقتضيه من تطوير أسباب الوحدة الجامعة. إذ انتشرت جماهير الاسلام في الأقاليم البعيدة، وعجزت الشورى السارية من أن تحيط بهم، فتعطلت إجراءاتهم العفوية القديمة، لأن الظروف الجديدة كانت تستدعي تجديدا في طرائق الشورى لم يتح لمجتمع المسلمين.

من ثورة التجديد الحضاري إلى الثورة السياسة:

إن الله سبحانه وتعالى، لا يكلفنا بأن نختار التحديات الجديدة. ولكن يكلفنا بأن نختار الاستجابة لتلك التحديات. وقد كانت سنة الله أن يقلب على الناس الابتلاء، يبدأ الدين غريبا مغلوبا. يتوجب عليهم غير ما يستوجب الأمر حين يأنس ويعز وهكذا من حال لحال جديد. ومثال ذلك ما يروي القرآن من دورة الابتلاء لبني اسرائيل إذا أفسدوا في الارض، فسلط الله عليهم بأسا شديدا. فلما تابوا تاب الله عليهم، وبارك لهم في أبنائهم وأموالهم ، وجعل لهم الكرة. ولكن العدد والمتاع والغلبة شكلت ابتلاء جديدا، لم يحسنوا العمل ازاءه. فأفسدوا من جديد، فرد الله عليهم الكرة مرة أخرى. هذه الكرات والدورات التي تطرأ على تاريخ الملل - إذ يداول الله الأيام بينهم وعزا ونكسة ونهضة- جرت على تاريخ المسلمين، ووافينا نحن عهد انحطاط متطاول. وكان على المسلمين إذا طرقتهم طوارق الانتكاس، أن يتبصروا مصائر واقعهم، ليدركوا طبيعة التحدي والأقدار التاريخية، التي تحيط بهم. فيتفاعلوا معها بما تستدعيه من تدين فكري وعملي، ومن تدبير وتخطيط، ليحتاطوا لكرات الابتلاء التي تترتب في سير التاريخ. وبذلك يصلحون تدينهم بعد كل انحراف، ليضطرد مسعاهم وتتصل نهضتهم الحضارية. أما وقد تراكمت آثار القصور الديني، وورثنا أثقالا من التخلف، فإن أمرنا أعظم من أن نعالجه بالحركة المحررة، والإجراءات الجزئية. بل يستدعي الامر نهضة كلية شاملة عاجلة، هي أشبه بالثورة في أقدارنا الحركية ومداها. ينبغي علينا أن ننهض بوجداننا المتدين لنربي فيه عقيدة المؤمن المتوكل الفعال المقدام، أن نتخذ لذلك كل وسائل التربية، متحررين من الروح السلبية، التي تسري إلينا بما نقرأ في غالب كتبنا المتداولة، وما نسمع من وصايا الآباء ومواعظ الخطباء التي لا تذكرنا إلا بدواعي الحذر والسلامة والتورع.

وينبغي علينا لذلك أن ننهض بحملة فكرية جديدة، لنسد هذه الثغرة الواسعة التي نشأت وما انفكت تتعاظم منذ القرن السابع. ولنقضي على الأعراف الراسخة من العصبية المذهبية والتقليدية الجامدة، التي تمكنت منا جميعا والتي نلحظها حتى عند الذين أدركوا ضرورة التسامح وفتح باب الاجتهاد، حتى إذا صدمهم رأي غريب صدر عن موقف اجتهادي جديد، تراهم يذعرون من رأى لم يقل به أحد من قبل. بل تراهم يتبرمون حتى بالصياغة والعبارة الجديدة، التي لم يألفوها في كتب التراث. كأنهم لم ينظروا كيف عمد القرآن الى مادة اللغة العربية الجاهلية، فصاغ منها مصطلحا جديدا، وصب في قوالبها اللفظية مفهومات جديدة. ثم لما واقت المسلمين الهجمة الحضارية الأسيوية والهيلينية- وهم متوكلون منفتحون- إستجابوا للتحدي الذي طرحته معارفها وتجاربها، ووسعوا اللغة العربية حتى استوعبت معاني التصوف الدقيقة ومصطلحات العلوم المضبوطة، ومفهومات الفقه الفنية. ونهض المسلمون بلغتهم أيما نهضة، فلما أدركتهم النكسة إرتد على اللغة العربية فضمرت وجمدت. وأصبحنا اليوم نعول على علوم نحو وصرف ولغة، صنفت قبل مئات السنين، وتخلفت عن اتساع معاني الحضارة العالمية.

ولكن عصبية التقليد تأبى أن تنفتح لمقتضيات التجديد، وتؤدي إلى قلق شديد إزاء كل تعبير جديد فضلا عن المعنى الجديد. وكثيرا ما نسمع من هؤلاء نكيرا على كلمات معبرة بحجة أنها غير اسلامية، ويعنون أنها لم تؤلف في تراث المسلمين. ويغفلون عن أن امكانات الحياة كلها خلقت لعبادة الله، ولو رأينا شيئا منها لدى غيرنا، فإن واجبنا أن نستولي عليه لنسخره لعبادة الخالق، بعد أن كان مستخدما لمعصيته. وكذلك الحكمة هي ضالة المؤمن يأخذها أنه وجدها، ويتوسل بها إلى ربه. ولا نحتاج إزاء الأسلوب التعبدي الجديد أو المعنى الحكيم أو التجربة النافعة أو الاداة المادية الصالحة، أن نطلب لها شاهدا من التاريخ أو سابقة من السلف، فاللغة الاسلامية هي كل تعبير كان أو حدث موظفا لأغراض التدين، والفقه الإسلامي لا يقتصر على حصيلة التفقه الذي بدأ من وفاة الرسول صلى الله علية وسلم إلى القرن الرابع السابع الهجري، كأن بقية المسلمين لا حق لهم في الإضافة إلى الوجود الإسلامي، بل هو كتاب لا يتناهى حتى يرث الله الأرض. وليس ما سلف منه إلا فقها إسلاميا منسوبا لأهله لهم الفضل في إنشائه، ولنا الاعتبارية والبناء عليه. لنلتمس فضلا لأنفسنا بعلاوة نضيفها إليه، وهكذا تتعاون قرون المسلمين وتتقدم.

واذا أثرنا المسلمين وحفزناهم لنهضة جديدة تؤسس على أصول دينهم، وتبني على مكاسب سلفهم، فإن ذلك لا ينتسب إلى البدعة مهما تجددت الصور والنماذج الإسلامية. وإنما الابتداع المنكر تغيير يعارض معنى الأصل، لا تبديل لصور التعبير الواقعي عن ذات الأصل. ومن دواعي اللبس أننا درجنا في استعمال كلمة الإسلام، أن نضفي عليها معنى تاريخيا لا أصوليا. وبهذا نحسب أنها بالضرورة تناقض التجديد. لكن عبارة الإسلام كما استعملت لأول عهد الدين عبارة مصدرية تشير لكسب الإنسان، حيث يسلم وجهه لله. وبهذا المفهوم يصح لنا أن نتحدث عن إسلام كل مسلم، ونحكم له أو عليه بالقصور أو الحسن، ولنا ان نقارن إسلام جيل مع إسلام جيل آخر، لترى حركة الخط

الهياني لتاريخ المسلمين، مقبسا إلى المقتضى الأمثل للدين. والحكم هنا على الصور التي يعبر من خلالها كل جيل عن مقتضى الدين في زمانهم وظروفهم والقياس على خط تلك الصورة من الكمال، كما نصبته أصول القرآن، وكما تمثل في نموذج واقعي خالد العبرة مطلق الحجة حفظه لنا الله لنقيس عليه إسلامنا المتجدد المتطور، حينا بعد حين.، ذلك هو المصطلح الأقرب للغة القرآن، التي يغلب أن ترد كلمة الدين أو الإسلام مصدرية تصف فعل الفاعل وترد قليلا بالمعنى القياسي المطلق. أما اليوم فكلمة الإسلام عندنا ترد تاريخية، تصف جملة التجارب البشرية المنفعلة أو المنتسبة إلى هذا الدين، بل ترد أحيانا وصفا لكيان ثابت قائم بذاته، فلا يبالي المتكلم أن يتحدث عن الجهاد في سبيل الاسلام، أو الاحتجاج بأن الإسلام أعطى المرأة حقها مثلا. بينما كان المسلمون ينسبون قصد السبيل، ومصدر الأحكام إلى الله فيما هو نصي والى آرائهم فيما هو اجتهادي. ولا مشاحة في المصطلح إلا أن يؤدي إلى سوء الموقف، كما يؤدي الحديث العفو عن الفقه الإسلامي، وعن الإسلام بايحاءاته التاريخية الجامدة.

إننا كما قدمت لم نتحرك بإسلامنا مع تطور ظروف الحياة شوطا بعد شوط، بل فرطنا حتى تكاثر علينا ركام ثقيل. فحاجتنا اليوم لأكثر من تحديث محدود، بل حاجتنا الى ثورة لتبدل التغييرات التي تضاعفت وترسخت، حتى تمسخ جملة تديننا وحتى استفزت بعضنا إلى المبالغة، وحسبان مجتمعنا جاهليا محضا، من كثرة ما ترون من غواشي الجاهلية، ومن قلة ما ينزوي من بقايا التدين. ومهما يكن الشطط في هذا التكييف فإن حاجة المجتمع تستدعي تحولا عاجلا شاملا وثورة حضارية تامة، وتبديلا لأمر الدين والحياة بغير تغيير لثوابت الأصول والأحكام، التي شرعها الله وسنها رسوله في تاريخ المجتمع البشري.

والثورة بعظم التحدي الذي نستهدفه ومداه، قد تصطدم بجمود الواقع التاريخي الديني، كما تصطدم بأهواء المسلمين الذين أسسوا مصلحة حياتهم، على ضمانات التعامل مع صور الإسلام التقليدية الجامدة. وقد تجر إلى شيء من التعانف في التصدي لهذا الصدام، إذا لم تجد الحسنى في الأمر. فقد ظل الواقع القائم في مجتمعات المسلمين يجادل دعاة النهضة الإسلامية، ويستنصر عليهم باسم القيم الحضارية الغربية وباسم القيم التقليدية الدينية في آن واحد. وعندما أدركت القوى المتمكنة في واقع المسلمين، أن معارك الجدال السياسي الحر مع الحركة الإسلامية خاسرة، شهرت سلاح القهر لتبسط سلطانها وتغمر ناشئة الإسلام المتجدد. ويوشك الجدال أن يفضي إلى قتال، ويوشك الاجتهاد أن يستلزم الجهاد، وتوشك صيحات الصحوة الاسلامية أن تندلع ثورة على الواقع الاجتماعي، وانقلابا على قواه المتمكنة.

والله أسأل ان يمهد لحركة الإسلام الحديثة، طريقا يمضي بالحسنى إلى تبديل واقع المسلمين، نحو ما هو أمثل. فذلك أرفق بهم واهون عاقبة، وإن شاء أن يبتليهم بالأخرى فهو المسؤول أيضا أن يعينهم بنصر، ليزهقوا الباطل ويدمروا بنيانه فيطهروا أرضهم لتتلقى غرس الحق النبيل.

وحركة الاسلام شهدت تجارب شتى في التجديد بالمجادلة بالحسنى، وفي التعرض للعدوان

والفتنة من جراء ذلك، وهي اليوم تشهد تجارب جديدة في ثورة إيمان في النفوس تنقلب ثورة قوة في الواقع. ولعل أروع نماذجها في الثروة الايرانية الإسلامية التي نسمع قصتها ونعيش عبرتها هذه الأيام، والتي أرجو أن ألقاكم في أجل قريب لأحدثكم عما وقع في نفسي منها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الفهرس